

جمهورية مصر العربية

وزارة الأوقاف

المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية

الرقم العام	3808			
عنوان المخطوط	تفسير الأبيهار وجامع البحار			
المؤلف	محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد التمرناشي			
عدد المجلدات	عدد الأوراق	133	سنة النسخ	5/061

3808



وعدم البتة والنجاسة على الحاج ومنع النفقة ان جازع قبل وقوفه وان عجزه
فلا وان مات او سرق لثقتة في الطريق من منزل امره بثلث ابي
لا من حيث مات **باب الحدي** هو ما يهدى الى الحرم ليتقرب
به او ناله شاة وهو اهل وبه وعنف ولا يجب تعريضه ولا يجوز في المصدا الى
ما جازق الضحايا ويجز الشاة في كل شئ الا في طواف التمرن جنبها ووطئ
بعد الوقوف ويجز الكرم من هدي الترفع والتمتع والقران فقط ويتعبد
يوم الترفع بالتمتع والقران والحرم لكلهما الغنمية ويصدق في كل واحد
وخطامه ولم يطق اجر الحزارة ولا يكره على من يورثه ولا عليه ويتصدق
منه بما لا مال اليه ودون قيمه بدل واجب غطيط او تعبد وضع بالمعبد
ما شاؤوا ولو طوعا عذرة فوضعت فلا بد منه وضرب صفة سننهما ولا يقيم
منها غنيا ويقتل بدنه الترفع والتمتع والقران فقط شرعا وهو قوفهم بعد
وقته لا يتعبد قبله قبلت ان احسن التذات **ر** في اليوم الثاني والاربعين
والثالثين ولم يرم الا في فضاء العضا ان رمى الكل حين ولان نفسي
الاولى وحدها جاز **ر** حلال شيا حشيش حتى يطوف القران اشتد في
بالا ان لم ان يحلها لبعض شعرة او يتركها في جامع وهو اول مرت
التحليل بها والى اهل **باب النجاس** هو عتق من يدك
المتعة فقتل او هو حقيق في الركن جاز في العتق ويكره واجبا عند التوقف
سنة حال الاعتدال مكره في الحزق ويتعبد بالجاب وتبول وضعا للمني
كره وجب وتزوجت وما وضع احد له ولا احل الاستئصال كزوجه في حال
زواجك فلا يتعبد بالاقترار على المختار وقيل ان يحسن من الشهود مع
وجعل الشاة وهو الاصح ولا يتعبد بستر وجب تصفك في الاصح واد اوص
الا يجاب بالشمسية كان من تمامه فلو قتل الاخر قبله لم يقع وانما يقع بوطئ
تزوج والنكاح وانما يقع بعتك عين في الحال فحقة وتلكك بعد ذلك
بلفظ اعادة واعادة العالم متعنتة كقوله وتبعها وشرط سماع كل من العاقلين
لفظ الاخر وحدها حر بين مكلفين سماع قولهما فاهمين بسلطان النكاح

معدون

مسيرة

مسيرة ولو فاسقين او مخدومين في قذف او اعين او ابن الزوجة يثبت
احدهما وان لم يثبت النكاح بهما ان ادعى الزوج كافي كالحاكم مسلم وغيره عند
فومين وان لم يثبت بهما النكاح مع الفارة **أمر رجل** ان يزوجه صغير
فزوجها عند رجل او امرأتين والاب حاضر والا لا ولو زوج ابنه بالانابة
بمصر شامد واحد جاز ان حاضر والا فلا وقال زوجتي اشكك
فقال زوجتي او منع لا يكون نكاحا ما لم يقل بعده فثبت **عقود** **وكيلها**
النكاح في اسم ايهاا بغير حضوره لم يقع ولو عرف انما الخطبة فزوجها بالاب
بغيرهم مع **فصل في المهرات** قهر المهر فزوجها وبنتها خيرة
واخره وبنتها وعمة وخالتها وبنت زوجة المهر فزوجها وان لم توطأ
وزوجة اصله وعمة وخالتها وبنت زوجة المهر فزوجها وان لم توطأ
بشهوة وما يسته وناطرة الى ذكره والمنظور الى فزجها الداخل ومن
زواج او ما في فيه وفروعه من لا المنظور ان فزجها الداخل من سرة
او ما نال نكاح هذا اذا كانت حرة مستهبة ولا غير فلا فلو تزوج
صغيرة لا يشترى فدخل بها فطلعتها انقضت عدها وتزوجت بزواج
باض جاز له التزوج ببنتها والافرق بين المهر والنظر شهوة بين عتق
وسنكاح وكره قبل امراته حرمت امراته لم يظهر عدم الشهوة
وفي المهر ما لم يعل الشهوة والمعاينة لا القليل وبنت ذوات سبع ليس
بمستهبة وان ادعت الشهوة وانكرها فهو مبيد في الا ان يقوم اليها
مستشرا فاعتراها او اخذ ثديها او ركب معها وقبل الشبهة على الاخر ليس
والقبيل عن شهوة وكذا عمل نقل الحسن والقبيل عن شهوة على المختار **ر**
يضع نكاحا واحدة ولو من طلاق بائن وطلاق بيمك بين امرأتين
ابا فربنته فكل ما لم يحلل له الا في فزج بين امراته وعنت زوجها
وان تزوج اخنت امره موطئا لا يظا واحدة حتى يهرم احداهما عليه وان تزوجها
معا او بعد من ونس الاول فرق بينه وبينها ولها نصف المهر ان كانت
مهرها متساويين وهو سعي في العقد وكانت الفرة قبل الدخول وان لم يكن


دخل في ملك القدر

والمسلمين اجمعين

وہمسلطین احمد بن ابراہیم

五

卷之六



卷之四

31

الشيخ الفاضل

محمّد بن عبد الله

22

رجوع

卷五

طلب السبعة ٩١	ما يقبض به ٩٩	ما يسطر ٩٩	القسمية ١٠١	اللزائمه ١٠٢
١٧٤ مساقاة ١٠٢	١٧٥ الذبايح ١٠٢	١٧٦ الاضحية ١٠٣	١٧٧ الخطوط والارابه وفيها فضول ١٠٤	١٧٨ الموت وفيه فضول ١٠٤
١٧٩ الاشربة ١٠٧	١٨٠ الصيد ١٠٧	١٨١ الربهن ١٠٨	١٨٢ ما يجوز ازارانه وما لا يجوز ١٠٩	١٨٣ الربهن ١٠٩
١٨٤ التصرف في الربهن والبنية عليه ١١٢	١٨٥ البنيات وفيها فضول ١١١	١٨٦ احكام الشهادة في العقل ١١٣	١٨٧ الدييات وفيها فضول ١١٤	١٨٨ الدييات وفيها فضول ١١٤
١٨٩ ما يحث على فعله الطريق ١١٥	١٩٠ جارية البرهنية والجارية عليها ١١٦	١٩١ حاشية المحكوك والجارية عليه ١١٦	١٩٢ انقضاء ١١٧	١٩٣ المعاقل ١١٨
١٩٤ الوصايا ١١٩	١٩٥ الوصية بثبوت الامان ١٢٠	١٩٦ العقود في المرض ١٢١	١٩٧ الوصية للمساكين وغيرهم ١٢٢	١٩٨ الوصية بالخدمة والسكنى والعمرة ١٢٣
١٩٩ الوصايا ١٢٢	٢٠٠ الخنثى ١٢٣	٢٠١ الاشقي ١٢٣	٢٠٢ الغرض ١٢٥	٢٠٣ العول ١٢٦
المخارج	والمساكن	والمساكن	والمساكن	والمساكن

العربية
وقاوس

كتاب
 التاريخ
 الجزء الأول
 من
 تاريخ
 العرب
 من
 قبل
 الإسلام
 إلى
 الإسلام
 من
 قبل
 الإسلام
 إلى
 الإسلام

تملكه فقرا الوزي و هو
 نعال البغلا لمح الجيد
 السيد مصطفى الفريسي
 في نسخة عيسى
 وصاية الف

من قام بوزع هذه النوايب السليمة
 من جهة السيد طاهر بالخط والعدا كان
 ما ذكره في حاشية الفتي وغيره من
 المعتبرات ١١٠ الله تعالى اعلم

في نسخة عيسى
 على نسخة عيسى
 في نسخة عيسى
 في نسخة عيسى

وزارة الادب

المكتبة المركزية للخطوط

بقية يد مع دكده وجعل يرفع يده الى ارضه لاني الوضوء **فرض** عند مني مغسل مع
 بشيوة وان لم ينجح لها والاعمال خمسة ادمي او قد لم من مغسل عا في حد سبيلي
 ادمي جامع متد عليا لوسكنين وان لم ينزل وروى مسيب قيطينا او مينا وان لم
 يتذكر الاستقام لان يتذكر ولو جمع اللذة ولم يبرئها وكذا المرأة او ج خمسة متد
 بقرتان وجد لة وجوب والا لا والاعمال حين وفغاب لالمنى وودي
 حذوا فالاصح ونحوه في الدبر او القبل وولي صبر او ميتة او صغيرة غير شام بها
 انزل كالواو عزرا ولم ينزل بغيرها **باب** على الاكثانية ان يات ببول
 كايح علي اسباجيا او جايضا او بلغ لايس في الابع والاعمال **باب** على الاكثانية
 بغير عيب واحرام وعرفه **باب** الجنون افاق وعنده فاقه في الدبر او قد وعثر
 او قوفه بغيره فغدا يوم الخ وعنده فاقه في يوم الخ وعنده فاقه في يوم الخ وعنده فاقه في يوم الخ
 والصلاة كسوف وابستقاء وفسع وغللة وورج شديدين ما اغتسلوا
 ووضوا ما عليه **باب** بالاكبر دخول مسجد ولو لمعبر الى المذبة وشدادة
 قرآن بعينه ومشي وطواف وبه والاصغر من سبع الاغلاف ثمان
 ولا كبره النظا الي جنب وجامع ما دعيه **باب** مني لمعني وحي وكناية قرآن
 والصحة او اللوح على الارض عند الثاني وسكره لقرأة توراة نور بوم وكيل
 الاقنوت والتسليم كيف لا الكتب الشرعية **باب** المساء يمنع الحديث كما يطلع
 كاسما واودية وشيون والارويار ونيل مذاب وبما زعم وما قصد تنقيه
 ما كراهته وما يقصد به سلع لا يطلع وعيسر شات بخلاف ما يقصد به من سلع
 ومغسل طاهر ويجوز ما ذكره وان مات فيه عيوسى كزهور وعقب وبقه فاني
 بولك بسمك فربط طان وكذا ارباب فاره والحق في **باب** من مات ما
 فغاش بدي مولد كذا في غير احد او صاف ببوله بغيره فليكن وكذا
 بغيره فاني طاهر طاهر جامد كاشان وروى ان وفقه وورق في **باب** الاصح ان
 يقر رفته ويحار وقت في نجاسة وهو ما بعد جاريا وان لم يكن بربا بدم وان لم
 يراشه وهو طاهر وان لم ينجس بركه كذا وكذا والمعتة كبر الى المتد في فاق
 عند علي بطنه عدم كغيره الى سعة الحاميات الاضاز والال والاصغر الى
 طبعه بليغ كرق او استعمل في اوت رقع فرت او اسقطا فرت اذا اغتسل من

ما اجبت المذبة جازية
 فليست بعد الاضاز
 عند مني حد سبيلي
 فائدة اذا ما جعلت
 الاضاز من حد سبيلي
 لسانه جازية فليست
 لسانه جازية فليست
 عند مني حد سبيلي
 اغتسلت فاني طاهر
 كذا جازية

غصوا وان يستقر وهو ظاهر وبسبب ظهور **باب** وحي وهو جازي طاهر وما لا طهر
 قتل بطهر جازي فارة خلا جنسية وادى وما طهر به طهره كذا لا طهره كذا لا طهره كذا
 غير ما كون وحي شتركون الزكاة شرعية قدير وقيل لا والاول والآخر والاصح
 الثاني وشبه الميتة وعظها وعصها وناظرها وقرنها وشعرها والاسا ونظر
 ودم السك طاهر وبسبب الكلب ينجس العين والمك طاهر طان كذا انما جازية مطلقا
 على الاصح وبول كوكب لا يشرب اصلا **باب** فصل في البول اذا وقعت نجاسة
 في بئر دون القدر الكثرة او مات بها حيوان وحوى وانسخ او تبخ بغيره طاهر
 بعد احرازه وان بعد رفقدر ما فيها بوجد كبعول جملين طاهرة بالمال
 فان اخرج الحيوان بغيره ولا متغيره فان كاد في نزع طهر وان فاقته نزع طهر
 من الدلا وان لم يغسله فغسله من بول وسط وما بين فارة وجامع كذا فارة
 اربابين وجازية كذا فارة وكذا نجاسة ما من وقت الوقوع ان طهره
 فذ يوم وليدان لم يشيخ في حق الوقت وثلاثة ايام ان اشخ او ينجس ولا يشيخ في
 جام وعصير وتقاله بول كوكب ليس البر وغيره نجس وبول اربابهم كوكب
 وتغتني في حلب وشيئا وقيل القمل المعفر عنه ما يبق قبل الفاظ والكل نجس
 وعيد الاضاز **باب** في شتركون بغيره بول ادمي مطلقا وكوكب طاهر النهر
 طاهر وقشره وكله وسباع بحايم وشباب فرفور شربها وبرة فرفور طاهر
 وبرة ود جازية فلا وسباع طهر وسواك بيت سكره وفار وعل وشكره
 طهره لا فاقه بارتة قيسه بول وشيئا ان قداما ومع تعديم الجاشا ويقدم بول
 على لبنة البر على المذهب وكله عرق سكر **باب** النجاسة هو مقصد صيد طهر
 واستقرار صفة مخصوصه لا فاقه البر من غير استقام الى المذبة سدا او لم يور
 او خوف عدم او طش وعدم الا بغيره بول وجس وبيد مع رفيق بغيره بول
 او طشا او نفا بطهر من جنس الارض وان لم يكن عليه تنقع وبه مطلقا فلا يجوز
 بمخيط ومترد والحق للقال لو اختلفت شراب بغيره وجاز في بولوت ولا كثر
 فرض وعنده وخوف فرت صلاة جنازة او عيبه ولونا بلافق بين كونه اياها
 لا الموت بقره ووقت ويجب طهره غلوة ان طن قربة والا لا وشتر طهره بغيره

ما اجبت المذبة جازية
 فليست بعد الاضاز
 عند مني حد سبيلي
 فائدة اذا ما جعلت
 الاضاز من حد سبيلي
 لسانه جازية فليست
 لسانه جازية فليست
 عند مني حد سبيلي
 اغتسلت فاني طاهر
 كذا جازية

[illegible]

المشار

الثاني المصلحة كما وقت الظاهر من زوال البرق المطل منه سوى في زوال
شروق وقت العتمة الى الغروب ووقت المغرب من الزوال واما شفق
وهو الحرة ووقت العتمة والوتر من الى الصبح والاعتدال والوتر لوجوب
الترتيب فافقد وقته كما مضى بغير اعتدال فلهذا وقت لا لا يحجب الاشارة
باسفار والعتمة الطالقة بمن ولحقه وتاخير ظهر في سيف مطلقا وجعل نظر
اصلا واسما باوعصر ما لم يتغير كما عرفت ان كانت الشمس فان اخرها الى ما
زاد على النصف والعصر ان وقت احضار ذكرا الوقت الاشارة الى انهم
كروه في ما والوتر من اخر الليل لواني الى التباين وتحويل شمس وعصر غدا
يوم غيم وعقب مطلقا واخر غير هائلا **وهو صلاة** ولو لم يجزاة وسجدة
ثلاثة مع سرورق واسمها وعروب الاعصر يوم وسجدة ثلث عشرة
فيها من الغروب وسجدة ثلاثة وصلاة ثلاثة وثلاث كل كامل وحسنه
قبل ومع قطع بداهة فيها ونزادها فيها وقتها طلع بداهة **فاجده**
نقل وكل ما كان واجبا عليه كمنه ور وربعي طواف والذي شرطه انفسه
بعد صلاة فجر وعصر **اقصا** فائتة وسجدة ثلاثة وصلاة ثلاثة وكذا العتمة
طلع في سوريته وقبل مغرب وعند خروجه امام خطبة الى كما مضى ثلاث
فائتة ثم كذا **الكبر** طلع عند اقامة صلاة مكتوبة **الاسنة** فزان من حيث
وقت فائتة وقبل صلاة العتمة من طلقا وبعد ما بسجدة وبين سلا في
البحر بعثته وخلصه وعند مداخل الجنتين ووقت حضور طعام آتت
تفاد اليه واسمها في بعض افعالها على غشوها ولا يجز بين تشرن
في وقت بعد زفاف مع بعض لوقدم وهرم لوعكس وان سمح
الالحاح بعرضه **الاذان** هو اعلام مخصوص على وجه
مخصوص بالفاظ لا كالكسبية الله اذان جهنم بل وتلك واول الوقت
وهو سبعة ثم كذا للغرض من وقتها ولو قضا لا عليه ما يسجد اذ انقطع
قبله شريح تكبير في ابتداء ولا ترجع ولا على فيه ويتسلسل وتكملت
فيه مئنا وارب اربعة وثلث وسبعة يرن المنارة ويتر لاجل فالح

میں

اذ ان في الصلاة خير من النوم مرتين ويجعل اصبعه في اذنيه والاقامة
كالاذان لكن هي افضل منه ولا يصنع اصبعه في اذنيه ويجعل ركبتيه
قد قامت الصلاة بعد ذلك اذ مرتين وبسبب القبلة فيها ولا يتكلم فيها
وتنوي ويجلس بينهما الا في المغرب ولو نوى في غيره كان في الاذان
المراتين وخبره في الباقي ولا يجلس فيها لتصلية النساء الا وضوءا
فما يتقضى من الفوائت في مسجد ومكة وقضاها فيه ويجوز اذ ان
صلى مراتين وعبد وولد زنا او اعمى ولا يركع ومكة اذ ان جئت والفاضة
واقامة تحدث الا اذا نزلت امرأة وفاسق وقاعد وسكران الا اذا
اذن لتبلى فاعادوا بعد اذ ان جئت للاقامة وكذا اذ ان امرأة تخرج
ومعها وسكران وصبي لا يعقل ومكة تركها لمسا في ركعتيها غلظت
مصل في ثيابه مبصر او في مسجد بعد صلاة جماعة فقام عشرين اذ في ثيابه
لا يركع مطلقا ويجب من سبع الا اذ ان بان يقول كقائمه الا ان الجاهل من
والصلاة خير من النوم ولو كان في المسجد حين سجد لبس عليه الاجابة
ولو كان خارجا اجاب بالقديم ولو اجاب بالثاني لا يركع يجيبا بها
على الاجابة المطلوبة بقديمه لا بليها ويطلب قراءة القرآن لو لم يمسك
ويجب ولو لم يسجد لا يجيب الاثنية كالاذان وقيل لا **باب شرط**
الصلوة هي طهارة بدن من حيث وجبت ونحوه ومكان من الثاني
وسنة عورته وفيه للرجل ما يشاء من ثيابه وكذا في ما هو عورة
من عورة من الامة معظمتها او بطنها وجنبها والوجه جميعه بخلاف الوجه
والكفين والقدمين ومنع من كشف الوجهين رجالا والنساء عواهنه
انظر اليه بشهوة او امره ويكشف ربع عظمه من ثيابه ومخفيه الغلبة
يقبل ووجهه ورجله والخفيه ما عدا ذلك والشرط ستة اثنى عشر
لاعن فيه وعام ساتر يصلي قاعدا او ساجدا وسجد وهو افضل
من صلاته قائما بركوع وسجد ولو لم يركع ثوب ثبت قدره ولو وجد
ما ظهر نجس او اقل من رجها ظهر ندب صلاته فيه ولو وجد ما ظهر من ثيابه

قديم

ولو وجد ثوب يستبر به نافع ربيع را سباب سترها ولو اقل من ربيع الرايب
لا ووجد ما يستبر به بعض العورة وجب استعماله ويستبر القدر الذي
فان وجد ما يستبر به واحد ما يستبر به ربيع را سباب سترها ولو اقل من ربيع الرايب
طهره ولو اعادة عليه **باب** **النية** وهي الارادة لا العمل والمقتضى فيها
على التلب اللازم لا الارادة وهو ان يعلم بداءة في صلاته يصلي والخطا
مستحب وقيل بنية واحدة ولا يركع الا على القبلة طهره طهره طهره
من على غير لائق بصلاة ولا عورة يتناخز عنها وفي مطلق نية واحدة
ونقل وشرع ولا بد من الشيعين لغرض وواجب دون عدد ركعات
وينوي المقتضى المتابعة ولو نوى فرض الوقت جاز الا في غير الاذان
لان عنده الخافض الوقت ولو نوى ظهر الوقت مع تقاييه جاز ولو ركع
عدمه وهو لا يعلم الا بمصل الجائزة ينوي الصلاة لله والنية الميت وان
اشتبه عليه الميت ينوي الصلاة مع الامام على من يصلي عليه والامام ينوي
صلاته فيقول لا امة المقتضى لو لم رعا لا وان لم يسمع ان اقتضت به الحاجة
لرجل في غير صلاة جواز ذلك بدين نية امامتها وان لم تعد محاذية
اختلفت نية ونية استعمال القبلة ليست بشرط كنية تعيين الامام
في صحة الاقامة **باب** **النية** في ذلك فرضه احادية وغيرها وغيره طهارة
جنتها والمقتضى العوض لا السبابة قبله العاجز جهة قدرته ونحوه ياجز
من تعرف القبلة فان ظهر خطاؤه لم يعد وان علم في صلاته او جاز
استبداد روي وان شرع لما تحل لم يجز وان اصاب صلي جماعة فبعد
اشتبهه القبلة بالغيري وبين اعم فصول الى جات مختلفة فمن بين
خالته لا يملك الجنب طهارة الا اذا لم يجز صلاة ومن لم يعد ذلك فصلاته
صححة **باب** **النية** من شرطها التحريم وهي كشرط ومنها
القيام في فرض لقا در عليه ومنها المرأة التي ارتدت عن الكفر
ومنها السجود ومنها القعود الا من قدر التشبه ومنها المخرج بعينه
وشروطه اربعا الاختيار فان اتى بما لا يلا عنه به **باب** **الاجابة**
وهي قراءة الفاتحة وهم سورة في الاولين من العزم وفي جميع ركعات

[illegible][illegible]

المعنى سرا والبعيد والاحب بسيما **باب** الامام على افضل من اذن والفاضة مستكرمة
لرجال اهل البيت وقيل واجبة عليه العادة تقسم اوجب الرجال العلية اثنان الاحرار
والكواوين على الصلاة **باب** ما من مخرج فلا يجب له صوم ومقعد ومن ومطبخ يدور
من خلاف ومطبخ ومطبخ كبير عاجز والى ولا من حاله ومنه وما مطر وطين وبره من
وطلة لترك **باب** الامام على الاصل بالحكم العلية ثم الاحسن خلافة للقرآن ثم
الامور ثم الاسباب ثم الاحسن خلقا ثم الاحسن وجها ثم الاشراف نسباً ثم الاثقة
فانما استوا ويقع والى الى التمام وصاحب البيت اولى بالامامة من غيره الا ان
يكون محدثا او قاض فقدم عليه المستبعد والمستأخر احق بالملك والامر والحق
وقه لا يكون ان نساء وفيه ولا لعراق بالامامة مستكرمة **باب** ما من اهل الامامة
الامة بعيد والغلب وفاسق وان كان يكن العلم التمام ومبتدع لا يؤيدها وان كان صاحب
الائمة الصلوة وله الزنا او جماعة السقا غير صلاة فبازية فان تعذر ثبت التمام وطعن
كالعادة ويكره من غير الامانة مطلقا على المذهب فليكره امامة الرجل من غير ائمة يستحق
جبله من الامامة من اوز وجبة او حصة الا ان كان من واحد من ذكر او امين في
المختار لا يجب الواحدة من اهل البيت المأمور فحق على سائر مكره وكذا العلية على الامام
والزنا يجب خلفه ويجب الرجال على الصبي ثم الفتاة ثم النساء واذا حادته امرأة
مشتبهة ولا حادته في صلاة فطاعة من غير كفر في رواة او اوجب العلية
صلواتان نوى امامتها وان نسبت صلاتها فحقها في الامامة والامر والفتاة لا يفسد
على المذهب ولا يجب ائمة رجل يراه او صبي مطلق وكذا المايح الا ان يثبت كبحر من طين
او مضطرب غير حادته ائمة او كحلرنا وطهر بعد وان كان من التمام الحث او اعطيه
رجوع او فاض على التمام وحصل لذلك فاعاد ائمة من ائمة ان غيرها فاعاد دستور
عورة بها وفاد على كرم وسجد وجا به عنها ومنه من متغلب وماذا رنا
الا اذا انزاعها من منة زوالها وممن من اخرنا دوافعها ولا في منة
بغيرها وبفوقه بعد الوقت فلا يتغير السطر من الوقت والتم وتار من كرم
غير الشفيع على الامام واذا نسب الاثقة المايح منوع في صلاة نفس على المذهب
يرفع من الاثقة لغيره من غير عبد او اخر تحرق فيه الكفن او طلق العنق اربع صغين

ویر

المستوفى

والقائل لا يمنع ان لم يشتهه قال امامه ولم يخلف المكان وجميع اقتداء من غير تشييم وغاسل
 الماسح وقاية بقاعه واجرب وروى بمشرو ومتفق بمقتضى في غير الترتيب في الصحيح
 واذا ظهر حديث امامه بطلت فيلزم اعادة تأكيده **الامام** اخبار التعمد المهور
 بحوث او جنب بالقدار كمن يجاب اورسول على الابع واذ اقتضى ابي وقارى ابي
 او استخفى الامام ايمان الاخرين بقصد صلاحه وسحت لوصف كل من لا يرا القادر
 وحده بخلاف قصور الابع بعد افتتاح القارى اذ الحق يقضى به وصلى منفردا فاقا قصد
 في الابع **المدرسة** من صلا بالامام مع الامام **واللاحق** من فاته كذا او بعضا بعد
 اقتضائه **والسيرة** من سبق الامام بها او بعده او هو منفرد فيما يرضيه الا فرج لا يجوز
 الاقتداء ولو كبره يرضى استيناف صلاة وقطعا بيمينه سائنا وقاطعا ولو كان على
 نقصا كما سبق به وعلى الامام سبحانه سبوا فعله ان يعود ولو لم يعد كان عليه ان
 يسجد في ارضه صلاة وكان يتكبيرات التشريق اقلها **باب الاستسكان** سبق الامام
 حدث غير نافع لبناء ولو بعد التشهد استخلف مالم يجر او المصنف لو في الصلوات ولم يخرج من
 المسجد ولو كان يمشي به واستثنائه افضل ويعين جنون او حدث بعد الصلاة
 او افا او فقهه وكذا استخلف اذا حصر عن قراءة الفجر قد المزمون لا يوسى التزاه
 اصلا او اصابع بول كثير او كشف عورتين الاستسكان الم بشرطه او قرأ في مكان
 الزمان والرجوع او طلب المبالا لشارة او شره للمعاذة او مكث قدرا اذ لم يكن
 بعد سبق الحديث واذا ساعده البتة وتجاوز على ما سبق ويحصل تركه ولو كان مكانه
 ان فرغ خلفه فله والاعاد الى مكانه كالمفتدى اذ استبطلت وان بعد صلاة
 شيئا بعد جلوسه قد راسه شرب تمت ولو لم يصنع بعده بطلت كالمطل تيرة التيمم
 على ما معنى حديثه سبحانه ان وجد على الابع وتعلم ان يترى ولو كان مقتدى يفتاح
 على اعلية الاكثر وتجاوز العارى سائر ارضه الابع خلفه بعد سيرة وقد روى
 على اركان وتذكر فاية عليه افعى امامه وهو صاحب ترتيب وتقديم القارى
 اهما مطلقا وتيمم **باب** لو كان بعد التشهد بالاجماع وهو الابع وهو الشيعي
 الحق ودخل وقت العصر في التيمم والاعاد المصنف ويرى سقوط جبره من وراء
 ولا تقبض الصلاة في هذه المواضع **باب** بطلت الايام اذا تذكر نية لو لم تلت
 الشمس او خرج وقت الظهر في يوم الجمعة ولو استخلف الامام بسبب نكاح للم

صلاة

صلاة الامام ثم انق ما بين فيها قصد صلوة دون يقوم المدرسين وكذا قصد صلوة
 من حال كماله وكذا صلاة الامام المحدث ان لم يبرح فان شرع الا بقصد صلوة بسبب
 بغيره اريد وحده المحدث نحو دقة التشهد ولو لم يكن اخرج من مسجد
 لا خلاف المدرسين ولو لم يفتحا فيها صلوة تتعجب ان ولو احدث الامام في
 ركوعه او سجدة أو ثوبا او شيئا عاد بها المصنف في راسه منها مريلا لاداء الا اذا
 رفع يديه ادا اركان فلو ولو تذكر في ركوعه او سجدة بجملة قصد بالاعادها
 بعد اولا ثم واحد افا حدث الامام بعين الماسح لزاما لوصف لها لانيته وال
 قصد صلاة المعتدى دون الامام على الابع هذا اذا لم يستعمله فان خلفه
 فضلة الامام والمستخلف بالخطبة ولو لم رجل فاحدنا وجزءا من السجدة تمت
 صلاة الامام وبين على صلاة وفعدت صلاة المعتدى اخذها رعا في تركه ان
 القطاع لم يترى ودين **باب ما يقصد الصلاة وكيفية** فيها يقصد ان يكمل
 على وجهه قبل تنوذه قدرا يشهد به الى الاسلام ساهيا لاداء من الصلاة
 قبل اتمامها على ثمن كالحل في خلاف الاسلام على انسان فانه يشهدا ولو ساهيا
 ورد الاسلام بسلامة والسند مع اعذار او غرض صحيح والاعاد ما يشهدا ولا يفتن
 والناوذة والتائيف واليكما صوت لوجه والمصيبة كالمذكر الجنة والناوذة وشيئة
 عا طسيرة ترك الله ولو من العا طسيرة لا يوجب الا بالاسرة جاع على المذنب
 وكذا الكلام بقصدية الرب او التاكيد في هذا الكتاب سورة فاعادها لمن لم يسجد
 ذلك وفتر على غيرها من خلاف فتر على ما يرد مطلقا ولو جرى على ما يرد من كان
 يتأكد على ما حشره والاولا والطره بطلان اذ كان بين استسكانا
 فاشبهوا والاشكال من صلاة الى مقابلة او فتر من معين مطلقا وكل على كل لا يشك
 الناطق فاعادها ليعب منها انما يقصد بغيره في تكديرات الزوايد على كونه
 وجوده على غيبس واذا اركان او كونه مع كشف غورة او ناسية عند الشك في
 وصلاة على مصل مضرب بحسب الظاهر وعين صدره عن القيد بغيره ولا يشك
 ظهرا في المكتوب وقته ورواها في الصلوات بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في مسجد صغير مطلقا اسفل من المكان امام المصلى لو كان يصلي عليها ينسقط

دون المصنف 2

[illegible]

رباتي الامم بقوت الوتر لا الوتر بقوت سنانها على الظاهر وليس منكره في المكون
 لاقتتير ولا لا وهو ان السنام فان عاد اليه وقت واحد لم يجد الكرم في الهند صلاته
 بسبب روح الامم قبل فراغ المقدس تا بعد قسنت في اولي الوتر وانما يتبعه روح الامم
 في ثالثة واليقت في غير **من** اربع قبل الظهر واليقت في وجهه باسبيلية وركعتا قبل
 الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء **سبب** اربع قبل الصبح وقبل العشاء بعد
 تسبيله وسبب بعد المغرب تسبيله وكذلك سنة الجوز قبل يومها فخر صلاتها
 قاعدا من غير عذر على الامم والجوز تحتها على ايامه من محافل الفتوى خلاف ما
 السن وتحتي الكفر على منزله وتقتضي وتسمى بعتين فلو كان في انهم يطلع
 فاذا هو طالع لا يغير عن كسبه على الاربع **وكذا** الزيادة على الاربع في فضل النهار
 وعلى ثمان ليلا تسبيله عن كسبه منها الاربع تسبيله ولا يحصل على اليد السلام في
 العقدة الاولى في قبل الظهر والمغرب وبعد ولا يستعمل اذا اقام في الثالثة
 منها وفي البرق من ذوات الاربع يصل في تسبيله وقيل واكثره الركوع بسبب
 ما في من طول القيام **سبب** في المسجدين وفي ركعتان واداء الارض في ثوب عليها
 ولو تكلم بين السنة والارض لا تسبيله ولكن يقتضى ثوبا وكذا على من في التوبة
 على الاربع **نوب** ركعتان بعد الوتر واربع فصاعدا في الضيق **نوب** الركعة
 ركعتي الارض وظل النفل والوتر والزمن فضل شرع فيه تصد او بعد غروب وظل
 واستمر انما انفسه وجب فصاوه وقصص على ثوب او ثوب اربعاً وقصص في تسبيله
 الاول والثاني ثمان ركعتين او ثمان ركعتين او ثمان ركعتين او ثمان ركعتين
 او احدى الاول او الثاني او ثمان ركعتين او ثمان ركعتين او ثمان ركعتين
 او في الثاني وادنى الاول والاضحى بعد قدر التسبيله ثم تقف او شغل فلانما
 عليه ولم يقعد ثم تقف مع قدرته على القيام قاعدا سداً وثوباً وتقع كانه في
 التسبيله على الجوارح **سبب** في المسجدين ومما الى جهة توجبه وقته واداء
 اقتضى كما في من نزل من في ركعتين او لا ولا يستحق طلع المسجدين دخل المسجدين على الاربع
 وقيل لا ولا يصل على اي شيء ولا هو بعد ركعتين او لا ولا يستحق طلع المسجدين
 بعد اقتضى الا ان يكون ميدان الجمل على الارض **سبب** الصلاة على الصلابة ان كان في

والعقبة لينة المشوي لا التانيح لامة وعدي وحدي واجبر مع زوج لومير
ومستاجر لا بد من علم السليح بنيت المسيح فلورى المشوي الاقامة ولم يعلم السليح
هو مصافح حتى ياتي على الامع والعقبة على الاراء استغزا وحضر
الطعام في فرض من غير جاذبة وشرط تعهدها المص وهو الامام في مسجده
ايها المكلفين بها او في مكانه وهو ما اتصل به لاجل صلته والى السلطان او غيره
بما قامته او اختلف في الطلب المقر من جهة الامام الا غلط او في غير ذلك
الا ستنا بتق الخطية فيقول لا يطلعا فيقول ان تصدروا جاز فيقول نعم فتلحقا
وهو الظاهر **ما** والى من خرج فخلعته او صاحب الشرط او الى على المذون
لن ذلك جاز ووضب العامة على معتبر مع وجود من ذكره وبارت بمن لم يوسم
للخليفة او امير الجواز امير الموسم ولا بعقبات مملوك في مصد واحد
لمواضع كثيرة ووقت الظلم فنتقل من وقت للظلمة ولو كنا قبلها بجمعة
فاعة فتعديج ولو صا اوينا ما لم نخطب فعد لم يخرج على الامع ولعل تحية او تحليلة
او سيرة بنيتها فلو لم تعلم لم تنب عنها على المذهب **ويست** خطيبان
يخمس بينهما وطراقة قانا والماعة واهلها غاشة زجال سوى المذون فان تموا
قبل سجودهم بطلت وان بقي الماعة او تموا بعد سجودهم لا والاذن العام فلو
دخل امير صفنا واغلن مائة صلى على ما لم تتعقد **وشرط** لا فضا اقامة
بمصر وهو حرة وذكورة وبلح وعقل ووجوده بغير وقدره على المشي
وعدم جيب وقوف وطهر عديد وفاقده بان صلاحه وهو مكلف وقت
فرضه يصلح للمامة فيها من صلح اما لا غير فافازت لمسافر وعبد ورجل
وتعقد من حرم لمن لا غدر له صلاة الظهر قبلها في ثوبها بمصر فان غفل عن
الربان اتصل بمن داه بطل اذ رجعا اول **ويست** العذر ورجل
اذ اظهر حاجته في مصر وكذا اهل مصر فانهم الجمعة ومن ادركها في صلاة
الصبح وهو انما جده كان العبد ونوى جده لظلمه او اذا اخرج الامام فله
صلاة والكلام الى انما خلا فضا فانيتم لم يتعدا لترتيب بينها وبينها في صلاة
وكل ما قرئ في الصلاة قرئ فيها بلا فرق بين قريب وبعيد **ويست** سعي اليها

المر

وترك بين الاذان الاول والثاني من يديه اذا جلس على المنبر لا يتخير
يصل في ركعة الخلف فان غفل بان خلف من يجلي بالسلطان وصل الى الجواز
لما بس بالسفر لوجها اذا اخرج من غير ان المصير قبل خروجه وقت الظهر
اذا دخل المصير لوجها ان نوى لمكثت في ذلك اليوم لزمته وان نوى
الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها واجده لما لم يقدم اليه لزمه ولم يتر
الاقامة **ويست** يسف في بلدة نوت بدوالا **ويست** العبد
جب صلاتها على من ثبت عليه الجمعة بغير الطاء سوى الخطية وتقدم على صلاة الجمعة
اذا اجتمعت وصلاة الجماعة على الخطية وترب يوم الظلمة على صلواتها واشيا
واغتسل له وتطهيه ونسب احسن له واذ لم يظفره فخره فاستان
الجمعة والفرج الربا سنة وان توسعهم المسجد الجامع والا ما س باخر ارج
منها اليها ولا يكره ان طريقها ولا يتصل قبلها مطلقا وكذا بعد لم يسه
مصلحا وان في البيت جاز **ويست** من الارتفاع الى الزوال فلو كانت
الشمس وهو في اثنا عشر سبت وصلى الامام بهم ركعتين متتابعين لزموا
وعلى كل من في كل ركعة وبو الى بين العرنيين ولو ادرك الامام في القوام
يكبر حتى يكبر الامام قبل ان يكبر لا يكبر ويرجع ويكبر في الركعة فلو رجع
الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركعة ولا يعود الى تكبيره ويرجع
يدي في الزوايد الا اذا كبر ركعا والركعتين تكبيرة فذكر مكسوف **ويست**
بين كل ركعتين متتابعين في سجدة واحدة بعد كل ركعة في كل ركعة
من ركعة ويركبها في سجدة واحدة واستسقاء لكل وبالكبير في خطبة العبد
ويست ان يستغفر الاولى في شمس تكبيرات تتوالى فيه سبع وكبر قبل قوله
من المنبر لرجعة ويكبر الناس فيها احكام صدقة الظهر ولا يصليها وحده
ان خاست مع الامام وتوفي في مصر بواجب اتقا وتوخره بعد الزوال
من العذرة ولا يحلها في الاحكام في الامم لكن من غير حاجته الى ثابت
الام العزلة عذر مع كراهية وبه بدو ولا يكبر جهرا في الطريق ويجب باقير

اخرجها وبعلا النخية وكبر الشترين ووقوف الناس يوم عرف في غير ما
 شيعه ما لا يقين بها ليس بشيء ويجب تكبير الشترين مرة واحدة الى اخره
 محب فرض ادى جماعة بسجدة من فخره في ابي عصبه العبد على ايام من
 ومعه مسافر اذ فوي او امرأة وقال ابو جبر فوتر كل فرض مطلق الى
 ارض ايام الشترين وعلية الاعتماد وياي التومر بان تترك ايامه الى
 يكبر لوقت الغضا وسد الالام سحر والسحر ثم التكبير ثم التسمية ولو
 ما ياب المسون على الناس من ملك اقامه الجمعة عند المسكون من
 لا نقل لما ادى ابي جبر وجبة واحدة منها الاقرة لم يرد في
 السنين وان لم يحضر الالام صلى اياها في كل من السنين والرب والظلمة
 والفرخ **باب الاستسقاء** هو دعا واستسقاء اهل جماعة وقضية وطلب ردا
 وجنود في فان صلوا رادي جاز وخرج من ثمانية ايام متتالية فشاء
 في ثياب شديدة او رقوق متدلين من الصلعتين فاضع لعدائي ما يسي
 رؤسهم ويبدون الصدقتين كل يوم قبل خروجهم ويبدون التوبة فيقولون
 المسلمين ويستسقون بالصنعة والشيء ويجتمعون في المسجد المكة
باب صلاة الخوف هي جائزة بعدد عليه الصلاة والسلام
 عند ما يطرء جنودهم او يبع في غلبة الالام فانه ما زاد العبد في الصلاة
 اضري كرامة في الثنائين وركعتين في غيره ووجهت اليدوات الى الارض
 فبصل بهم ما بين وطلب وحده وذهب اليدوات الى الارض الاولى والاصلاهم
 وبرائة وان الشترين صلوا ركعتا بالالام الى جبهة ردم وذهب بشي
 ركوب وقيل شير والركوع في الجراح ان كان يرسل اعداءه ساء على
 بالاول والاب **باب صلاة الخوف** هو الحجة بعدد جاز الاستسقاء
 الصلاة برع راسه قليلا وقيل بوضع كاتيسر على السهم وان شق عليه ترك على
 حاكم يلق الشهادتين عنده من غير امره بعد الايتين بعد تحميد واطهر
 من من كلمات كونه يتخفف من جهة وبما من محاولة يحوي المكيين اذا
 مات تشديدا وتغنى عنه او بوضع كاتيسر على سهر سحر وشركه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

[illegible]

۱۴۱

وطرأ

الحال وان لم يكن فعل المصلين كغفيرة **والصلوة عليه** فرض كفاية كغيره
وشروطها اسلام الميت وتوضئه امام المصل **وكيفية التكبير** ان يركع **مستحبا**
التحية والثناء والدعاء فيها وهي على كل مسلم مات فلا حياة وقطاع علم بين
اذا قتل في الحرب وكذا انما يركع في مصرلين بسلاح وحتي ياتي في كل صلاة
عند المصل ويصلي عليه لا يقل احد اربعين ركن التكبيرات يركع بيديه في
الاولى فقط ويثن بعد ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة ويقرأ
بعد الثانية ويصلي بعد الثانية كالأول قراءة ويستشهد فيها ولو كان في صلاة
يكون في كل ركعة حتى يسلم كغيرها واسلم ولا يشترط فيها لصلى وخبرني بل يقول
بعد دعائها بعين القدم لا يقرأها ولا يركعها ولا يجعلها في موضعها
الامام غير التكبير مطلقا وليس في غير الامام في كل ركعة لا في صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الامام الرابعة فاستد الصلاة فلو اذا اجتمعت
الجماعة من ثلثة الصلاة اول ويقيم الافضل منهم وان تفرق جعلها مصفا
عائلي القبل بحيث يكون صدر كل عائلي الامام وراعي الترتيب **وتقديم** في
الصلوة عليه السلطان او نائبه ثم الذين في الامام الحي ثم الذين ولا الذين
لغيره فذا ان اذ كان هناك من باب ويره للمصلي فان صلى غيره ممن
ليس له حق التقديم ولم يبق بعد اعاد الوتر والى وان صلى هو يركع لا يصلي
غيره بعده وان دفن بغير صلاة صلى على قبره فلم يخطب على القبر فحين
ولم يخطب عليه ما كان بغيره ذكره في كتابه في مسجد جامعة همدان واشتد
في الخارج والخلفاء اكثرهم ومن ولد ثقات يعينهم ويصلي عليه ان اشتهى
والاصغر دسوقي وادري في صلاة وقد دفن في قبره صلى عليه صلى بسبب
احد ابيه ونوبسي به ورواه في فضل هو والابن وهو قال صلى عليه صلى
السلام ويكفي ويدفن قريبه بالانكسار الاصل عندنا لا حثي من غير امانة
السنة فاذا امكن ان يوضع مقبرتها على ميسر ثم موخرها ومقبرتها على باب
ثم مقبرتها وادعى الرعية او العليم او فوق خلف قبلة بيده واحد على يديه وان
كبر على القبلة وسرع بها بلا حجب **وكيفية** تأخير الصلاة وقد فعل صلى عليه

يقع عليه بعد صلاة الجمعة كركه جنس قبل وضعها ولا يقدم من قبل المصل
اذا اراد قبل وضعها **والجس** خلفها ولو شئ ما باجاء وان شئ بعد
عنها او بعد التكبير **وتأخير** في المقدار لفت قائم ويجوز ولا يوشع
فيه مضرة **ولا يابس** باخذ ثابوت له عند الحاجة ويؤثر فيه شراب مات في
سفينته غسل وكفن وصلى عليه والفق واليه ان لم يكن قريب من البر ولا يركع
في الدار ولا يصير او يركع من قبل القبلة ويقرأ سورة البقرة وعلى قبره صلى الله
عليه وسلم وركع اربعين ركعة وسجد اربعين سجدة وعلى قبره صلى الله
عليه وسلم والاجر واجر بارئ رحمة وسبغ ثيابها القبر وجعل له راسا عليه
وتكره التراب على خرق منه ولا يابس ريش الماد عليه ولا يركع وسبغ ثوبا
يخص ولا يركع ولا يركع عليه ريشا وقيل يابس به وهو التراب والخرج
من المان يكون الارض تتعبد به او اجذت بشفعة فاجل مات وولد له
حي شق قبضها ويخرج ولد لها **باب الشجر** يجوز مكافئ بظاهر قتل
ظلال باريه ولم يجب بفصل القمل مال ولم يركع وكذا بوقته لطف او حرق
او قطع طريقه ولو بغير اية جازية ولو جرح جرحا متينا في معركته يركع من
مالا يصلح للكنن ويؤاد ويصنع يتم كغفره ويصنع عليه بلا غسل ويدفن بده
ويشبه ويغسل من حوطة قبيل في مصر فبما فيه الدية ولم يعلم فاسكه او قتل
جدا او خاص او جرحا رث بالكل شراب او تدوى او اوى حية او منى
وقت صلاة وهو جرح او نقل من المعركة لا فرق وفي النبل او او من امر الدين
وان باعوا لا حرة لا غنة جرحه او باع او اشترى او نعم بسلام كغيره بعد
اختفاء الحرب ولو فيها لا **باب الصلاة** يصح ركعتان في كل صلاة
وفقيا وان كان الذي في منفذ او جماعة وان اختلفت وجوههم الا اذا جعل
تقاه الى وجدا امام تتقدمه عليه ويصلي ويخطو او خطوا ولو كان بعضهم قريبا
اليها من امامه ان لم يكن في جانيه وكذا لو اقرت وامر قاربا بالانكسار
والباب بفتح مع **كتاب الزكاة** هي عليك جزاء ما رزقك الله

مع

واختلف في المأوى والختار لزومها احتياطا ونسبها كالانصاب في طرفي
الحول فلا يصير نقصا بينهما وفيه العرض تصف الى اثنين والذهب الى
الفضة وفيه لا يجب ان ينصب من سائر ما يصح الخلط فيه ويجب منه
قبض اربعين درهما من بدل مال تجارة ومائتين منه لغزير ومائتين من الحول
يوجد من بدل غنما مال ويجب عليه زيادة نصف مبرمرد وبعد الحول من ايف
نصف مبرمرد الحول قبل قوله ربا ويقتطع عن موهوب له في مروج في مطلق بعد
الحول **باب العشرة** هو حرم عشر ما شئنا في ما على ما يقتضيه المالك في
الطريق لياضة الصدقات من التجار المالكين بالمال عليه من المالكين الحول او كان
على رجل او اوديت الى عشر اخر وكان اوديت من في المصداق من المصداق
صدق الثاني السوايم والاموال لياضة بعد اخر اجابا من المبدد وكل ما صدق
فيه سبيل صدق في الاقوال قوله اوديت التي تفسر لا حزن الا في ام ولديه
وقوله في الكلام لا يشهد فلهذا هو لولي وقوله اوديت الى عشر اخر وقوله اخر
ويؤخذ من اربع عشر ومن الذي ينعقد ومن الحزين عشر بترك كون الا لياضا
وجعلنا ما اخذ ولما في ن عملا اخذ غله ولانا اخذ منهم شيئا اذا المذهب المذهب
نصابا اول ما اخذ وما يشاء لا يؤخذ من مال يمين حزين الا ان يكونوا بالخذون
من مال يميننا اخذ من الحزين مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة
الا اذا داني في الحرب ولوم الحزين حاشا لم يعلم به حتى خرج وجعل ثم خرج لم
يعشه فلا سقي خلاف المبدد الذي لا يؤخذ نصف مبرمرد من ثمة فري في العقدة
وعشر فقيمة من حزن لامن اخذ منه وما في بيته وبعث عنه وما في مزارع
ما دون مديون لم يجد لوليس مبرمردا على عشر الحول في عشره ثم
على ما ذكره العدل اخذ منه ثانيا **باب العشرة** هو ما تحت الحزين
معدن خلق كمن مديون وعبد مسلم او ذمي مديون نقد وفوقه جدي في
ارض خارجة او عشر مائتين وما قبلها ان ملكك والا فلا جبر ولا شئ
فيه ان وجده في داره او ارضه ولا في باقوت وزمرد وفيه ربح وجده
في جبل ولو ذميين الجاهلية فحس ولو بوز وغيره وكذا اجمع ما استخرج من الخبر

من عليه وما عيسى الاسلام من الكفر فليقتل وما عليه سمة الكفر فحس وما ذميا ملك
اول الفتح ان ملكك ارضه والاقلا جدي خلا من مستان الا اذا جمل ذن
الامام على نفسه المشروط وان خلا عنه او اشتبه العرب فهو ما على اليد
باب العشرة كذا في جدي في الحرب ولو ذميا جاعة ذو منعة وفوقه ايش
من كونه من حس وان وجده مستان في ارض مكرمة الى ما كذا في اخر
منها سبيل ملكا خفا ولو وجده غيره فيها لم يرد له **باب العشرة**
يجب في غسل ارض غير المزاج وكذا ان ثمة جبل او مغارة ان فاه الامام
ومسقى ما او يسج بلا شرط غصب وبها الى في غوط وقصب ومغشيش
ومصنف في مسبق غصب ودالية بلا شرط في حوز الرزق ومغشيش ارض غشيرة
تغلب مطلقا وان اسلم او اسلمها سبيل او ذمي واخذ المزاج من حشيش
عشر بربيل والعشر من سبيل اخذ ما منه شيعة او ردت عليه الف والبيع
واخذ من مزاج من دار جعلت بسببنا ان كاله في او سبيل سبيل كاله في مزاج
سبيل ما ياد والاشي في مبرمرد ونقط مطلقا في حريمها الصالح للمزاجه من
ارض المزاج مزاج ولا يؤخذ منه ظهور المبرمرد ولا يعل صاحب ارض المكلتها
قبلا وادار اجابا من عليه عشر او مزاج ومات اخذ من تركته وفي رواية لا
باب المصروف هو فقير ومومن له اوقى بني وسكين من مال
شئ له وما مل يعل يبدد مملكت ومديون له ملكك غنما في سلطان
دينه وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة وابن السبيل ومومن له مال
لا يعد يصرف الى طعامه الى جسد له لا الى سبيل مسجود وكفن ميت
وقضا دنيته ومثل ما يفتق ولا الى من بينها ولا ذمي او زوجة مملوك المرنى
وعبد اعق المرنى بعضه وعتي وممكن غير المالك وطغية وحق ما يبيع ومواالهم
وجازت النكاحات من الصدقات والاقوات لهم ولا الى ذمي وجاز
غيره وعشر العشر اليه دفع مبرمرد ان عيه او ملكه او حزين ولو سبيلنا
اعا وكان ان غناه او كونه ذميا او انه ابره او ابره او حشيو **باب العشرة** اعطا
نصا فليقل الا ان كان مديونا او صاحب ميا ل لوفره عليهم لا يخلص لاصحاب

في
الكتاب

وشهدا الى الله فابوا حج او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم
 او الى الزنا او اولا نت جعله ولا يجوز دفنها لاهل البيعة في المختار كما لا يجوز
 دفع زكاة الزمان لولده منه الا اذا كان من ذوات زوج معروف ولا سال
 قولا لو من له ذلك ولو سال للكنية جاز **باب صدقة الفطر**
 يجب مرسا في العزرة كما وقيل نصيبا في يوم الفطر على كل مسلم بذي فطر
 فاضل من حاجة الاصلية وان لم ينه وبجرم الصدقة ووجوبها بقدره فمكتنة
 لا ميسرة فلا تسقط بها كمال المال بعد الوجوب بخلاف الزكاة عن نفسه
 وطفلا الفقير وغيره من ماله وماله واهله ولو كان من زوجه
 وعنده الاثر والمفصوب المحمود والجدوده فوجب لما مضى ومكاتبه والنجيب
 عليه وعبيد مملوكه وتوقف لم يصبها بخلاف نصف صاع من بر او صدقة
 او سبعة اوزن بغير او صاع فترا وتغير وهو ما يسمع الحق وراعيه وربما
 من ماله او عرسه ودفع القيمة افضل لمن دفعه لعين على المذنب بلوع
 فخر الفطر من مات قبله او ولد بعده او اسلم لا يجب عليه **باب اخراجه**
 قبل المخرج الى العمل بعد طلوع الفجر من يوم العدة وضع اداه او اذنيه
 في يوم الفطر او اخره بشرط دخول رمضان في الاول برئى وجاز دفع
 كل شيء فطرة الى المسلمين على المذهب كما جاز دفع صدقة جماعة الى
 مسكين واحد بل خلاف فخلطت خلطة بخلطه بغير ان الزوج ودفع
 الى فقير جاز غنا لا غنى لا يجب الا ان يام على صدقة الفطر سبعة اوزن
 الفطرة كالزكاة من المصارف الا في الدفع الى ذي ولود دفع صدقة فطرية
 زوجة غيره جاز **باب كسب** هو احساك من المخلطات منية
 او حكاك وقت محض من شخص محض مع النية وجب صوم رمضان
 شهرا من شهر من الشهر وهو من كصوم رمضان او اذ وقفا والكنز
 هو اوجب لانز المعين والطقن وقيل هو فرض على الاظهر ونفع كغيره
 فصوم رمضان وانز المعين والطقن والنية من الليل الى الفجر
 انكرى لا عدا بما يعلق النية ونية نفع ونظا في وصفه او ا

خالف في كسب كاللحم
 لضم الفطر والفقير
 وسبعة اوزن وافتحة
 وسبعة اوزن من اوزن
 والعدة لزوجها بغير
 انكرى في المختار

رمضان الا من مرض او سب قبل بضع ما نوى على ما عليه الاكثر والشر
 الحسن ينج من واجب نواه وكصام مشتم من غير رمضان لم يدر به فهو نذر
 صوم كل يوم من رمضان الى السنة والشرط للبيان تبين النية وتبينها
 الاصل يوم الشك الاغلا وكصام واجب لذكره ويصح عذري الاصل لم
 يظهر رمضان نية والافقار والتفشل فيه احب ان وافق صوابه والايدي
 الخواص ولا يطر عليهم بعد الزوال وكل من علم كنيته صوم يوم الشك فهو من
 الخواص والافقار من الغوام والنية ان ينوي التطوع من لا يصابه وصوم ذلك
 اليوم ولا يطر به ان كان من رمضان فحرم وليس عليه ان ينوي ان يصوم
 غدا ان كان من رمضان ولا فطرا كما لو نوى انه ان لم يجد غدا فهو صائم
 والا فطره ويصير صايا مع الكراهة لو نوى ان كان غدا من رمضان فحرم الا ان
 واجب اخر وكذا الوفاق انا صايم ان كان من رمضان والناظر نفي ان
 ظهر رمضان نية فعند الافتقار فيها فيرمعون بالفتوى **باب** هل كان
 او الفطر ورواه صام فان اقل قضى فطرا واختلفت المسألة فيما اذا
 او طقس اليد والاربع عدم الفطرة وقيل بما جرى ونظا اشهد للمصوم مع
 عليه كغيره بعد ولوقا او انى او بعد واذن قد تباب وسنظا لظن
 شطب النفس بادة ونظا الشاهد لا الدعوى ولو كان ابدا لا حاكم بينه صام
 بقوله واكثر وابصار عدلين للصورة ولا علة بجمع نظير بضع اعلى
 وهو عرض الى راي المام من غير تقدير بعد وسنظا ان شدة عند قضى قصر
 شاهدين برؤية الحداد ونفى به ووجه استرجاع شرايط الدعوى قضى
 القامى فيها وتما كبرية صوم فحين يقول عدلين حل الفطر يقول عدل
 والا فني كما فطر واختلف المطلق فتر معية على المذهب فيصير اهل الشرف
 برؤية اهل القريب **باب ما عدا الصوم وما لا يصح** اذا اكل
 الصائم او شرب او سبأ او دخل حلة ثرا او ذباب او وقا او ادهن
 او اجتمه او اكل او قبل او احتلم او انزل بذر او لم يلق فيه بعد الفطر فافترقه
 مع الري او دخل ما في ذمه ان كان يقعد او لم يجرى ففصل الجوز او التلج

ان

[illegible][illegible]

عند المقام او غيره من المسجد ثم عاد واستلم الحجر وخرج وصعد الصفا واستقبل
 البيت وكبر وهنك وصل على النبي عليه الصلاة والسلام ورفع يديه ودعا
 شامخا ثم روى عن سفيان بن عيينة عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
 تسمى صلاة الصفا يقول فيها سبع ايام الصفا ويحتمل الرواية ثم سكن مكة ثم
 وطاف بالبيت فلما مشاؤ خطب الامام سابع في صلاة بعد الزوال وصلاته
 الظهور وعلية في المناسك فادعاه صلى الله عليه وسلم الى حجر حنين
 وسكن بها التي في حرة ثم راح الى عرفات وكلها موضع الا يقف عنده بعد
 الزوال قبل الظهر خطب الامام خطيبين كاتبة وعلية في المناسك وصلوا
 الظهور والعصر اذان واقام من وشرط الامام والاعلام فيها فذكر في العصر
 للمنفرد في احدها ولما وصل الظهر جمعا ثم اخبره الا في وقت ثم ذهب
 الى الموضع بجعل من ودق الامام على ناقته فترك جبل الرحمة مستقبلا
 والشم والشم ليس منظر ولا واجب فلو كان في الزوال الكيفية قد رافا
 جيرا وعلية المناسك ودق الناس خلفه بقرية مستقبلا من سامية ففعل
 واذا عزيت الشمس ان مزلته فوجب ان ياتيا شيئا ولو كان كبير ويصل
 ويحتمل في ساعة شامخة وكلها موقف الا وادي حنيفة ونزل عن حنيفة
 وصار العشاء بين اذان واقامة ووصل المغرب في الطريق او عرفات آتاه
 ما لم يطغ الحجة لوصل العشاء قبل المغرب كمنة لانه صلى المغرب ثم اعاد العشاء
 فان لم يجد ما صلى في الجبل عاد العشاء الى الجبل وصل الحجر بفلس ثم وقف وكبر
 وهنك روى وصلى وادعاه اذا سفل الى الرمي وروى في حرة العقبة من بطن
 الوادي سبع ايام فلو كبر بطن شامخة وقطع التسمية ما كان فلو كان كبر
 جازا لو روى بالاقبل وجازا لروى بكل مكان من جيش الارض كالجبل
 وبالجوز العتيق ولو كان من ثراب الجبل وعلية في المناسك ورواه
 وقتة بعد ما كبر من حرة الحجة وان ينقل حجرا واحدا فيسجد سبعين
 حجرا صغيرا ثم نزع ان شامخة قصر وحلقه افضل وحل الكاش الى النساء
 ثم طاف للزيارة يوم من ايام النحر بسبعة يمارى وسعى ان كان سعي

قبيل والافعلها واول وقت بعد طلوع النجوم الفجر وهو في افضل وقت للنساء
 فان اجزه عن كبره ووجب دم ثم ان من وبعد الزوال كان النحر في الجبل
 الشامخة تبتا ما قبل المسجد ثم ما يليه من باقية سبع ايام وكبر سبعا ووقف بعد
 رمي جده روى فقط الا بعد رمي يوم النحر ودعا ثم خذ كذلك ثم بعد ذلك
 ان سكت وجواب وان قدم الرمي فعمل الزوال جاز ولا يسفر قبل
 طلوع في الرابع لاجله وجاز الرمي في الثاني والاربعين ما شيا افضل
 لا العتيق ولو قدم في مكة واقام بين ليلتين ثم روى في انما نزل
 بالحبص في طواف للصدر بسبعة استاول بما روى وسعى وهو واجب
 اهل مكة ثم شرب من زمزم وشرب العتيق ووضع صدره ووجهه على التراب
 وشبك بالاشارة ساعة في حرة الحجة وسعى حتى يخرج من
 المسجد وسقط طواف القدوم لمن وقف بعرفة ساعة فترك طوافه
 عليه بقرية ومن وقف بعرفة ساعة من زوال يومها الى الفجر يوم النحر
 اوجز في ما ياتي او معنى عليه او اهل عذرة فبقية او جعل ان عرفته وهو من اهل
 فطانت حج وطاف وسعى وحمل وقضى من قابل والكرامة كالرجل الحفا
 يخفف وبها ما راسها ولو سجدت شيئا عليه وجاهة عذرة جاز ولا تبطل
 ولا تسع بين الميادين ولا تحل بل تقصر وتكسر الخط ولا تقرب النحر الزحام
 والحظي المشكل كالمرة فيما ذكر وجعلها لا يمنع سلكا الا الطواف وهو بعد
 حصول ركبة يستقل طواف الصدور والبدن من اهل ويترك الحدي سبعا
 ومن العتيق هو افضل ثم التفت الى الفجر او الفجر ان
 يركب ويحرم من الميقات او قبل ان يركب او قبل ان يقول بعد الصلاة اللهم
 اني ارسلت في حرة الحجة فيسجد في حرة الحجة وعلية في المناسك
 للثلاثة الاول وسعى لا حق ثم نزع كما عرفان طواف لعمرة سبعة استاول
 ورجع للقران بعد رمي يوم النحر وان عجز سام غائبة الامام حرة الحجة وسعى
 حجرا اين شافان فالت الثلاثة تعين الدم فان وقف قبل العمرة بطلت فحسبت
 ووجب دم الرض وسقط دم القران **باب التمتع** هو ايجل

في

في

بخره من الحيات في اشهر الخ ويطوف ريسعي ويحقن او يتجرس ويقطع التبييض
 او الرطوبات ثم احرم باليوم السريه وقيل افضل وخرج كالغذاء وخرج ودم
 الاصغر من غشاء غرض صام كالغرض وجاز صم الشفة بعد احرامها لا قبله ولا غيره
 افضل وان اراد السقوط وهو افضل احرم ثم ساق يديه ويجاوى من ثور و
 الا اذا كانت لا تساق وقيل بدنة وهو اولى من التحليل
 الاشعار وهو من سننها من الياسر واعتزل ولا يتحلل منها ثم احرم بوجوه
 وحلق يوم الحز واصل من احراميه والكلى ومن في حلق يومه وقيل ومن اعتزل
 بلا سوق ثم عاد اليه فقد لم ومع سوت من فان طاف بها اقل من اربعة
 قبل اشهر الحج او اربعة ارجع فمعه ولو طاف اربعة قبلها لا **وجوب** حل
 من غير طواف وسكن بكنة او بسوق وخرج فهو متنع فلو طاف به ورجع من بسوق
 وقضاها وخرج لا الا اذا لم يابد عن ان بها واولى نفسه اتم بلام
الحائض الواجب دم على خرم بالغ ولو ناسيا ان طهرت فلو اوجب
 راسه عن اود من يزيه اوصل ولو خالفين ولو اظلم اود او كثر في وقت
 او اظفر في وقت لا يجب صدقة ولادته بخلاف المسكت والعجز والغالية
 والحائض والحائض فانه يترك الاستعمال على وجه التداوي او بسبب غلظ او ستر
 راسه يوما كاملا والزيادة كاليوم ما لم يزد على التكرار عند الشك فان غزم
 عليه ثم تيسر بعد الحز الفرك للاداء ولو لم يزل اليه يوما فارق دما ثم ادم على
 نفسه يوما اخر فعليه الحز او حلق راسه او حجة او ادم عليه او طائفة
 او رقية او قتل النصارى او رجليه من مجلس واحد او يد او رجل وطاف
 للعترة او للصدر حبسا او تعززا او حلقا او فاض من عترة قبل الامام او تيسر
 اقل سبب العزم من ريقك كثر من ريقك حتى يطوف او طواف الصدر او اربعة
 منه او اسفل او فوق نحي او كله في كل اوقاف يوم واحد او الرقي بالادوية
 او كثره او حلق في حلح لوقتة ثلثي معتبر ربع من حلح فمعه او قيل او
 ليس فهو كغيره او لا ولو اخر الحلق او طواف العزم عن ايام الف او قدم
 شيئا على اخر **وجوب** حان على تارن حلق قبل ذبحه وان طيبا قل من غير

او ستر راسه او لبس اقل من يوم او حلق اقل من رجب راسه او قتل اقل
 من خمسة الافه او خمسة متفرقة او طاف للمعدوم او للصدر حبسا او تيسر
 ثلثه من سبع الصدر او احدى الجوار التثا او حلق واسطحة الصدر نصف
 صاع من يروان طبيب او حلق بعد رذوخ او تصديق ثلثه اصغر طعام من
 رسته ستاسين او صاع ثلثة ايام ووطئ في حد السيلين ولو ناسيا
 قبل وقوف فز من يسهل بعد ويضع ويذبح ويقضي ولم يفتن او بعد وقوفه
 لم يسهل وجب بدنة وبعد الحلق شاة او من عترة قتل طواف اربعة متفرقة
 طاف في وقت وقضى وبعد اربعة فخرج ولم يسهل فان فطر لهم صيدا او دل
 عليه قاتله او عذرا سهوا او عذرا فعليه جزاءه ولو سبعا غيره صابيل
 او مشتاشا او ناسيا مسرولا او هو مضطرا لظهوره الرقة عدلان فيقتله
 او في اقرب مكان فيه وفي سبع ليل او جزاء عترة وفي صيد لا يؤكل الا اذا
 عن شاة وان كانت تيمة اكثر من ذلك وفيها يؤكل لا يغني ما بلغ ران
 اكثر منها انه ان يشترى به مهر او يذبح فكل او قضا ما يصدق على كل
 سلكين نصف صاع من يروا ما من ثرا وشعير لا اقل من اوصام
 عن طعام كل سلكين يوما وان فضل عن طعام سلكين تصدق به اوصام
 يوما لا يجوز ان يخرق نصف الصاع على مسكين ولا يبيع الى مسكين
 واحد منها كالجزء دفعه الى الصلوان علان وقرة وان شغل وزر وقرة
 وروجهما بولك في كل صدقة واجبة **مس** الجزاء من شغل وقرة
 عترة ما نفع وابنت ربيته وقطع فرايد وسبب ربه وخرق فخرج ميت منه
 به وخرق حال صيد الحرم وقطع شاة وقطع شاة وقطع شاة وقطع شاة
 فدية الحاجت والعبرة للاصل كما قصده وبعضه فخر والعمرة للمكان الكبير
 فان كان لو وقع في الحرم فهو صيد الحرم والمال والولون قوا الصيد
 في الحرم وراسه في حلح بالعمرة كقوا للراسه ولو شوى ايضا او ران ففنه
 لم يجرم اكله ولا يبيع في حشيشه ولا يقطع المال الا ذخر ولا ناس باخذ كاذب وقيل
 قلته تصدق باثنا عشرة وجب الجزاء فيها بالعملة كافي الصديق الكثير

منه نصف صاع وهو الزاوية على ثلاثة ولا شيء بقرب وحادثة وزبيب وقربة
وحبة وفارة وكل عترة وبجوز وفرد وبروث وقرا وسلق وقراش وقرب
صالح ولذوق شاة ولوا بوز قليب ونبوت وعبود وجام ويطايلي وأكل ما
صاده حلال ولا يربى لاله حرم وامره به ويجب فيه من غير حلال صيد الحرم
ولقصر قرباه لا يكره الصوم ومن دخل الحرم أو الحرم وفي الحرم حقتقة
صيد ويجب ان سأل على وجهه فرفع له الا ان كان في بيته او قفصه او حريمه
من ملكه به الا ان سأل فله استسكان الخيل واحده من النساء اجزى
فلو كان جارفا قتل عام لاهم فلا شيء على لولاه ولو ابيع ان يبيع او افعول
ولو اذخل الحرم صيدا فحرم كل من كان معه ولو اخذه حرم لا واخذ ملكا
بسبب اختياره بل يجرى كالاثر فان قتل حرم احضرت وترت
اخذة على قائمته ان كثر ما كان وان يصوم فلا ولو كان القتل حيا الا ان
قتل جرحا عليه ورجع الاخذة عليه **قوله** ما على المعزوبة دم بسبب ثمانية
على امرائه وعلى القارتان دمان وكذا الحكم في الصدقة الا على امرأة
الميتات غيرهم فعليه دم واحد ولو قتل طردا من صيد تعدد الجزاء
ولو حلالا لا **قوله** يبيع حرم صيدا او شاة فلو قتل غلب في بيته
تعليه وعلى البايع المهر او ثلثه اخرجت من الحرم وما عزمها
وان ادعى حرمها لم يردت كغيره **قوله** يبيع حرم صيدا او شاة فلو قتل
لم يرد حرمه فان عادته اخرجت او حرمها لم يرد حرمه يبيع حرمه
دمه والبايع لم يرد حرمه او ثلثه ومنع من غيره وحرمها من الحرم
واجراما **قوله** لو قتل لبيستان فاحاط به فحل كمينه غير حرمه ووقته لبيستان
والاشي عليه وعلى من دخل كمينه على امرائه او عترة ومنع من غيره فاحاط به
عليه ذلك لا بعده جازا الميتات فاحرم بغيره المشدود وقتلها مسته
دمها وجازة لادم الا ان سأل فرفع وقضى ولا دم عليه كمين الوقت
طاعت بغير مشروطا حرم بالجرم رفعه وعليه دم لكره قرض مرجع وقرة فلانها
مخوف وخرج ومن احرم بغيره فاحرم فان حلق لها ولا لغيرها دم

والاشي

والاشي دم قصير ولا ومن ان حرمه الا الحلق فاحرم باخرى **قوله** افان
احرم بغيره لكره ما به وبطلت بالوقوف قبل افعالها الا بالوقوف فان طاف
له بالحرم بها فحصى عليها فخرج ونسب رفضها فاذار رفض فقي واراق فاذار
في قاتل بغيره يوم التواقي ثمانية ايام عقده لكره مشهور ففقت وحقت
مع دم وان رفض مع وعليه دم فائدت الى احرم به او بها وجب الرخص
وتجمل افعال المعرفة ثم يقضى ويخرج **قوله** احصار
اذا احصر بعد او امر من بعث الفزوة وما والشارن دمين ومن
يوم الفزوة في الحرم ولو قتل يوم الفزوة لم ينجس ورجع الى حريمه غير حلق
او صبر حتى زال الحولف جاز فان ادركك الحج فيها ولا تخجل المعزة وبغيره
يجل ما حلق وتقصير عليه ان حل من جهة واحدة وعلى المعزة عزة والقار
حجته وعزتان فان بعث به زال الاحصار وقدر على الحصى والحج فوعد والما
لا ولا احصار بعد ما وقف بعزته والممنوع بمكة عن الكعبة فحرمه والقار
على احدهما **قوله** العباد **قوله** العباد
الشيعة مطلقا والبوذية لا مطلقا والمركبة منها تعقل النساء عند الفزوة فقط
بشرط دواء العز الى الموت ونسبة الفزوة هذا اذا كان المرض يشفى بزواله
وان لم يكن كذلك كالحي سقط الفزوة فغيره استمر ذلك العذر اتم لا بشرط
الامر به فلا يخرج الزرع بغيره الا الا اذ اوج الوارث عن موته ولو سقط
لغيره من النسل ويخرج الحج عن الامر على الظاهر لكنه بشرط اهلية المأمور
بفعله الا ان الفزوة فحازت الفزوة والمرأة والعهد وغيرهم وهو امر ذميا
لا ولا احرام من المأمورين الطريق لبيستان دفع الى الله غيره **قوله** من الميتات
اذا قتل وقت الدمع اصبغ ما شئت بغير مرض او لا يخرج الى الحج
ومات من الطريق او من الحج غيره فان قصير فالامر عليه والافح من كمينه
ان وقى ببلده **قوله** او يبيع قطع عن رجل لم يكره ومن حج على امر به
وتبع عترة ومن حلقها ولا يقدر على حلقه عن احدها بخلاف ما اهل الحج
عن ابويه او غيرهما متبعا ودم الاحصار على الامر فله ولو قتلها

قبل اذابه بالرفض

حج

ودم البتران والجمانية على الحاج ومن النفقة ان جامع قبل وقوف واربعة
 فلما وان مات اوسرق للنفقة في الطريق من منزل امره بثلث ابني
 لامن حيث مات **باب الحدي** هو ما يهدي الزهر من يتقرب
 به اذناه شاة ودهايل ودهر وغنم ولا يب تقربته ولا يحز في الحمد الا
 ما جاز في الضحايا وعز الشاة في كل شئ الا في طواف الكركن جنباً وطل
 بعد الوقوف ويجوز للهم من هدي الطروع والمتق والقران فقط لا يعين
 يوم الفخر للنفقة والقران والقران لكل ما لعتقه او يصدق لجلاله
 وخطاه ولا يبط اجر الخزانة ولا يبر كبر الشاة ولا يلبس ولا يصفق
 ستره بالمالا واليد او يقيم بدل واجب غنم او يعين وضع بلعيب
 ماشا ولو تطرعا عنه أو يصفق فلا يبريد به وضرب صفته سنانها ولا يلطم
 منها غنما ويكذب بدنه الطروع والمتق والقران فقط شهده او قوفهم بعد
 وقت الاصل قبل قبلة ان امكن التدارك **باب** في اليوم الثاني للرعي
 والقائه ولم يرم الا في خضد الغنم ان رمى الكل حبله وان قضى
 الا في خضد جاز **باب** في ما لم يشاس حتى يطوف الغنم اشتريه
 بالاذن له ان يملكه بعض خضده او يملكه لغيره في جامع وهو اولى من
 التخليص **باب** وانه اعلم **باب** هو عين من ملك
 المتق قصد او موصية في الويل جائز في العمد ويكون واجبا عند التوقفا
 سنة كمال الاعتدال لسكره في الحرف والجوف ويقعدها بجاب وتدل وضعا في
 كز وجب وتزوجت وما وضع احداهما والاخر للاستئصال كز وجب فقال
 زوجك فلا يقع بالآخر ارضي الختار وقيل ان يضمن من الشروع
 وجب الشاة وهو الاصح ولا يقع بستر وجب شفعك في الاصح والا اصل
 الا يجاب بالشمعة كان من تمامه فلو شل الاض قد لم يجمع وانما يبيع بلفظ
 تزويج واللاح وهو ما وضع لتكليف عين في الحال بحد وملكك صدقة ان
 بلغت اجارة أو اعادة أو ائالة صفته كعزرت وتبعها وشرط سماع كل العاينين
 لفظ الاض وحققه رجب بن مكلفين شاعفا قولها ما يمين سبيلين لللاح

[illegible]

والزنية

م دلد

مسي فلوليت متعة واحدة وان كانت الفزة بعد الدخول وجب لكل واحدة
 مهر كامل وكذا الخاينها معها من المهرم ونكاح المتعة وسيدته وبيع كاح كتابه
 مؤمنة بين متعة بكاتب العادة كوك كالتاب لها والفرسية والزنينة
 ولوجهم والامة وكاتبه او مع طول حرة وان كرهه وحرة على ان لا يملكه
 ولو في عدة حرة وبيع لو راجعها على حرة ولو تزوج او راجعها من الامانة
 من الخايرين فمقت مع نكاح الامانة او اربع من الخايرين الامانة فقط لا ولد
 الشرعي بائنا من الامانة وضعا للعبد ويشتبه عليه فزكوك وحلي من ثا
 لامن غيره وان دم وطرها حتى تقع والموطاة بملك او زنا والموطاة الى
 بحرمه المحرمها ويطل نكاح متعة وموتت وله على المرأة او عت عليه
 تزوجها وهي حلال للانشاء وحتى ينكحها ببلينة ولم يكن تزوجها وكذا لو ادعى
 هو نكاحها ولو قضى بطلانها بشا عدة الزور مع عليها حل لها التزوج باخر
 بعد العدة وحل لها بعد تزوجها وحرمت على اللوان النكاح لا يصح عليه
 بالشرط ولا اضافة الى المستقبل ولكن لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل شرط
 دونه الا ان يلق شرط كانه يكون محتقنا **الزنى** هو
 البالغ العاقل الارث والولاية تنفذ القول على الغير ثا ولو ادعى وهو شرط
 نكاح صغير وعجنون ورضيق فتد نكاح حرة مكلفه بلاء ولو انما عثر من
 في غير الكفو لما تلامه ويقت عدم بوازه اصلا لنفسا والزمان على الاول
 فرضي البعض كالحل لو استوفى الدية والافضل الحرب الشف وانه يمكن
 طحاوي فهو صحيح مطلقا وقصة المهر وغوه رضى لا سكوت **والزنا** هو
 البكر على النكاح فان استأذنها هو او وكيله او رسولها او زوجها فسكتت
 او ضحكك غير مستهزئة او تبسبت او كتبت من غير صورت فبوازي اخطأ
 بالزواج لا المهر كذا اذا زوجها عند ما فسكتت على المهر فان استأذنها
 غير المهر فبوازي القول كالتبس او ما هو في معناه كطلبه مهر ما
 وتكليفها من المهر وقبول الشبهة من زالت بكارتها بشبهة او حقيقة ابدية
 او تخفيس او زنا بغيره كما قال بقوله النكاح فسكتت وقالت ردود وكاية

م

ولم يكن دخل بها لو عاقل القول قولها كالتزوجها لم يقاتل انما الله والنكاح
 لم ينع وهي مربعة وقال لاب لابل هي صغيرة على الاصح **وهو** **فصل**
 الصغير والصغيرة ولو تزوجها ولو يقين فاحش او غير كفو ان كالتزويج
 الباطل او حده لم يعرف منها سوى الاختيار وان عرفت لا وان كان المرزوح
 غيرهما لا ينع من غير كفو او يقين فاحش صلا وان كان من كفو غير المثل
 صح ولها خيار انفسها بالبيع او العمل بالنكاح بعده بشرط القضاء وشرا فان
 بيع **فصل** خيار البكر بانسكتت عاقلها بالنكاح ولا يثبت ان في المجلس وان جلت
 به خلاف المعتد وقيار الصغير والشيخ اذا اخطا لا يبطل بلا صريح او دلالة
 كالقصد والفسس ولا يقيمها عن المجلس او كفي في النكاح العصة بنفسه
 بلا توسط اش على ترتيب الارث والحب بشرط حرة وتكليف والسلام في حق
 مسلم ولو لم مسلم وكذا اذا تابة لمسلم على كافة الله الا يكون من امة ككافة
 او سلطانا او ملكا فزولاية على من له فان لم يكن عصية فالولاية للام ثم للاخت
 لابل والام ثم لابل ثم لولد الام ثم لولد لولاه ثم لارحام ثم لسلطان فالاخت
 نص عليه في مشوره **والزنا** ان بين زوج مطلقا ولها بعد التزويج بغية
 الاقرب مبالغة القدر ولو تزوجها الاقرب حيث هو جاز على المهر وحيث
 لها بعد التزويج ايضا بعض الاقرب ولا يبطل تزويجها بعد الاقرب
وهو **فصل** في النكاح انما دون ابيها ولو اقرب ولو صغيرة او قبل
 رحيل او امرأة او مولا بعد النكاح لم ينفذ الا ان يشهد الشهود في
 النكاح او يدرك الصغير او الصغيرة فيصعد انه او يصدق الموكل
 او العبد **فصل** **الكفاة** معتدة من فانيه لامن
 جازيها هو حتى الولى لاحقا وتعتبر نسبا لغرض الكفاة والعرب كفاة
 وحرية واسلاما واولادها فيها كالاها وديانة وما لا وجرعة واختيارها
 عند العقد فلا يعرض لها بعدها العجز ان يكون كفو العربيه ولو عالمها
 وهو الماصح والعروى كفو المدن وكذا العصى كفو بغيا ابيه بالنسبة
 الى المهر لا النفقة **وهو** **فصل** باطل من مهر مغللولي الافتراض حتى

صغيره

يتم او يفرق ولو طلقها قبل ان يدخل فله نصف المهر
بشرط ان لا يكون قد تزوج امرأة اخرى ولو لم يزوجها
الا بغيره على ما قبل فله نصف المهر ولو لم يزوجها
ليس ينفق من جانب وتلك غير واثم بغيره ان السيد موقوف على
نفقها ولا يملك ان يزوجه ابنته الصغيرة من نفسه كما لو كان الذي
وكلة ان يزوجه من نفسه ذلك خلاف ما لو وكلة بغيره من رجل
فزوجها من نفسه او وكلة ان يتصرف في امرها او قالت له زوج نفسي
من ثلثت او اجاز لكها الفسوق بعد موثقه خلاف اجازة يمين
واندله **المهر** اقله عشرة دراهم خمسة وثلثين
مصرفه كانت او لا ويجب ان سماه او دونها او لا كمنزاعه وعلى
او خيرة تحت او موت اخرها ونصف بطلاق قبل وعلى نصف
الى ملكها الزوج في الطلاق اذ لم يكن مسلما اليها او لم يسلم
على انفسها او الرضى فله نفقته بعد طلاق قبل وفاته
المرأة في الكل بقا ملكها ووجب مهر المثل في الشغار وخدعة زوجه
للإيهار وتعليم العترة ولها خدعة لو لم يزوجها في المهر
او قبل ان يزوجها او مات عنها اذ المهر اضاع على شيء والا فذلك هو المهر
او من حرام او حرام او بعد الخلع وهو حرام او بعد العبد
وهو حرام او ثوبا او دابة ولم يبين جنسها ومتعة لمعتة طلق قبل
الوطء وهي ذرع وقار وملحفة لا تزيد على نصف ولا تنقص عن ثلث
دراهم وتعتبر بحالها **والمتعة** لمن سواها الا من سواها
مهر وطلعت قبل وطء واما من بعد العقد او زيد لا يتنفع من طلقها
عنه **والدخول** ما مانع حسي وطبي وشري ورتق وقرن وعقل
وصغير لا يطاق مع الجماع ووجود ثالث معها الا ان يكون صغيرا
لا يعقل او مجنونا او مغيثا عليه او جارية احدهما **والنكاح** ان يزوج
او لغيره وبه والى الوصم النكاح والمذور والكفارات والقصاص

لصحة المهر بها صوم رمضان او كالوطء ولو لم يزوجها او غيبا في ثوب
النكاح وتلك المهر والنفقة والسكنى والعدة ولا أثر لثبوت العقد
الدخول وقال الزوج قبل الدخول فاعقوب له ولو قال ان خوت بك فانت
طالق فطلاقا طلقت ويجب نصف المهر ويجب العدة في الكل احتياطيا قبل
ان كان المانع شرعا وان كان حقيقيا لا وحرمة نكاح اختها والاب
سواها وحرمة نكاح الناحة ومراعاة ذمت الخلاق في حقها لا في حق الناحة
وحرمة البهائم وعلى المأول والرجعة والميراث فبعت الف المهر
فزوجته لم تطلعت قبل وطء رجع بنفسه وان لم يقبضها وقبعت نصف
فوجبته الكل او ما بين او عزم المهر قبل القبض او بعده كما تكلم بالف
على ان لا يخرجها او لا يزوج عليها او على ان ان قام بها وعلى الغنم
ان اخذها فان وثق واقام عليها الف الف والامهر المثل لا يزوجها
تجبته وعلى الغنم ان كانت جميلة فانه يصح الشراء ولو تزوجها على
هذا العهد او على هذا الف او على هذا العهد او هذا العبد او هذا
او كسبهم مهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول ينكح متعة المثل ولو تزوجها
على فزس فالواجب الوسطا وقيمة وكذا الحكم في كل حيوان وكذا جنس
دون نوعه وان امهرها العبد من واحد ما طهره العبدان سادى
اقله والواجب التكميل ويجب مهر المثل في الخلع فاسد بالوطء لا بغيره
ولم يزد على المسمى والكل واحد منهما يمين ولو بغيره محض من ما قبل
دخل او لا **والعدة** من وقت **النكاح** وقت النكاح
ويجوز من الوطء فان كان منه الى الوضع اقل مدة الحمل ثبت والا لا
ومهر سبيلها مهر سبيلها من فتم ايها وقت العقد سبيلها واما لا ودله
وعصرها عتقا ودينها وكفارة وتبويبه دفعه وعلا واداءها اقل
واحد عشر ذراعا رجل او رجلين او رجل وامرأتين ولقد اختلفوا
فان لم يوجد من قبيلة أبيها فمن الجانب فان لم يوجد فاعقوب له

او عوض

وخرج فخان الوالي مهرابا ووصفيرة وتطالب اباشات **وان اولى** **مخرج**
على الزوج ان امره لا يطالب الاب بمهرانه الصغيره لتقديره ان توجه
امراة الا اذا اعتذر كافي النفقة فكلها منه من الوطى والسفر بها ولو بعد وطى
او خلوته رخصته ما لا حد ما بين فجعله او قد ما جعل لنفسه ما عرف ان لم يوجع كل
والنفقة والسفر والخروج من بيت زوجها للحاجة وزيارته اهلها على اذنه
فالم تقيضه ويسافر بها بعد ذلك الا كان ما سوتها عليها والا لا وتقبلها
فيما دون مدته من المهر الى الزينة وبالعكس وان اختلفا في المهر في اصله
يجب مهر المثل ايا ما في قدره حال قيام النكاح قال لقول لمن شهد لمهر
المثل ايا ما قام بينه قبلت شهد مرا مثل له وان اقاما بينتهما ان شهد
لمهر المثل وبينته ان شهد لها وان كان بينهما ما خلفا او برضاها
بدون مهر من احدهما قبل برأيه وفي الطلاق قبل الوطى حكم شقة المثل ايا
اقام البينة قبلت وان اقاما بينتهما ان شهدت له وبينته ان شهدت
لها وان كان بينهما ما خلفا وان خلفا وجب متعة المثل وموت احدهما كمالها
في الحكم وبعد موتها في العذر القول لو رثته وفي اصله موصى بشي وقا لها
ينقض مهر المثل وبه يفتي وهذا اذا لم تستم نفسها فان سكتها ووضع الاختلاف
في الحائض لا يلزم مهر المثل بل ياتى لها بالبر ان تقرى بما قبلت والا
فتضمنها عليك بالشرع لم يفتي في الباقي كما ذكرنا **ووجه للامارة**
شبهة ولم يذكر جدي عند الرفع غير المهر فتاكت هو جدي وقاله
من المهر فقول كذا في غير المهر لئلا يكل ولها في المهر المهر قبلت رجل
وبعث اليها شيئا ولم يزوجها ابوا فابعت للمهر بغير عينة قايما او بغيره
بالكافة اكلها بعت ومهره وهو قديم دون العاقل والمهر منك ولو كانت
انه من المهر يقال هو ودقيقا ان كان من جيز المهر فالقول لها وان كان
من خلافه فالقول له **انفق على معتدة** العينة سلطان بغير زوجها
ان تزوجت لا رجوع مطلقة وان ابنت فله الرجوع ان كان وقع لها
وان كان اكلت معه فلها حلق جزا بئنه بجزا وسلكا ذلك ليرجع الامتناع

نزه

منها يفتي اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فليس للزوج ان يسردها جهرا
ثم ادعى ان ما دفع لها عارية فتاكت هو ملكك او في الزوج بعد موتها لم يرد
مهره وقال الاب يدفع منه جهرا لا عارية وان كان منتهى كما قال قول الاب
والام لا كالب في جيزه لا لا ينشأ الشك من امتعة الاب بغيره وعلمه وان
ساكنه وزفت اليه فليس ان يسردها ذلك من ابنته وكذا الوارثه كلام
في جهرا ما هو معتاد والاب ساكن لا يفتي **في ديمية** او حر من
حرية **في ديمية** او بلاء مهران سكتا منه او غنياء وذا جارية عنده فوطئته
او طقت قبله او مات فلها مهرها ونبت احكام النكاح في غيرها كالسابق من
ويجب نفقة في النكاح ووقوع الطلاق ومحوها وان تقرها بغير او فتنه بغيره ثم
اسلم او اسلم احداهما فذلك ومن غير عين قيمة المهر والمثل في المهر بغيره
باب نكاح الرقيق نكاح قن واحدة ومكاتب ومعتبر ومسلم
ولم على جارة المولى فان اطار نقد وان رد بطل فان كملها لان قال المهر وانفق
غيره ويستطاع بموتهم ويصح قن فيها لا غيره لكنه يباح في النفقة ممر اولى المهر
مرة ولو زوج اعنته من عبده لا يجزى المهر فلو لم يسده بعد ما زوجه امرأه
فالمرء بغيره ويد ومنه ابن ما ارسله من الاب بغيره ساكن وقوله لبعده طلعتها
رجعية اجازة لا طلعتها او فارقتها واذا نه لبعده في النكاح يتنقل جارية وفاسده
ويجوز بعد يهر من كملها فاسدا بعد اذنه فوطئها ولو كملها ثانيا او اخرى بعد ما
صحها ونكح على الجارية بغيره التوكيل به ولو زوج عبدا كمالها فاسدا بغيره
مع وسواسه فان مهر منبها والرايد يطالب به كدبره الصبر مع المهر
ولو زوج بنته مكاتبه مات لا يفسد النكاح الا اذا فجره في الرق **في**
مهر لا يجب عليه **في الجارية** لكن لا نفقة ولا سكتي اهلها وتخدم المولى
ويلا الزوج ان يظفر فان بولها مع مع واستطعت ولو حرمته على استئذنه
لا ولا اسفريها وان اباه فزوجها ولو اجرته وامته على النكاح ولو ختمت بغيره
الوطى وهو مكلف سقط المهر لا وفعلت ذلك امرأة بنفسها او فعله عبده
والاذن في العزل لمولى الامة لا لها ويعزل عن الفرقة باذنها وعن امته غير

مطلوب
على ما قاله الزوج ولما اذا كان
العنف بغيره ان الاب مع

ولا نفقة في غير

في الجارية

بطل النكاح ولو تزوجت حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت من الرتبة لم يفسخ النكاح
 زوجها كذا فطلقها في العدة العلاء في النكاح ولو تزوجها ثلاثا وتزوجها بعد ذلك
 بالثلاث فطلقها مرة ثلث وطلاق اثنتان وقع الطلاق فملك العلق بالثلاثة
باب الطلاق حصره تمام لم يثبت فيه الا في العدة فملك العلق بالثلاث
 وطلقة وتزوج بها واحدة رجعية وان تزوج خلافها واحدة رجعية وفي طلاقها
 او اثنتان طلاق طلاق او اثنتان طلاق طلاق بائع واحدة رجعية ان لم تزوجها
 او تزوج واحدة او اثنتين فان تزوج لها فثلاث والنكاح في الامة مبني على
 الثلاث في الامة **واذا خاف الطلاق** او اذ في طلاقها
 كالرخصة والعنف والبرء والبرء والجسم والفرج والوحد والبرء
 والفرج من خارج منها وقع واذا قال الرتبة منك او الزوج او موضع يراه على
 الرأس او العنق وقال هذا العوض طلاق لم يقع في الاصح كما لو اخذ ذيل
 اليد والرجل والعبر والمضغ والاذن والساق والقدم والعمود واليد
 واللسان والاذن والعمود والصدر والذقن والسرة والبرق والفرق
 وجزء من طرفة العين **والثنتين** او ما بينهما واحدة اثنتين
 واحدة وان خرجت ثنتان وثلاثة اصناف طلقتين ثلاث وثلاثون
 طلة ثلثان وقيل مطلق وبوجه في اثنتين واحدة ان لم تزوجها
 الطرب او تزوج اثنتين فثلاث وغير الموطوعة واحدة كواحدة
 وثنتين وان تزوج اثنتين فثلاث وثنتين في ثنتين بينه الصرب
 ثنتان **والثلاث** واحدة رجعية وبكيفية او في الامة
 او اطلاق او الشمس او ثوب كذا تخيير كذا في طلاق مبرئة العتية
 ويجوز في ثلثة لولا لم يثبت او البست او اذ اعرفت واذا جلت ملكة
 ثلثين وان كانت طلاق في الذي يذبح عند الصبح ومع في ان في ثلثة
 قضى وصلى فيها ديانة **طالق** اليوم بعد الاخير اليوم اعتبر
 الا اذا كانت طلاق واحدة او لا او مع موت او مع موتك لو فكر انك
 طلاق قبل ان تزوجك او امس وعلمها اليوم او اثنتان طلاق قبل ان

[illegible]

ما في بطلانك فلما

الثلاث سبب من يقع ان كان وجد ان في الملك والاراء على الملك والعتق
 بالوطلم يجب العتق بحدس ولم يصرفه من اجزاء الرجوع الى اوضح ثم اوضح
 فلما لا تطلق ان كان عليها عليك في طالق ان يقع عليها في عدة البائن ولو في
 عدة رجعي طلقت قال فلما انت طالق ان شاء الله متصلا بسواها لا يجوز ان
 قبل قوله ان شاء الله ولا يشترط التقيد ولا العلم بمحوه وحيث قوله ان شاء
 ان ظاهر المروي **وقيل في خبر** وعليه الاعتماد وحكم من لم يوقف خشية كالاس
 والجن كذا في كذا قال انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله لو كانت حر وحران شاء الله
 طلقت وعسى العبد وكذا ان شاء الله انت طالق وبانت طالق بمشقة
 الله او بارادته او بحجة او رضا له او ان شاء الله لم يكن طلاقا فيقتصر
 على المجلس وان قال بآمره او بحكم او قضائه او باذنه او بعلمه او بتردده
 يقع في الحال اضعف اليه تعالى او الى الجدة كقوله انت طالق يحكم القاضي
 وان بالامام يقع في لوجها وان يحرف في ان اضاف الى الله لا يقع في
 الوجه كلها الا في العلق فانه يقع في الحال وان اضاف الى العبد لم يكن طلاقا
 في الاربع الاول تعليل في غير ما انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثلثين
 وفي الثلثين يقع واحدة وفي الاثني يقع ثلث يمتنع كذا او بعض من جملة
 الكلام الذي يحكم بصحة افعاله بعض التعلق بعد بخلاف افعاله **وقيل** انت
 طالق ثلثا الا نصف تطلعه وقع الثلاث في المختار رسالت المرأة الطلاق فقال
 انت طالق ثلثين طلعت ثلثت المرأة ثلثت كلفني فقال ثلثت بك والبراق
 لصاحبك وثلثت شرة عزرا تطلق الخطابة لانا لا نعلم ما اصحابنا
طلاق المدين من غلبت عليه الهلكة مرض او غيره بان اضعفه
 من غير عز من اقامه مصلا في خارج البيت او بارز رجل او قدم يستل
 من قضاء او رجم فاربا لطلاق ولا يقع تبرئة الامر انك فلما انما طاعيا
 وممكنه لك وبانت بذلك السبب او بغيره في العدة ورثت كذا طارئة
 رجعية طلقت فلما انما وبنته قبلت ابن زوجها لم يخلو من مرضه او من مرضها

لا من جملة الكلام

مكرر

منه كذا انك وان الى من حصة وبانت من مرضه او ابانت في مرضه فصحت
 ابانت في مرضه فاصبحت فانت لا تطلقها رجعا وطاوت ابانت ابانت
 بغيرها واختلفت منه او اختارت نفسها ووقوعه من الرجوع من النكاح
 اوقا ما يصح في خارج البيت فبطلت او مجموعا او مجموعا خصوصا وورثها
في طلاق يتبسطها في الخارج اذا اطلق فلما انما بطلت
 او في الوقت والتعلق والشرط في مرضه او بغيره وبما في المرض
 او الشرط فعتق او غيرها ولا بد منه وبما في المرض او الشرط ورثت
 لا في الحاق بحدس ان غلبت النكاح فانت طالق ثلثا لم يمتنع في الزوجة
 والجنس الطلاق بها او شاء الزوج في الاخص بزمان التزوج لا يترد وان
 شاء الاخص او لانه المزوج ورثت نفسها فاعلى ثلث في العدة وقبل العدة
 لم اقبلها بغيره او موصلها حتى قبلها الا قد من ومن الارث من طلقت فلما
 بغيره في مرضه او في حاله او اقرت في صحيح لمراته احدا لهما في غير
 من مرضه احد لهما صار قاربا لبيان فترت منه ولا يشترط عليها بغيره لغيره
 فلم يعلقها بآب من مرضه وقد كان سيدا استقام قبله لم يكن قاربا **طلاق**
في طلاق لا تترد حرة عنها او في الرجوع انت طالق لثلاث اعيدت في علم
 بطلان المولى كان قاربا الى المولى ولو بآب سبب العدة وهي مرضية وماتت
 قبل انقضاء عدتها ورثها او اوقدت العدة باخي راجعها في ر
 البعق والعق او بتقدير ابن زوجها بخلاف وبيع العدة بالجلب والعنة
 والمعان على الذهب **وقيل** **في طلاق** لو ارادت من ماتت او حلت
 بعد الرطب فان كانت المدة في المرض ورثها زوجها او اطلق لا حرة امراة
 ان زوجها طلق لثلاث ففك امرأته ثم اخرى فماتت المزوج بعد التزوج لا يبيع
 قاربا **الرجعة** هي استعادة الملك التي ترفع العدة بوجاهة
 وبما وجب حرمة المعاشرة وبغيره في العدة ووطئها ولو في الدبر على
 المتعبد ان لم يطلق بائنا وان ابنت وحب اعادها بياو الا شاهد وعدم
 دخولها اذنا عليها اذ اعادها بعد العدة فيها وصدة تحت والا لا ولو اقام

طلقت لآخره

في الطلاق ويكون مطلقا وبسبب الطلاق والمباراة والافتراق بالطلاق
 على ما يطلق بانه وهو من الكلمات فيعتبر ما يشترط في الطلاق
 لم تزويج الطلاق فان لم يكن المصداق والاصدق في الطلاق والمباراة
 وكذا في المصداق ان يشترط ان يشترط في المصداق ان يشترط في المصداق
 بدله في يد ما او استحق تعديلا بغيره او شيئا او مثله او شيئا او مثله
 بخلافه في اوصيته او غيرها او شيئا او مثله او شيئا او مثله
 فالعقد على ما في يدي ولا يشترط ان يشترط في المصداق ان يشترط في المصداق
 بهما او شئنا وراحم والبيت والصدوق وبطن المارية والغنى كاليد
 حلت على عقد الطلاق على شرطها من ضمان لم يشترط ان يشترط في المصداق
 بالث او على ان يشترط في المصداق او في المصداق او في المصداق او في المصداق
 رحمه مما قال في المصداق ان يشترط في المصداق او في المصداق او في المصداق
 لم يقع فقولها انت طالق بالث او على ان يشترط في المصداق او في المصداق
 انت طالق وعلى ان يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق او في المصداق
 قال في المصداق ان يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق او في المصداق
 قوله بعتك طلاقا لك المصداق على ان يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق
 كقولك بعتك طلاقا لك المصداق على ان يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق
 وكذا في المصداق على ان يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق او في المصداق
 وفي المصداق على ان يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق او في المصداق
 العدة الا ان يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق او في المصداق
 من نفقة الولدان ونفقة وقرنهم وان كانا معا على نفقة ولده شهر رهي
 مضرة وظالبة بالنفقة بحسب ما على المصداق
 ما لها او مهرها طلاقا ونفقة وقرنهم وان كانا معا على نفقة ولده شهر رهي
 خلعها منها له وصح والمال عليه على ما يشترط فيه وان شرط عليه فان قبلت
 وهو من اهل طلاق بل لا يشترط ان يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق
 الحول لو عليه والاروت ما ساق اياها من المعجب طلع المصداق بحسب ما

النفقة

الثالث اختلعت المكاتبه لزمها الحال بعد العقد ولو باذن المولى والنفقة
 والمال لولده ان باذن المولى لزمها البذل لمان خلع الامة مولد على رهنها
 ان زن وجها خراج الخلع بجانا وان مكاتب او عبدا او مديرا او مديرا
 امه للمصداق هو تشييد المصداق او تشييد المصداق او تشييد المصداق
 عنها او تشييد المصداق عليه ما يشترط في المصداق او على ان يشترط في المصداق
 حصة المصداق على نظير ابي او راسك ونحوه او نصفك نظير المصداق
 او نفيها او نفيها او نفيها او نفيها او نفيها او نفيها او نفيها او نفيها
 مطاها الفهم وطنا عليه وواحدة حتى يفرقان وطنا فداستغفروا وكفر
 لظها رفق ولا يجوز قبلها وعوده عزه على طنا والنفقة مطا كسبة المولى
 وعلى نصفه حتى يفرق وعلى النصف الزم به وان نوى بابت على شئ من
 يد او طهار او طهارا حتى يفرق والنفقة مطا كسبة المولى
 ما نواه من طهار وطلاق وبانت على حرام نظير ابي بنت الطهارا لغيره
 من طلاق او ايلاء ولا طهارا من امته ولا ممن كسبه بل امره على طهار
 منها ثم اجازت ان يشترط نظير ابي طهارا رهنه من كسبه لظها من المصداق
 سراقا بحسب واحد او مجالس متفرقة فبعد لكل طهارا رهنه فان
 على الكسبة فان كان بحسب صدق قضاء والنفقة
 في خسر رهنه ولو صغيرا او كافرا او كبيرا او اصم او صميا او مجنونا
 او مقطوع الاذان او امورا او مقطوع احدى يديه واحد رهنه
 من طلاق او مكاتب لم يود شيئا وكذا امرا فريده بنتا لكنه ان قتل
 نصف عبده لم يثبت له الا نفقة جنس المصداق على المصداق الذي لا يقتل
 والمقطوع يده او ارجله او يده او رجله من جانب ولا يدينه
 ولا مكاتب ادى بعض يده او لسانا نصف عبده ثم يدينه نصف
 عبده عن كسبه ثم يدينه على من قتلها فان لم يجد ما يقتضيه صاحبها
 متابعين قبل المسيس ليس فيها رهنه وان لم يجد ما يقتضيه صاحبها فان قتل
 بعدد او غيره او وديها فانها مطلقا استثنى الصوم ان اطلق ان وطنا

١٠٠

في خمار ولا يحيزه الا الصوم ولو لم يسهده عند او لم يفرغ فان لم يفرغ
 اطره بين مسكتا لا نقطة او لم يفرغ في يوم واحد ومقتضى
 في الاطعمه واحدا مستثنى وما ولو اوجبه كل الطعام في يوم واحد
 يومه ذلك فلا يكون اذا اكمل الطعام بدفقات في يوم واحد على الاصح
 ان يفرغ ان يفرغ عن طعامه لغيره كما تحت الا باجتناب الكفار است
 والعقبة دون اصدقات والعشر قرر بعد من غير طهارين ولم يفرغ
 مع غيرها ومثل الصيام والاطعام وان حرر منها ربه وسام شهرين
 صرع من واحد وعن طهارين وقيل لا اقل من مسكتا على صاعا فليفرغ
 لم يفرغ وعن اقطار وطهارين **المذنب** هو من اوجبه
 بالامان مقرونة باللعن فاقية مقام حد القذف في حقه وعام حد الزنا
 في حقه شرط مقام الزوجه تكون النكاح صحيحا ويسمى قذف العجل زوجة
 قذفه يوجب الحد في الاجنبية وكرهتها اذات مؤكدة باليمين واللعن
 وكما كرهه الولي بعد النكاح ولو قبل التزويج ينسبها او يهدم هو اهل
 الشهادة فمن قذف زوجة العفيفة عن الزنا وصلى الا اذا انقضت
 او نفي شيب الولد وطايبته لاعتق فان ابن جيس حتى يتبين او مكرب
 نفسه فغير فان الامان لا تحت والواجب حتى يتبين ان قصد قذفه
 لم يصح شيئا هذا وكان اهل القذف حد وان صلح وهي من الاخذ فاقضها
 فلما حد ولا لعان ويعتبه الاجناس عند القذف لم يفرغ ولا امة
 او لافرة لم است او غشيت فلما حد ولا لعان ولا غشيت لا اولى او غشيت
 لا اوجه ويتركها بعده ويكره في حد القذف وغشيت لا اولى او غشيت
 او ارضه ولو قال زنت وانت صبيته او كونه وهرمهم وقد لعان
 بخلافه وانما امة او امة او احد اربعين سنة في ما قبل وصحة الطلق
 انفسه فان النكاح كانت بتزويج الحاكم الذي وقعه للعان عنده
المذنب فلو لم يفرغ حتى عزال او مات استشهد الحاكم انشأ روا
 اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود التاكيد من كل منهما صح ولو بعد الا قبل

وكذا ابنها ووطايبته
 وبرهنا ولا يجوز لاسل
 بعده صح

وجرم وطايبا بعد اللعان قبل التزويج وان قذف بولد في نسبه والحد
 بالامان الكذب نفسه حد وان شجها وكذا ان قذف غيره فغيره
 ولا لعان لو كانا فزعين او اوجها وكذا الاطراف كك بعد من التزويج
 فلما تزويج ولا حد كالامان بنى الخجل وتلعنا بنى نيت وهذا الخجل منه
 ولم ينف الخجل بن الولد عند التزويج وابتساح المرأة للولد قبح وبعده
 لا ولا لعن فيها بن اول التوامين واقر بالامان حد وان مكس لا لعن
 والعصب ثابت فيها ولو جات بملانة في بطن واحد قذف الثالث وافر
 بالامان يحد وهم بنوه مات ولد اللعان ولم ولد فادعاه الملعن ان ولد
 اللعان فكم لا يثبت نسبه وان اثنى **المذنب** هو
 من لا يفرغ على قاذف فخرج زوجة او اوجدهت زوجا يجبرها فزني منها
 في الحاق فلو جوب بعد وصوله اليها او صار عينا بعده لا جات المرأة
 الجواب بولد بعد التزويج الى مستثنى ثبت نفسه والتزويج كالكلم
 ولو عشتا بطل التزويج ولو جدهت عشتا او غشيت اخلا بسنة قذفه
 واما جديها من لافرة مرصتها ومرضت فان قتل والامان بالتزويج
 بطريق او لامة في الزنا لا يملكها ولا يملك التزويج فلو جدهت عشتا ولم تكلمهم
 زناها ولو ادعى الولي والكرهتها فان قالت امراه فقهة في كبر خربت
 وان قاتلت شيب صدق بحدته كالو جدهت نكاحا وزعت زوا طارئة
 بسبب احقره فوطعها صبيته وان اختارته بطل حراما
 من نفسه او اوقاها اعوان ان متى قبل ان تخارها فزوج اخرى
 عالمة بخار لا خبارها على المذهب ولا يحيزه احد ما يعيب الاخر
 ولو تزنا على النكاح بعد التزويج صح **المذنب** هو
 من تزوج بغير المرأة عند زوال النكاح او تنهيه بسبب وقولها
 النكاح المتأكد بالتكلم وما جرى مجراه وكرهتها كانت ثالثة بينها
 صح الطلاق زنا وهي في حرة تخيخ الطلاق ويصح بعد الدخول حقة

لم يطبق الا لوزعة الى قاصم
 فاجله سنة ومضت ولم تكلمهم
 زنا ما صح

او كما ثبت حين كواحد كاد ولما مات مولانا باواعتنا وحوطة بشبهه المالك
 فاسد في الموت والبرقة ثم لم يحسن لم يحسن اصغرا وكبر او مرفق بين
 ثلثة اشهر بالايام ان وطئت والموت اربعة اشهر وعشرا مطلقا وولى
 تحريم جفنتان وول من لم يحسن او مات غزرا ووجاهت بالموت وفي
 الحاصل وولاة وضع حبل اولوز وجا صغيرا ووقن جفنت جدموت الكعب
 عدة الموت ولا نسب في حاله **وان الصداق** من اباين بعد
 الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق ومطلقة الرجعي بالموت وميت
 اعتقت في عدة رجعي لا عدة البابن والموت كعدة حرة ولو لم يكن كعدة
 ولا اذا خاضت في اثباتها كما تضاف بشهور من خاضت جفنت
 البنت وبند قسمة وقسوم والمكسرة لكافا فاسدا والكوفة بشبهة
 ولم ولو غير الاربعة والحاصل الحيض لموت وغيره ولا اعتد بالحض
 فلو لم يزد واذا وطئت المعتدة بشبهة وجب عدة اخرى وتخلت
 والحري منها وتمة التي ان مكنت الاول ومبدأ الوعدة بعد الطلاق
 والموت فتشفي العدة وان جهلت لها طلق امراتك انكره واقعت
 عليه سنة من وقتي التي نفي بالفرقة فاعدة من وقت الطلاق لا من وقت
 او نكاحا من زمان ان كذرت وجب من وقت الاقرار بها الفدية
 والسنن وان صدقته فكدت كف غير ذلة لا نفقة ولا سكتي لها وفي
 النكاح انما بعد التبريق او العزم على تركه او طلاقا **فان**
فان في عدة الحرة والمدة فكله وكذا في الزوج يحسن فوطا مع طلاق
 والالا نكح معتدة وطلقا فكل الوطى وجب عليه مدام وعدة فدية
 وفيه غير حاصل فلهذا في اوقات علمه لم يعتد او اعتد واذا ك
 او ما سار تحت وطى **فان** بعد طلقا **فان** بعد طلقا وكذا في عدة
 اقترعت بتباين الدارين الا الحال كحرة خرجت البنت سلمة او ذمية

قول البينة عشرة على امرء فادعها
 حجة او يراها او حصة زواج
 جعلت عدتها وحسن حكمها واستأنت
 بالعدلة لا في طلاقها فحقها في
 غير الامور ولذا اعلم ان الامور
 وجوبها في طلاقها في الغايات
 والعدة فغيره المصير في وقت
 حكاية سنة اقل المصير في وقت
 انكره انكره البينة في افتقار
 ايمان وانها تمام الاصل استأنت
 لا ينهاها ذلك وهو اختار حرة
 الشريعة ومنه خصصها بما قال في
 العدة بالانطلاق والفاة
 واعتد في المعتدة بالانطلاق
 في المداينة في حرة في وقت
 ان الصبر في وقت وعلى الفتوة
 فغيره في وقت وهذا النصيب في
 فغيره في وقت وهذا النصيب في
 فغيره في وقت وهذا النصيب في

الوقت

وقد عاين المصنف في عدة
 فغيره في وقت وهذا النصيب في
 فغيره في وقت وهذا النصيب في
 فغيره في وقت وهذا النصيب في
 فغيره في وقت وهذا النصيب في
 فغيره في وقت وهذا النصيب في

او مت مشرق اسلمت او صارت ذمية الا في حمل وكذا العدة في تزوج امرأة
 البنت عالا بملك ودخل بها فحلف ما لا يجد **فان** في الحمل
 تحت ملكة بغيره ولو لم يكن ذمة العدة البنت او البنت ترك
 الزينة والطيب والحل والدم والنفق والبس المصغر المرفق الماعذر
 لا معتدة عتق في حال فاسد والمعتدة يحرم طيبها ونفقها لو معتدة
 وولاة لا يخرج معتدة رجعي وبارين من بيتها اصلا ومعتدة حرة خرج
 في البند بين وبنت في منزلهما طلت في غير مسكنها عادت اليه فورا
 وعقد في بيت وجب فيه الا ان يخرج او يزهدم او يحلف ثلث بالمهاولقة
 كرا البيت ولا بد من بستره بينهما في البازن وان ضاق المنزل عليها
 او لم يكن فاستأجر وجادل وحسن جمل فادع على الجلي ليزنها ابنا او ما
 حرا زوجا في سزا وليس بينهما وبين مصر فامدة سفر رحمت وان كانت
 ملك في لحيات ب خربت معها وان اول والعود احمد وان كانت في مصر
 فقتل ثم خرج لحرم وتنقل المعتدة مع اهل الكفا ان تفرقت في مكنت
 في المكان ومطلقة الرجعي كالباين غير انها تمنع من طلاقه في وقتها في
 عدة سفر **فان** اكثر مدة التي بينان واقرا بستره اشهر لم يثبت نسب
 ولو معتدة الرجعي وان ولدت لأكثرت من بنتين ما لم تفرق بيني الفدية كانت
 رجعة في الاكثر منها في الاقل كان مبتوتة فاجت به لاق من زمان لم
 تفرق بمصر وان تقامر الا بالبطوة وان لم تصدق في رواية والمراجعة
 المدخول غير المدة ما تقتضا عدة ما زاد المتبع حبل الا قدر من نسبته
 والالا شلوا عت جفا في كعدة لا عدة في ما بلوغ والموت لا قدر في حافة
 وقتة اذا كانت كبيرة ولو غير مدقول باوان جات به لا كعدة في المدة
 بعينها لا من قبل من مدته وقت الاقرار والالا والمعتدة ان جدد
 والاد بها في كعدة او جمل فادع او اقرار به او معتدة في المدة وكبرت
 الشك في غيرهم ان لم تصاب الشبهة بهم والالا ولو كبرت فاختلنا
 فقاتل تخفى منة نصف حول واو في الاقل كالموت في الجايلين ومنه

ولو جاز

اللع

وهو اية في ان يكون في طاعت فكلما ودرت نصف حول من كلهما لزمه
 شبيه ومعدا عن طاعتها بولادتها لم تعلق شيئا في امرأة ولو اقترع ذلك
 بالحيض لمعت بشارتها قال الله ان كان في بطنك ولد فمضى فمضيت
 امرأة بالولادة فمضى ولم يولد له ان جاء به الاكل من نصف حرام وقت
 مقاتلة وان لا يكون من الاكل فمضى وان مات فقالت ام انا امراته
 وهو ابن يرثه وان جعلت حريمها فقال وارثه انت ام ولدك اكن
 بنسب اية وقت موته ولم يعلم اسما له فقال كانت زوجة له وهي ام
 زوج امرته من بعده فماتت بولادتها وعاد المولى لم يثبت نسبه وتبع له
 ولدت امه المولودة له ولد اتوفى بولادته فماتت بولادته فماتت بولادته
 بين اثنين استولد با واحد ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدورها
 غاب عن امراته فماتت بولادته فماتت بولادته فماتت بولادته
باب الحضانة الحضانة هي التي تولى تربية المولود في حال غيبته
 او في حال اوجعه او طهره او امه او ام ولد او مديرة او مكاتبة ولدت
 ذلك الولد قبل الحضانة او مقترنة به غير طهر او امه او مكاتبة
 والاب حصصه والولادة قبل ذلك على المكاتب ولا تجوز لغيره الا ان اتفقت
 بها والام بعد ذلك الحضانة على اهل الصبي نسبا وشقاق اجرة الحضانة او الم
 تكن مكسوة ولا معتدة ثم ام الام ثم ام الاب وان علت ثم الامت
 اب وام ثم الام ثم الاب ثم الخالات كذلك ثم العلات كذلك والذمية
 كسبل الم يعاقب على الخوف ان يافت الكفر ويستطاعها بصلاح غير حرمه
 وتقدر بالزينة والى حد ما حتى ينفق والام والمدة احق بالحق
 تجوز وغیرهما احق بالحق حتى ينفق ومن جاز في الام والمدة كذلك
 ويمنع احضار اب امرأة فقال له ايهما ابنتك وهذا ابني نسبا فقال
 المدة قد قدمت ابنتك ام هذا الصبي فالتوى قول الام والام ان
 مفيد ويدفع الصبي ايهما كان زوجين بينهما ولد فماتت بولادته فماتت بولادته
 وعكست حكم بكونه ابنا لهما لا خيرا لولده عندنا مطلقا لمعت بولادته

اولاد اعم

حق

النسب

انفسا ان يكرهها الاب ان ينسب وان شيئا لا الا اذا لم تكن مأمورة على
 نسبا والاعلام اذا اعتل واستغنى براءه ليس لابي من انفسه والمفترقة
 الاب فيه وان لم يكن لها اب ولا جد فقال او غير ذلك ان لم يكن مستندا
 وان كان لا وكذا الحكم في كل عصبه في ردم حرمه فان لم يكن له اب ولا جد
 ولا غيرهما من العصباء او كان له عصبه مستندا في النسب ان لم يكن له اب ولا جد
 خالها تنسب وبالسكنى والام وشهرها عند امينة فادرة على حفظ جلالها في
 ذلك بين مكره وبالسكنى ليس للمطلقة الخروج المولى من مملوكة الى حرية نسبا
 تنسب الى اباها او استقلت من القرية الى المفسر وقيل لا الا اذا كان
 موطئا وكما علم وهذا في الام والام غير مطلقا بقدر على فعله الا اذا كان
 اخذ المطلق ولده من نسبه وزا لارن يسا فيه الى ان يوجد في امه
باب النفقة النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى والنفقة الغير على
 الغير باسباب ثمانية زوجية وقربا ومكاتب تجب على الزوج لزوجة وقربا
 لا تدر على الرجل او فقيرا او مكاتب او مكاتبة او صغيره تطبق
 الوطى النفقة او غنيته موطورة او لا تنسب نسبا للمهر بقدر حالها وروى في
 بيت ابها او مرضت كل بيت للزوج لا كالأزوجة من بيتة غيرتي وغيره
 ومريضه لم ترف ومعضية وقاية لاحد ولا حرم وروى عليه نفقة لغيره
 فامته استعت من الطين والحق ان كانت من المذموم فعليه ان ياتى بها طعام
 ميبا والا لا يجز عليه الطين وانيه شراب ولحم ككوز وبقرة وقدر بقرته
 وتقرص لها الكسوة من ثلث نصف حول مرة وللزوج الاتفاق عليها بنفسه
 ان ان يظهر على نفقته انفاقه فمضى من كان على نفقته وقدرها بمقدر
 العلاء والمرض ولا تدر بد اربهم وتزاد في الشكارية وحقا وفراشا طلبية
 وتختلف وتلك يسارا او كسارا او جارا او لا فادها المهر لكونه موبسرا
 ولولده او لا ينفق فامه واحد فمضى عليه نفقة فمضى او اكثر اتفقا
 ولا يفرق بينهما بغيره عنها ولا يعلم لغيره فمضى بها ولو موبسرا او يامر با
 انفاقا يستلانه عليه فمضى نفقة الاعسار ثم ايسر في صفة ثم اوبسرا

وجب له ما سألته زوجا على نفسه كل شهر على رايهم ثم قال الزوج انما انا ابيعك
 فلهذا لم اذم الا اذا تغير سعر الطعام وعلم ان ما دوا ذلك كثيرا والنفقة لا تنقطع
 الا بالنقصان والرضا ويثبت احد ما اذ خلاها يستقط النفقة من الاثا استأثرت
 بالمرحاض ولا يترد الجدة يبيع الحق اعادون في الكحل في نفقة زوجته
 مرة بعد اخرى وتستطعن وتطلب ويبيع في دين على مرة ونفقة الامة
 المحكومة الناجب بالبنوة فلو استخذهما المولى بعد ما او بواها بعد الخلاق
 لا نفقة والعدة لا قبله سقطت وكذا يجب ان لا يكتفى في بيت خال من النفقة
 ولا قبله بعد رجائها وبنت مكره من داره ينفق كفافا ولا يترد انما بالنفقة
 ولا ينفق من الزوج الا الوادين ولا ينفق من الرجل على كل حال
 وفي حقهما من المأمن في كل سنة ويمنعه من الكسوة على ما يرضى من
 لزوجته الطيب وطفله وابنته في مال له من جنس حرام عند من يرضى بالزوجة
 والولاد ولا اذا غلبت من ذلك ويكفلها ويكفلها من الغائب لم يعطها
 النفقة الا باقائه لبيته على الكحل وان لم يخلف مال فاقامت بيته
 لبيته من عليه وبما لم يبال استدان ولا ينفق به وقال زفر بن يحيى ما لا ينفق
 وعلى انشاء على ما الحاجة فيفق به والنفقة الرجعي والبرق والنفقة
 لما عصبية كقارن الحق والبلوغ والنفق بعدم الكفاة النفقة وكسني
 والكسوة لا تعدل موت مطلق الا اذا كانت ام ولد له ومن طمس
 وجب السكنى للعدة فلو بعد صيته كرامة لا غير ما يستقط النفقة
 بعد البت لا يتكلم ابيه وطفله الفقير والكبير العاجز عن الكسوة لا ينفق
 احد في ذلك كنفقة ابويه وعرسه وليس على امه ما سألته الا ان كانت
 وتبطلت الاب من ثم فنفق على امه وكسوة او مكرهه او مكرهه رضى رضى
 احق او الم طلب زيادة على ما فقهه الا جنيته وعلى مكرهها النفقة
 النفقة الاصول النفقة بالسوية والعنفية في القرب والجرم لا الارث
 ولكن في رتم حرم صوته او انش ولو باقته او باقها عجز ما ينفق زمانة
 فقير بقدر الارث وتجب عليه والمعتبر في الملية الارث لا النفقة

النفقة من الخوات
 سقطت على من اقامت
 ما رآه من

والنفقة مع الاختلاف واما النفقة والارث والزوج والاميين
 يبيع الاب والام عمن ايت لا عتاره للنفقة والافق ومن ولعه سواها
 ضمن مودع الامن لو انفق او مودع على ابويه غير قاض ولو انفق
 ما عطفها من مال له على انفسها وجوز جنيته لا ينفق بغير الزوج
 ومعتق مدة سقطت الا ان يستدين بالمرحاض ويتفق من اكل ماله
 الاب بعد ما نفق في دين في تركته على العجوز ولم يتركه فان استغنى في
 كسبه والامره القاضى ببيعه ان عطف له بعد لا ينفق عليه مولاه اكل من
 مال مولاه بمرضاه ان عاجز عن الكسب والامه النفقة العبد المخصوص على
 الغاصب الا ينجيه وان خاف على العبد الفضياع اعد القاضى لا الغاصب
 وامسك ثمة فملكه طلب المودع من القاضى الا ان النفقة تحمل على ابويه
 لا يجبر بل بوجه ويتفق عليه او يبيع ويحفظ ثمة لمولاه وانه مشتركة
 بين اثنين انتفع احداهما من الخفاق اجرة القاضى ويولم الا اتفاق
 على ما له ويانه لا نفقة على المذهب

باب النفقة

هو عبارة عن اسقاط المولى حق عن مملوكه بوجه يصير به من الا حرار
 ويصح من حر مطلق في حكمه ولو اضافته اليه يصير به مملوكا كانت
 حرا وعتق او ممتق او حر او حررتك او اعتقك واعتك على الاصح
 او جزا مولاى او يامولاى او بارحرا او يامعق الا اذا ساه به ثم اذا اداه
 بالوجه او عكس عتق كذا اراستك حرا وجرم وكذا ما يعبر به عن الدين
 فكذلك يتره ان لوى لك المالك (عليك ولا سبيل ولا رفق وخرجت من
 ملكي وقلت سبيك ولا نفقة الا طلقك ومنه ابني للاصغر الا بغير
 وهذا ابى آواى وان لم ينلوا ساي ابني وباني ولا سبيلان على ملكك
 والطلاق الطلاق وكذا نفقة وانت مثل امر ان قوله امرك بملك
 او اختارى فانه عتق مع الكسوة ويؤثر عتق او اختارى حر وملك تولى

رحمهم ولو المالك صبا او حنة او اطلاق او تحرير لوجه الله والشيطان ومن
وان لم يزل به البطل عند قضاء العقاب وكبره وشكره بسبب غلظه وعزله
وان علق شراعه والعلق بالمركان تجيز فلو قال عبده ان ملكك
فانت حر علق لال بخلات قوله المالك ان انت عبي فانت حر علق بها
انت الا حره رجلا عتقا اذا ولدته بعد عتقها لا قبل من خشف قول والوجه
علق فقط والوجه يتبع الام ان الملك والرق والعقن ومنه ولو لال لاله
من زوجه ملكك بسيد ما ولد ما من سولا ما حره **العتق**
العتق اعتق بعينه عبده صح ولم ينع كل ربي في نيا من وهو كالمالك
بلاؤه والرق لو حره وقال علق كله ولو اعتق نصيبه فله عتق ان حره
او بعتي والوالله او يفتن لوسير او يجمع على العبد والوالله بوسيره
لكنه ما كان حرة مية نصيب الاخر ولو شهد كل من الشكرين عتق الاخر
سعى في خطاهما مطلقا ولو شرا لاسي للمدبر لا لعتقه والوالله علق
احد مما عتق بعتق عتق او عكس الاخر وجعل شرط عتق نفسه وبسعي في
نفسه طاهرا ولا عتق لو حلفا على عتق كل واحد منهما الا حدهما قال عبده حر
لم يكن لئلا حره فحلفا لدار اليمين ثم قال امر الله طاهرا ان كان رجل اليمين عتق
وطلعت ومن ملك قترية مع القتر عتق حظه بل اثمان على قترية لم لا وشركه
ان يعتق لرب سبي وان اشترى من عبده اجنبي ثم القريب ما قبل فله ان
يعتق المثل مني او بعتي وان اشترى نصف قترية فمن ملكه يعتق
لما يبع مطلقا ولو اشترى من احد الشركيين ثلثه من الضمان للمثل في الذي
لم يبع لوسير عبده بين ثلثه وبره واحد واعتقه اخر وما موهب ان
ضيق ابكت مدبرة لا معتقه والمدبر معتقه ثلثه مدبر الا ما عتقه والا
بين المعتق والمدبر اثمانا ثلثاه للمدبر وما بين المعتق ولو قال ما
ام ولدك يركي وانك عتقك يوما وتوقف يوما ولا قيمة لاسر ولدك
بعض غني اعتقه مشركه وتضمن بالثانية موقوفه بالثانية فاعتقه سري

المدبر
مذموم

عتق ولو قال لعتق من عبده من ثلثه لاهد كما حره فخرج واحد وجعل اخر
فاعاد واما بطلان عتق من ثبت ثلثه ارباعه ومن كل من عتقه
وان صدر ذلك من من مرضه ولم يشركه في اقراره جعل كل عبده بعبه كسما
والعتق عتق من ثبت ثلثه ومن كل من عتقه سمان وان علق قبل وطل
سقط ربح من حره وثلثه اثمان من ثبتت ومن من دخلت
والا الميراث فله اخله نصفه والنصف بين الخارية والثانية نصيبان
وعلى مقدمة الوفاة احتياطا والوطن والموت بيان في طلاق بينهما
وموت وكثير وتدبير واستيلاء وموت وصدة مبدئين في عتق بهام
لا الوطن فيه وكذا الموت لا يكون بمانا في الاخر فلو قال لعتق من
احد ما بين او قال لعتق من احد ما كان ولدي قامت احدهما للثنتين
الباقي للعتق ولو لال بعتي وقال لعتق ان كان اول ولد بعتي
وكره فانت حر فقلت وكرا وانق ولم يدرك الاول بوق المدبر
وعتق نصف الام والاثني شصه ابقى احد موكليه لعت الا ان يكون
في وصية او طلاق بينهما كما لو شهد ابعده موهبة ان قال من صحت احد كما
حر على الاصح **العتق** العتق قال ان دخلت الدار
نكل عبي لي يومه حر عتق من له حين حره لملك بعد حله او قبله ولم
شك نومنه عتق من له وقت حله فقط كقولك لعتق لعتق او لعتق حر بعد
تعد وقهر بملك عبي او لعتق حر بعد موت من له يوم قال لا مملك
بعده وان مات عتق من الثلث الموكك لا يشكول الخ فلما ابقى
حل جاريه من قال كل مملك في ذكره فخرج وكذا المالك **باب**
العتق على المدبر العتق عبده على مال فعتق العبد في
الجلس عتق ولو علق بالادصار ما دون المالك داخله عتق فلو قال
ولا يطل برده والعتق يبع قبل وجود شرطه وعتق بالخطية فلو ادعى
عتقه ماله ما لم يطل عتقه بعض بطله وادى ابقا او مات
المولى واداه الى الورثة وتعتق او اذاه بالجنس وهو دين صحيح بعض

التكليل به بخلاف بدل الحيا به ولو قال انت حر بعد موتك بالثان قيل
 بعده ولتمة وارث او وصي او من عند استباح الوارث عتق والا
 لا ولو حرره على حذمته جلا عتق في المال وحذمته فان مات
 هو او مولاه قبلها عتق قيمته على كسبه بعد ماله ولو قال
 اعقبتك انتك بالثان عتق ان تزوجها ان فعل وابيت عتقت ولا شيء على امره
 ولو تزاد على قسم على عتقها ومهرها وجب حصته العتق ولو كان غيبا
 مثلها مهرها في وجوبه وما اصاب غيبا في ثمانية فهو له لا ما اعقبت
 ان تزوجه نفسها فزوجته ملكا مهر مثلها فان استعبدت قيمتها ولو كانت
 ام ولد وابيت فلا شيء عليها **الشيخ** هو تعليق الحق
 بطلاق مائة كذا انت فانت حرة انت حر من او انت مديون
 او دبرك او انت حر يوم اموت او ان مت الى مائة سنة وعلقت
 مائة قبلها دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على طاعة كذا في الوصية
 ولا يقبل الرجوع ويصح بيع الكراهة عتقا فلا يباح المداير ولا يرب
 ولا يرب من ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق والعتاق وجب في كل
 والاخر توطن وتكلم والمولى حتى يسكنه وارثه ومهر الدبرة وهو عتق
 من نفسه وسبق في عتقه ان لم يرب غيره ولو وارث لم يرب فانه من
 او كان واجازه عتق كله وسبق في كله لم يرب فانه ولو اراد المهره مديون
 ولو ولدت المديونة من سيده فانه ام ولده وبطل التعديروا **الشيخ**
 قال ان مات من سفرى او مرضى او اقل عشرين سنة او انت حرة
 موت كذا ان ويعق ان وجب كعتق المديون قال ان مات من مرض
 فهو حر فعقلا يعق بخلاف في مرضي وقمة المديون عتق فانه
 يتوعدت **الشيخ** اذا ولدت الامه من سيده فانه حرة
 ولو ما ولد او من زوج فانه حرة اما الزوج فهو ام ولد وكل ما ولد
 الا انما عتق بعد موته من كل ما له من غير سعاية فان ولد بعد اعز
 ثبت نسبها دعوة لكنه يتحقق غيبه من غير توعدت على الامه او اقل

الشرع

من

يد قاض او شاول الزمان فلا ادوات استم ام ولد الذي حرر الاسلام
 فله ان اسلم من له او اسعت في قيمته وعقبت بعد اذ كان وصي عاتبة
 من حال سعاية بكار وان الرق لو حررت ولو مات قبل عاتبة عتقت
 من له ولو اسلم من الذي حرر الاسلام عليه فان اسلم له او لا يرب
 فان ادعى ولدا له حشره كعتبت نسبته ومن ام ولده ومن عتقت
 قيمته ونسب عتق بالقيمة ولدا وان ادعى معاودة استولى بالامه
 فهو اسما ومن ام ولد لها على كل نصف عتقها ونسبها الا اذا اشيب
 احدهما اكثر فله منه الزيادة بخلاف الشبهة والارث فان
 ذلك لها سوية وان كان احدهما اكثر نصيب من الآخر ورث من كل
 ارث ابن وورثا من ارث اب جارية بين رجلين ولدت فاما
 احدهما واعتق الآخر وخرج المملكتان معا فالدعوة اولى ادعى ولدا له
 حقا له ومعه المملكتان لزم النسب والعهر وقيمة الولد وسقط له الحد
 للمشهد ولم يضر ام ولده وان كذب لم يثبت النسب ولدت من طرية
 غيبه وقال احدهما في مولاي والولد ولدي فعتق المولى في الاصل والولد
 في الولد لم يثبت نسب فان صدقته منها يثبت ولو سكها بعد عتقها
 ثبت النسب ولو استولى فجارية احدهما بغير امر او امة وقال عتقت حرة
 فلا حد ولا نسب وان ملكه يوما عتق عليه **الشيخ**
 ايمن جبارة عن عبد قتيب بن عازم قال قلت لعلى بن النضر لو ارسلت
 غلاما من خلف على كاذب عتقك لانه لم يثبت كذا اعدا بعدد وانه
 مال على ان عاتبا بخلافه او ارسله انك عتقته ويا لها من كذبان
 حلت كذا بابطالها وانا وربي عتقه وسقطت عتقه ودية كذا ان
 حلت فقط ومن ترع الاثم وان لم ترع التوبة معا ولو سكا او ناسيا
 وكذا لو سكا او ناسيا او غفرت من النسيان او في الحث وان سكا به
 او اسلم من اسما له من وادعيه والحق ان يصفى بغيره فانه كفاية
 تعالى كعتق الله وعلما لو كبر كبره وعظمت قدرته لا ينفذ الله كالتب والامر

[illegible][illegible]

پیشرفت

217

ووطى امرأة زنت
اليه وقل النساء
من فوجيتك ولم
يكن كذا

مغنیان

[illegible]

يسألها الامام عن ما ينهاها وكيف شرب ومن شرب وابن شرب
أو اقتراره مرة واحدة حتى يمتلئ صوتا لم يضعف العبد ويزنق عن
يد تركه الزمان فلو كان سكران أو شهيد أو بعدن والرجحان أو القدر
أو رجحان عن اقتراره لا واسكران من لا يفرق بين السماء والارض وقال
من يمتلئ كلامه ويخار لنفسه ولو ارتد اسكران لا يحرم عند الله
عليه بعض الحر من شرب ثانيا يستأنف الخمر **القدف** هو كذا الشرب كنية وتكون في كذا الخمر أو العبد فأنف المسلم
الم بائع العاقل العصف بصرح الزنا أو بئانه في الجبل أو ست
لا يملك أو ست بآب فلان أمير في غضب بطلب المقدوف ولو ما ييا
حال القدف وينزع العزو والشك فقط لا يملك بآب فلان جدي
ونسبة إليه أو ان قاله ووراية ولا يبق له آب من ماله سماء
ولا ياتيل **لوي** ولا يقول لامة زنت بغير أو شور أو حمار أو زنت
بخلان زنت بقره أو شاة أو شرب أو براهم ولا يقدف
اليت من شبع الفرج في شبع مقدف وهم الاصول والقدف وانا
عمر أو شلوا ولو كان الطائف في ماعن الميراث أو ولد بيت
قال بآب الزنا من وقدمات ابواه فله حد واحد اجتمع
عليه آب من شبعه تمام عليه الكل ولا سوال بينهما في حد القدف
ثم هو كذا شاة أحد الزنا وان شاة لا قطع ولو خسر حد الشرب
ولا يطالب ولد وعبد اباه وسيدة قدف أم المرأة المسلم ولو
كان لها آب من غيره شاة المطل ولا ارث ولا رجوع ولا
اعتراض فيه وعند قال لا شاة وان قتال المرأة بآب انت حد بخلان
ما لو قال مطلا يا حببت فقال انت لكما فلو قال له سر فزنت به
حدث ولا عيان ولو قال زنت بكن بعد ولو كان مع اجنية
حدث وونه آخر بولد ثم شاة بآب من وان فكس حد الولد فلهما
ولو قال ليس بآب ولا بآب بكن فلهما قال لامة بآب من حد ورجل

بازائه

بازائه لا ولا قدف من لها ولد لا آب له أو من لا منه بولد أو رجل
ولو في غير ذلك بخل وجو أو بوي أو في ملكه الخمر أو كرامة من الزنا
لو من زنت في كرامة أو سكات ماتت عن وفاء أو قدف أو طلق
عمره ما ينفذ أو بوي سيدة ومكاتبه ومسك في كرامة أو بختام
قدف مسك بخلان حد الزنا أو السرقة أو القذف بالحدف فلان أقام
أو بوي زناه أو بوي زنا كرامة المقدوف وان غير أو بوي بخل
الا حصار شهوة في المقدف بوي الى قيام المجلس فان لم يجد ولا يملك
يذهب للغير من بخل وبقا بوي اليمين يلق بحد واحد
بنايات الحدف بخلان ما خلت **القدف**
هو تاديب دون الحد أكثره شعة وتلاوث سوطا أو قدف ولا يفرق
الضرب فيه ويكون به بالصنع وفرك الاذن وبالكلام العفيف
من نظر الرضا في اليد بوي عبوس وبشم ميز القدف لا باقة لانه قدف
ويستعير بحد بوي هو ممنوع الى رأي القاضي ويكون بالحد من وجه
رجوع امرأة لا يخل له ان كان يلايه لا يفر بصلح ومن شرب بما
دون البساج والالوان كانت المرأة مطاوعة فكلها ولو كان مع
امرأة وهو في ما مع غيره وما مطاوعة من قبلها جميعا مطلقا
وعلى هذا الحكم من يملك وقطاع الطريق وصاحب المكس وقبض الظلم
بأذن من رتبة ويحرم كل مسلم حال مباشرة المعصية وبعد ما ليس ذلك
لغيره كالمزني بغيره بغيره ومن شرب المصير بغيره بغيره لا باقة
التعزير بالاباء ومنها مع حبس مع صرية وضربا شدة حد الزنا
بحد السلب ثم القدف وهو كل مرتكب منكم أو مودى مسلم
بغير حق بول أو فعل أو بوي العين بغير رتبة منكر وقد ابدف
كافر بغيره أو مسلم بآب من ان يكون معلوم الفسق فان اراد ان يبا
بحد الا ربع ولو قال ياربني واراد اثباته ليسع وعمره لا يفر بغيره
بإساق ياقا بجر بخت ياقا من الوطى ياربني نديق يا نص الان يكون

نصابا ويوث يا قتلان يا شارب الخنا اكل الربا الى التجر ابل انما جره اكل
ماو يا النصوص يا من يحب بالنصبان يا حرم زاده لايها قار يا خضر
يا كلب يا تيس يا قرد يا حمام يا ابل يا ابن الحام يا بوه يس كذلك يا مولود
يا بنيا يا خنجر يا خنجر يا خنجر يا خنجر يا خنجر يا خنجر يا خنجر يا خنجر
يدعوك توجب تخنجره ويوجب اشتهاد ناداه عكاف دعوى الكوناد وهو
حق العبد يخبر في الدنيا والابن واليهدين والشيء ياداه على السيادة
ورشادة رجل وامرأتين نعم يسلم ديسا عتور ويجوز اخول عبده والزوج
زوج على تركها الزينة وتغسل الخياطة والفرج من المنزل وترك
الاجابة الى العرائش لا على ترك الصلاة والاسباب والابن عليه
الصحة لا يمنع وجوب التقدير ولو كان في يد تعال تقع من صدا
عزير فيك فذمه بعد ان امره عزير بان وجب ثلثت احوط على
او حاشا يا حاشا وثبت ذلك عليه عزير كما كثر في المجلد العسبي
من يافا حاشا **قالب السرد** الى اخره مختلف **قالب** يسير
منه في ايام حاد او متدار با مقصودة ظاهرة الا مزاج غنية من صافي
يدعوه حاشا لا يتسارع اليه النساء في دار العدل من حرز لا تسير
ولما وتعل في دار العدل فيقطع ان اقره بامرة طارعا او مندر رجلا وسامعا
الا ما كثر من ايام من وكما في ومن سرق وسينا يا وصي روحه في طارعه
يا فان اقره بان سرق ثمان في فده لا يتبع بخلاف الشبهة ولا قطع
بكونه او امره او موالي عليه بما وان من ثمان ولا يتبع بعقوبة تعين
بالعقوبة ببيت او اقراره او اقرار المسروق منه من ثمان لم يرد من ثمان
شبهه سرقه في يده او امره به بالمال والاشبهه لك فلا قطع كما كثر في
لا فان على كذا في مسرقة في حق الشك في جمع واصحاب كذا في نصاب
تقطع او ان اخذ المال بغيره من شرط لقطع خصوص شامه باو في كثر
المدعي حتى اقره باو ما لا قطع ويملك بساج وحقه او يمس وعود
ومسك وادمان وورس ووزن من وصدل وعبير وخصوص خضر

واقعت وزنه جدد ولو لو ولعل وغيره وزج وانا وباب من خشب
وكذا الجواهر من اعز الالهوان والاشياء لا يوجد في دار العدل بساج الاسفل
غيره من خشب لا يتاخر يوجد حاشا في دار الخشب وحشيش وصب وسكك
وطير وسيد وزرنيخ ومونة وبوزة ولا ساسار شاده لكن انما كثر
رطبها وخرق على حجر ويطبخ الارز لم يصد واشربة مطرية واولاد فوسد
ذهب او فضة وخرق وشره وباب يسجد ومصف وصب حجر حليين
وعبد كبير ودفتر بخلاف الصغير ودفتر الحساب وكتب وقيد ولو كان
طرق من ذهب علمه اولا وخنجره ذهب واشكاله بنش ولو كان البصر
في بيت متعل الا تريب غير الكفن ومال عانة او مشيتك ومثل دينه
ولو جلا او زائد عليه ادا الحان من جنس ولو حكا بخلاف سرقته من غريم
ايه او غريم وكذا الكيس او غريم ملكه او غريم عبده المادون المديون
المسروق من غريم ايده الصغير لا كسر قدس قطع يده ولم يغيره من ادي ثم
محمد لا يضاعف والمال غيره بخلاف مال اذا سرق من بيت غيره وبعلا
من صفة مطلق ومن زوجه وزوجها ولو كان من حرز خاص لروعيه من
بيته او من سرقه او زوج بيته وملكته وفتنة وصهره ومن منتم
وعمار وبيت اذن في دخوله ولو كان حرز السبع وهو حرز لا تعلق لهما على
الذهب ولا يقطع خفاف ونشاش من ثمار او غلابة من احد قطع
لو سرق من السبع او من المسجد ورب المصراع عذبه ولو نال بالوسق
ضيف من اضاف او سرق شيئا لم يرد من الادار اخره من حرز الادار
او اقرار من اهل الجيرة على جرة او ثوب مفضل او القشيش في الخرفق
ثم اخذته او من على داره فساد او امره او اذنته في الما فخره في الساق
او لا تجزئ بل قوة جرة على الامم قطع وان نال من خارج او ادخل
يده في بيت واخذ او طرصة خارج من اكم او سرق من قطار جوارها
لا وان خفي الخس مسروق منه او سرق في التا في مصراع ورية بخلاف او نال
عليه او ادخل يده في صندوق غيره او يمسك او كذا فخذ المال قطع نال

حارق هذا النوب قطع ان اصاب وان يؤخذ ما لم يتل اسارى
سياسة **باب كيفية القطع** و **التي** تقطع من السارق
من زنده و تحسب الا ان خاورد و شديدين و غير ذلك و تحسب من السارق
و رجل اليسرى من الكعب ان عاقدان عادلا و حسن حتى يرب كبرى
و **باب اليسرى** مقطوعة او شل او اصبهان منها سوا او خالعين
مقطوعة او شل او لا يمتن قاطع اليسرى اذا امر كذا و لو قطع احد
قبل الاخر و العتق وجب القصاص في العتق و لا يفي الخطا و سقط القطع
عن السارق و عتقه القاصي بالقطع كالاسرقات و طلق السارق
من شرط القطع مطلقا و كذا اجتزازه عند الاواد و القطع فلو ان اقره في
مالا طابق و توقف القطع على حضوره و في حصة و لو قال سرق مني
الديار و لا ادري لمن مني او لا اجرك من صاحبها لا قطع و من له
يد صحيحه من المضمونة كزوج و غاصب و صاحب ربا و من لا فاعل و قطع
بطلب المالك لو سرق منهم لا يطلب المالك او السارق لو سرق
من سارق **بعد القطع** بخلاف ما اذا سرق قبل القطع فان له و كسب
المال القطع سرق شيئا و رده قبل الضميمة الى مالكه او ملكه
الضمان او ادعى انه ملكه او نعتت قديمة من الضمان لم يقطع
سرقه ضامن لم ادعى احد ما شتره لم يقطع و لو سرقا و غاب احدهما
و شهد على سرقتهما قطع الحاضر و لو اقر بعد سرقته قطع و رده سرقته
الى اليسرى من من قالو قامت عليه بينة بملك من جنة مولاة عند
اقتضاها و لا عزم على اسارى **بعد ما قطع** بينة و تروا العين و قامت
ولا فرق بين ملك العين و استرعاها في الظاهر من القطع ابوجه
و لو قطع بعض السرقات لم يمتن شيئا سرق في ثياب ثمة نصفين ثم
اخرج قطع ما لم يكن الخافا و يفت قديمة نفسا باحد شتره و لو سرق
شاه و جها فخرجها لاوان يلع ثوبا ثوبا و لو سرق من ثوبين
و هو قدر ثياب و درهم و دنانير قطع و ردت و لو سرق ثوبا و دنانير

الخلعة يقطع لار و لو اضمات و لا سوره و سرق في ولاية سلطان
سلطان اخر يقطع ان كان للسارق كتمان في حصص و احدا من تينته الاقلية
و يمكن الاقتصار على قطعها لم يقطع المزايد و الا قطعها بالاختيار **باب**
قطع الطريق من قصده و هو معصوم على معصوم فاخذ قبل اخذ من قتل
جس بد التفرير حتى يرب وان اخذ ما لا معصوما و اصاب من طاعنا
قطع يده و رجله من خلاص ان كان صحيح الاطراف و ان شل و لم يخذ
قتل حدا فاعل يده و لا يشترط ان يكون موجبا للقصاص و ان شل
واخذ قطع لم يقطع و قتل و صلب او قتل و صلب جيا و سبع برح حتى يرب
و يترك ثوبه ايام لا اكثر منها و بعد اقامته القدر لا يمتن ما فعل و جرح
الاحكام على الكلب باشرة بعضهم و جرح و عصى كسيف و ان انضم الى الجرح
اخذ قطع و جرح جرح و ان جرح فقط او شل عمد قصاب او كان منهم
غيره يملك او تورم محرم من المارة او قطع بعض المارة على بعض
او قطع الطريق ليلا او نهارا او يرب من حصص من فلان واحد و لو سرق لورد
او الارش او العتق الجدي من قطع الطريق كغيره و كذا المارة فظاهر
الرواية و يجوز ان يتاخر دون كماله وان لم يبلغ ثوبا او يمسك من ثوب
عليه و من حكر التوق من في المهر قتل به و الا لا **باب**
الحيا و هو فرض كفاية لا يشترط ان قام به البعض سقط عن الكل و الا
انما يشترط ان لا يلبس و عند المرأة و افي و متعده و اقطع و جرح
بغير اذن عتقه و عالم ليس في البلدة اذ منه و غير من عين انهم اعدو
فخرج الكل و لو لا ان لا بد من الاستطاعة فخرج مريض مدنت
و جرح جز المستتر و سناوى السلطان و لو فاسا و كره ليعمل مع الخوا
و الا لا فان حاصرهم و عونا لهم ان لا يسلموا فاسسوا و الا لا الجزية
لان قبوا و ذلك فكلهم بان و عليهم ما عتسا و لا يتاخر من لا يتاخر المارة
ان لا يسلم و من عتسا بان من يفتق الا اذا اتفق و ذلك من اعدا و الا
شعيرين باءتسا و فخر بهم يصب المجانيق و مرقم و مرقم قطع انجام

واضاد دلهم و در ميم وان تر سوا بعثنا و تقصم و ما اصيب منهم
لا ديكه ولا حيرة و لو طع الامام بده و فيها سلا او في لا حيرة احد
منهم اصلا و راجع و احد من قبل الباق و سنا من اراج ما تحت يدك
و يظم الاستحقاق به لا المصنف و كتب الغفر و الحديث و المرافة التي
يؤمن عليه و اذ اذ مثل سلاهم با مان جان مثل المصنف مع اذ المان و يؤمن
بالعبد و قدر و علان و شك و قتل امرأة و غير مطلق و في خان و في
و يقعد الا ان يكون احدهم منها او ذراي في الحرب و لو قتل من لا يحل
فله غيرة التوبة و الاستغفار فقط و لا يد باصلو المشرق و لو قتل
منه و لو شيع الغرض يقتل غيرة و لو قتل الاصل قتله و لا يمكن و هو الا يقتل
قتله و جرحه و الصلح بال نويرة او تشدد و جزا و نقالهم بل تشدد مع خيانة
ملكهم و المرتدين اذ اعتادوا على بده و صار دارهم و ارجح بل مال
و الا لا وان اخذ منهم لم يرد و لم يمنع منهم ما فيه تقويم على الحرب و الا
اليهم و لو بعد صلح و لا يقتل من امنه جرحه او قتلوا اي لغز كان و ان
كانوا لا يوفون با بعد مودة المسلمين بشك ساعد و ذلك من المسلمين قتل
امان لو كان با بعد منهم و ينقض ان امانه و شر او يظلم امان و في و جبر
و ان جبر و بس و بعد مجر من عن القتال و مجنون و شخص اسلمه و لم يصاح
النياب **الفصل في العتق** و ان يفتقر اذ انية الامام بده و ان
جري على وجوب و كذا امن بده و ارشاق موكمة و لو سكتها موكمة
فيها الجيش و امر اجرا عليها جرية و خراج او اجزاهم منها و انزل باق
غيرهم و وضع عليهم الخراج و كذا و قتل الاسارى او اسيرتهم
او تركهم احرار اذ ان في و حرم منهم و قذا و بهم و عتق اسرى قتل
فتدج و كرق كاخترق اسلوا و عتق و عتقها با كاخترق فتدج
بوضع خن و يمس صبيان و نساء منهم من اجرا بها من جرية
حتى يوتوا جوا و جبر المسلمين جرية او عتق با و راجع و لو عتق و ب
العقرب و انياب اخير بل اقتل و لا تقسم فتيه و لا للملا يطلع و لا ينج

يبدل و رد و لو وقع و معد و طهره و كذا كل لا سرق مقاتل و لا من باق و قتل
قتله اوجب و بعد اذ ما خمر او بعد الامان و ان باق و قتل و قتل
الاستخار با بعل و طعام و حطب و سلاح و دهن عند الخاية با بعل و
تقول و بعد الخراج مثالا و من اسلم منهم عتق و قتل و لو كان
معد اذ او عتق معصوا لا و له الكبير و لو قتل و لو كان و عتق و عتقه
الحاتل حربي و دخل دارا بغير امان و قتل اخذ قتل الا سلام او عتقه
فصل في العتق و ان يفتقر الاستحقاق و قتل
الاجاز و له قتل و ان الحرب فارسا فقتل و قد استحق سجين و ان
و قتل راجعا فقتل و ان استحق سبيها و لا يسلم لغيره و لا واحد و لا
لعبد و من امرأة و ذمي و رخص طهر الا مشرو و لا يقتل او لا يقتل امرأة
تقوم بصلح المرضي او اول الذي على الطريق و لا يطلع به اسلم الا في
للذي او اول و البراد و العتاق سوا لا لراية و العتق و قتل
العتق و المسلمين و ابن السبيل و قد عتق اذ و من القوم منهم عليهم
و لا في لا يفتقر و ذكره قتل للمشارك و هو على الصلح و السلام فقط
بعده كالصبي و قتل و قتل و ارم با و ان او من عتقا غارق و لا لا و
لما مام ان يقتل و قتل القتال خفا يقتل من قتل قتل انما سلبه
او يقول من اخذ سنا فهو له و يفتقر الامام لو قال من قتل فقتل
فقتله او اقتل هو قتل لا يفتقر من قتل انما قتل سلبه و اذا انا كمن
في صباغ القتل فلا يفتقر يقتل امرأة و مجنون و عتقها من انا قتل
و سمع ان قتل قتله الامام ليس يفتقر في استحقاقه و لو قتل السرية
الربع و سمع العسكر و قتل فقتل و لا يقتل بعد الامان
وهنا الامان و قتل و سلبه ماعه من سلبه و سلبه و سلبه و حكمه
قتل حق الباقين لا الملك قتل الامان و اذ ارا السلام فلو قال
الامام من اصحاب جارية فقتل فقتلها ماعه ماعه فاستبهر الماعه
له و طهرها و لا يبيعها و السلب لكل ان لم يقتل با

استبصار الخ اذا احسن لافركا واخر دار الحرب واخذ
 ماله عكرك ولو ليس اهل الحرب اهل الذمة من دارنا لا ولو ملكا ما جده
 من ذلك ان غلبنا عليهم وان غلبوا على موالي والفرز ما بدر اراهم
 ملكوا وان غلبنا عليهم ممن وجد عكرك قبل التسليم فقولوا لجاننا وان
 وجده بعد ما غلبوا بالفرز ولو غلبنا فلا يسير علينا بعد ما ويا نحن
 لو اشتراكا جاز مستهم وان فقا عكرك واخذ ارضه والعز المشرقية في
 ممتلكاته جميعه عند عدم اهل دارنا فان كبر الماسر والسر الاخذ الا
 من ان ان يفتنه عن التفرق بالتحسين ان شا ولا يكون حرا ومدر
 وام ولدنا ومكاتبنا وعكرك عليهم جميع تلك الغلبة ولو لم يدر
 ملكوا وان اهل الذمة من مسلم فاحذوه لا بخلات ما اذا اهل الذمة
 بعد ارضه واخذوا فاحذوه ولو ابقوا وهو من ارضه او متاعا شترى رجل
 فله منهم اخذ العبد محابا وغيره بالفرز وعقيد عبدك براه مستامن
 بهما واخذ دارهم بعد فتحهم اسلم فحقا او ظهر عليهم

المستباح من هو من يدخلك او غيره ما مان وعكرك من دار
 الحرب ما مان حرم عرضه لمن ستم فلو اخرج شيئا منك جملها فتصلي في
 به بخلات الاسير وان اظفقه لوعا فانه حر زل اخذ المال وقتل
 النفس وذن استبصار العزج الا اذا وجد امة الماسرة اولم
 ولده او مدرسته ولم يظلم من اهل الحرب فان اذنه حر او بعت
 او غضب احدنا صاحب حرا لا يملكه يفتن بش وشي المسلم سر
 الغضب والدين ولا يذنه ولا يملكه الحر من عكرك فلك ذلك ثم
 استامنا حريم حرم من مسلم الا اسكرك فادى اليه ابيه يذنه
 كنت يستامنا فاعلم ان لا يذنه الا اذنه من فرقة وان حرا باسلا
 فقتل بها بالدين والغضب لا يقتل احد المسلمين المستامنين بجاهه
 يجب الذمة من ماله والكمارة في الخطا في الا سدين من كنه تقتل في
 انكلاقتل مسلم من اسلم قبله لا يمكن ان يثاب سنة وتقبل ان القت

في دخل اليه استغن

سنة وضعت عليك الجزية فان كنت سنة فهو ذمي ولا تجز عليه في حمل
 الملك الا بسلط اخذ ما عنته ويجزى العصاب سنة ذمي من اسلم
 ويقتل المسلم ختمه حرمه وتقتل به اذنه استغن وتجب له عليه اذ
 قتل خطا ويجب كنه اذنه عنه وحرم غيبته كاسلم واذا اراد الخروج
 الى دار الايمان بعد الحول منع ما لم وضع عليه الخراج او صار حرا
 رتوج مسلم او ذمي لا عكرك فان رجع اليهم حل مدفان ترك ودية
 عند معصوم او ذمي فاسرا او ظهر عليهم فاخذوه او قتلوه سنة ذمية
 وصار ماله فئا وان قتل او مات فقتل ذمية وقدره ودية ولو رتبه
 حريم منها لم يخرس واو لا ودية مع معصوم او غيره كاسلم
 يظهرنا عليهم فقتلهم حرم مسلم ودية مع معصوم له وغيره في ولا ما
 اخذ به المسلم لا ودية او يثبت من اسلم بهما من عاقلة قتله
 خطا او ذني القتل اقتل او الذمة لا العتور حل او مرتدا ومن حب
 عليه فذو البني بالحرم لا يقتل من حبس عنه الفذ الخراج يقتل لا يحصر
 وارال اسلام وار الحرب الا باجرا احكام الشرك فيها وان
 تكون متصدية دار الحرب تصير دارال اسلام باجرا احكام اهل
 ال اسلام فيها وان بقي فيها كافر اصلي وان كان متصدية دارال اسلام

باب العفر والخراج العفر ارض العرب وما اسلم
 اهل اوقع غنوة وقسم بين جيشنا والبعرة سنة ذمية ونحوه العاق
 وجده من العذيب الى عتقة حلوان عترة ومن العتق الى عباد
 طولا وما فتح غنوة واقرا بدل عليه اوقع صلا حريمه وارزق سيرة
 مملوكة لا يملكها بوزن بيعهم بها وتقرضهم فيها ويجب الخراج في ارض
 الوقف والصبي والمجنون لو حر ابيه او اخته او عترة ومولت اياه
 ذمي باذن الامام حرا ابي ولو اياه مسلم اعتبره ذمي وكل مندهما
 ان سبق كاه العترة اخذ منه العترة الارض كانه سبق بالعترة وان سبق
 بما الخراج اخذ منه الخراج وهو نزعان حراج متاسمة ان كان الواجب

تقتل من اسلم ثا فقتل عكرك
 كرجع
 ذمي لا يثبت في اسلم اذ ذني استامنا
 الاول ودار الحرب
 في

بعض الخارج كالخمس ونحوه **والخراج** وطبقه ان كان الواجب ضا في
 الزممة يتعلق بالتمتع من الاستناع بالارض لا ومنع من ارضه
 على اسرار وكل جريب يبلغ الماهل من بر او شجر ودرهم وجوب
 الربط خمسة دراهم وطريق الحكم او الفحل منقصة متعلقا بالسنه
 كمن عذر ان ويستأن طامنة والتقصيف عين الاضاف فلا يرا
 عليه وينقص مما لو ظنت ان لم يطع والخراج ان غلب الماء على ارضه
 او انقطع او لم ياب الارض اذ سماوية كغرق وخرق وشدة برد
 اما اذا كان عرشا ويره كالحق منوة وسباج ونحوها وملك من
 الحصاد لا وان عظمها صا جها وكان خراجها موطئا او اسوا او اسهل
 مسلم ارض خراج يجب ولو شعر انسان من الزراعة او كان الخراج
 من حمة لا باع ارضه خراج ان من السنة مقدار ما يمكن
 المشتري من الزراعة ففقيه الخراج والا فقل الباع ولا يوجد
 العشر من خارج ارض الخراج ولا يتكرر الخراج بتكرار الخراج في
 سنة لو موطئا ولا يتكرر العشر في السنة لو موطئا في
 الارض جاز ولو لم يترك العشر لا **فصل** الموصوع مما لا يربط
 يصلي لا يربط وما وضع بعد ما قهر وواقر واعلى اسلاكهم بقدر
 كل سنة على سنة معتك ثلثي عشر درهما وعلى وسط المال عشرة على
 المكسر عشرة ومن ملك عشرة الاف درهم فضا عاغن ومن ملك
 ما بين درهم فضا عا استوسط ومن ملك ما دون المائتين او لا يملك
 شيئا فقير ويوضع على كماله ويجوز او يثني على العرق ومترد
 ومن وامر له وعبد ومكاتب ومن واعى وقدر غير معتاد وارب
 لا يخالط الناس والمخير في الابلية وعد ما وقت اوضع فكل
 الفقد اذا سير بعد اوضع حتى توقف عليه ومن عقره على الكفر
 تنسقط مالا اسلام والموت والكرار والتم والمانه وعبد و
 شعرا او شيخا كبيرا لا يستطع العمل واذا اخرج عليه فكل من اكلت

والامع يستطع السنة الاولى منقول الثانية ويستطع الخراج ما قد اخل ميل
 لا ولا قبل من الذي لم يعطى على يد نائب بل يكتف ان ما ان نفسه يعطى
 قايما والعامل من قايما او لا يكتف به ولا لنفسه ولا صوره ولا بيت
 ثار ولا حقيرة في دار الاسلام ويجوز المهند من غير زيادة على ايتها
 الاول ويمير الذي يرايه ومركبه وسلاحه ما يركب حيا ولا يعمل
 سلاح ويظهر الكسبيح ويركب سر جالا لكت ويخرج من ليرة الحارة
 وزنار الاربسم واليشاب الفاحرة الخشنة ما حول العدل والشرف الذي
 او اشترى واراقي المفسر لا ينبغي ان تباع منه فله استن كغيره على بعضها
 من المسير واذا انكاري اجل الزمة ووارثها من المبين فيك واقرها
 باز من طم تقبل الجاعات يسكنهم فان لم يزد فذلك من بيتهم لم يزد
 بالمشترى منهم والسكنى بناحية ليس فيها يسكن ويتعقد بعدهم
 الخليل على موضع للاب او بالحق بعد الركب او يوجع عليه لغيره
 وكان كما سرت الا لا يسترق ولا يجبر على قبول الزمة للبرق له تقتضت
 العهد بخلات الامان ولا بالان من الجزية والزنا بطل وقيل سلم ريب
 النبي صلى الله عليه وسلم ويوجب الفري وبعاق على سبه دين الاسلام
 او النبي او القرآن ويؤخذ من بالان تعلي وتعليقة شوق تركها ما يجب
 من الزكاة ومن سواه في الجزية والخراج كوني الفري ومصرف الجزية
 والخراج وما لا تعلي ويهدى لهم الامام وما اخذ منهم بلا حرب لمساخا
 كد لغزنا ونا منطرة وجبر وكفارة العلماء والعقبة والعمال وربق
 المتابعة وزاد بهم ومن مات في نصف القول خرج من العلم وكون اخره
 استحب العرف ان قريب **باب الرقة** هو المراجع
 من دين الاسلام كنهها اجر الحكمة انكر على اللسان بعد الايمان وشرايط
 حجة العقل والطمع من ارتد عن دين الاسلام استحق ابو اسلام
 من دينه عن الايمان او من ما انتقل اليه فكيف شيرته ويجوز ملكها امام
 ان استعمل فان اسلم والا تنسل وكره فكل قبل العرض بلا ضمان ولا ياتي

يتكلم بهم امكن كل كلام على محل حين اولان في كره خلاف ولور واية
 منعة وكل مسلم ارتد من قبله لا الا الا لا يوجب بشي الا ان يفتن في
 والشهر ولوراه والرملة ١٣١ اخذ قبل توبته وكل مسلم ارتد في آفة يقتل
 ان لم يتب الا انه لا يوجب الفسخ ومن اسلامه بها والعين اذ اسلم واكثره
 على الاسلام ومن ثبت اسلامه بها في رجليه لم يجر عليه ما على غيره الا
 وهو منكر لا يتغير من لان انكاره توبته ورجوعه ولا يشرك على غيره باعلا
 الجزية ولا يمان موت ولا يمان موته ولا يجوز استرقاقه بعد
 اللعان واكثر طه واحد فلو شتم يهودي او عكس شتم على طه ويؤول
 ملك المرتد من مال زواله موافقا فان اسلم ما ملكه وان مات
 او قتل على ربه ورثت كسب اسلامه وارثه الميكل بعد قتله ودين
 اسلامه وكسبه ربه في بعد قتله ودين ربه وان طه طه على عني مبدعه
 قوام ولده وحل فيه ويتقدمه الاستيلاء والطلاق ويبرئ اليه بيمين
 الشفعة والحق على عبده ويطلق منه النكاح والذبح والاشهاد والولاية
 ويتوقف منه المكافاة والشفعة والشفعة على ولده ان يصغر المياح
 والعقود والحدية والابارة والندية والكفاية والوصية ان اسلم
 فذوان يملك او حتى يدار الحرب ويحكم بطلان ما دام قبل فكا
 لم يرتد وان جاء بعده وما نزع وارثه اخذته وان يهلك او زال
 عن ملكه لا يفتن بترك من مهادة في الاسلام وما دى منها في بطل
 ولا يقضي الا في مسلم اسباب لا او شيئا يجب به المقاص او الله
 او الله في امة او اسبابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لم يفتن
 مسلما او اعدا يملكه او اسبابه بعد ما لم يفتن في الاسلام لا اخذت بل ارتد
 زواجها قبل الشروع باخر بعد العدة قال الا فصار برة وتلقية والدية
 تحبس حتى تسلم وان شتم احد لا يضمن وضع يدها ولا سبها لو شتمها
 ولدت امرأته فاداه فهو ابنة من ابنة في المسلم مطلقا ان مات
 او فني بدارهم ولدت ان النصرانية الا اذا اجابته لا كثر من نصف

قول من ارتد وان لم يملكه عليه فهو في خان رجع على ما ظهر عليه فهو
 وارث قبل قبضته على شئ او بعد قبضته وان قبض بعد مرتد لا يفتن فكا
 في اسبابه لا يملكها ولا لا يملكها من قبله خلا على ما قبل قبضته في كسب
 الاسلام فكلت يده بعد فارتد والعبادة ومات منه او فني فاسلام
 فاني من ضمن القتل نصف الدية في مال لو ارتد وان اسلم
 وراثات من ضمنه فكلها ولو ارتد مكاث وحل يدار الحرب فاخت
 بالاد وتقتل قبل مكاث لولا له وما يفتن لو رثته زوجان ارتدا وحقا
 فزلت ولدا او ولد له ولد وظهر عليهم فالولدان في الاولاني يجر
 على الاسلام لانهم ولو ماتت ميمية عن امرأة حامل فارتدت
 ولدت يدار الحرب فزلت ميمية ثم ظهر عليهم فانه لا يثبت في ويرث
 اياه ولا لهم نكح ولده حتى يثبت بيمانه ولدت في دار الاسلام فهو مسلم
 مرتد ولا يبرئ اياه واذا ارتد من ميمية عاقل مع كسبه فانه لا يبرئ
 الكافرين ويجبر عليه والعاقل المميز فيلزم ان يفتن ان الاسلام يوجب
 بقاءه ويجوز التثبت من الطيب والمؤمن للمرا **البقا**
 ثم اثار حرج عن الامام بغير حق والامام يصير له ما بالمبايعين والاف
 والاعيان وباري يفتن حكمه في رعيته فاما من قهره وجبروته فادخل
 ولم يفتن حكمه له لا يصير اماما فاذا صار اماما فارجح لا يفتن لانه قد
 وعلمه والافتقار اليه فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعة فليدار على
 بعد وعالم اليه وكشف شبهتهم فانه يفتن ويأخذ بتبعين حللنا فتا لهم
 بدوا حتى تشرق جمعهم ومرواه الامام الى ذلك انهم عليه اجابة
 لو قادرا ولو طلبوا الموادة احيوا من غير المسلمين والالاء والوفاء
 منهم من شوا اخذنا منهم رهونا وانما ائتمنا ذلك ثم عذر واستأ
 وقتوا رجعنا لا تقتل رهونهم ولكن نجسم ان ان يهلك اهل البقي
 او يتروا وتلك اهل الشرك ويجرون على الاسلام او يصيروا
 من خلفهم ولو لم يفتن اجهز على جريحهم واتفق مواليهم والامام

الخ
 ح

بالخيار في اسيرهم ان شاء قتلهم ان شاؤهم لم يفتقروا
 وغير ذلك كاهل الحرب وما يجوز قتله من اهل الحرب لا يجوز قتله
 منهم ولم يسب لهم ذرية وتجنسوا لهم امرهم انهم يهود نزلتهم وقال
 بسلاهم وخيلهم هذا الجواز لا ينتفع به غير من امرهم مطلقا
 ولو قال انما في نيت والحق السبوح كتب عنه ولو قال كتب عن نظر
 في امرى اهل ذرية والحق السبوح كتب عنه ولو قال انما على ذلك وهو
 السبوح لا ولو قتل بلغ حمله فظهر عليهم فلا شيء له ولو قتل عقل وهو
 الى الافاق ولو غلبوا على مصر فقتل بمصرى فقتله اخطأ فظهر على مصر
 قتل بل ان لم يجرى احدا حكمهم واذا قتل عال او ضاوت ورثه والعكس
 اذا قال انما على باطل لا وان قال انما على حق ورثه ولو قتل من سب السبوح
 من اهل العترة ان علم ويح ما يحذره كالمريد لا وان علم ما علم
 من العبد او ذرا من منته الزنا النكاح فرض كفاية لمن غلب
 على غلظته حاكم لو لم يرفع ولا افتد ذوب وهو حر الاخر رقة وما يختص
 اليه في بيت المال وان كان له مال من قبله او ارشده في بيت المال
 كخبايته وليس لاحد اخذه منه قهر انما اخذوا اخذوا فاحد الاول رد اليه
 ولو وجد به ميل ولا فاشكرا فقتل به بل لم يثبت نسبه من واحد
 ومن اثنين ولو اذمة امرأة ذات زوج فان صدقها زوجها
 او شهدت على القابلة او قامت بينة تحت والاول وان لم يكن لها
 زوج فثابت بها من شهادة رجلين ولو اذمة امرأتين واقامت على
 ابنته حتى اولى به وان اقامت جميعا فها هو ابنتها وان وصفت احداهما
 علة به ووفقها او اقرب ومن ذمي وهو مسلم ان لم يكن في مكان
 اهل الذمة ومن عبيد وهو حر ولو اذمة عاه حران احداهما ان ذمة من
 هذه الحرة والاخر من الامة فالذمي يدعي من الحرة اولى فاني وده
 مع مال فهو له فيصفي الواجد اليه بالمر القاضى ولو قهر القاضى الامة

اصطلاح

三

فالمعظم مع ويدفع في حرقه ويهزم بينه ويسير خسته فان فعل
وهلك بمنزلة من شاولا نعتب للمعظم عليه نكاح وضع اذارة
في القطة **باب** شرح شيخنا في علاج القطة فاعلم
ان القطة كذب رغبها لصاحبها وحب عذوق ضياعها فان
اشد عليه وعرف الى ان علم ان صاحبها لا يطيعها او انها تشبه
ان لم يثبت كالا طعم كانت امانة ولو من اللحم او قليلا او كثيرة
فيسخف بها ويقترب الى ان تصدق بها على فقير ولو على صله وقرود
الا انك اعرفت انها لا ترضى فانها توضع في بيت المال فان جاءها ما كملها
خبر بين افاقة فعله ولو بعد طمأنتها او تقمينه ولو بعد طمأنتها
بما يغفل ان من يوصل ذلك او المكسب واهما صنف لا يرجع
به على صاحبها ولا يملك للمعظم ان يجعل الصلوة والعتق والصدقة
الطاهرة وتقرنها ما يفتض ضياعها ولو في الصغار ويرون الا اذا غلب
الى المعظم او القطة متبرع الا اذا قال ان من يرضى لا يرضى لشرحه
او لغيره القطة بعد بركة وان كان ضائع اجزا وانفق عليها
ان لم يكن باهرا ولا يستغما من ربه لياخذ النعمة ولا يرضعها الى
غيرها بل يرضع فان بين علمتها محل الدفع وكذا ان صدره
ملك القطة فطاعت منه ثم وجد ما يرضع عنه فلا خسارة بينهما
بجلائل الودعة عليه دون مطالب جعل اربابها وانس من عرفتهم
فغير السبق فيقدر فامس ما دون الاستغنى به وسقط عنه المار
في العقبات من الهادئة جاز لم يرضع مع متاعه ومركبه وحل عشر
الابل فطوب ويصدق الما ان له قطة فلقطه والافعال لانه
حصة حمام اختلط به اهل بيعة لا يسبق لان ما بعده وان اخذ طلب
صاحب يرضع عليه فان فرغ عنه فان الام غريبة لا يرضع من ربه
ان الام لصاحب الشفعة والعربي ذكر فكر الفرج له
افذه مرض ان خاف ضياعه ويحرم نفسه ويندب

ان في كل عام او عام اخر فخر اليه ان يرين واستوفى بكنيل
 ويخلفه بانه تعالى ما اخر من مكره نوحه ويدفع اليه وان لم يرين
 وادع اذ عبده او ذكره كرامته وحليته وفتح اليه بكنيل وان لم يرين
 اما قد خلف فان طالت المدة بعد الفضي وان لم يمانه وحفظت
 لصاحبه واستك من شدة ما انفق عليه من فاني كما بعده وبهر من
 دفع باق النفع اليه ولا ملك تنفق بعده ولو زعم تدبيره او مكاتبته
 لم يصدق في نفعه واختلفت في انصال ابن عبيد فانه رجل وقال
 لم اجد معه شيئا صدق ولمن رده اليه من مدة سفر وهو ممن
 يسهل العمل اربعون درهما ولو بلا شرط وان لم يعد لها ان اشهد انه
 اخذه ليرده ومن اقل منها بوسط وقيل يرضى له براهي الحاكم به يتق
 ولومن المصروا لم ولد محمد بركن وان مات المولى قبل ان يولد
 ويولد برادام ولد فلما جعل وان ابن من عبد اشهد له لم يضمن
 له قبله ولا شيئا في اوجين ولا جعل برده مكاتب وجعل عبد الركن
 الركن على المرقن لرقية ميا وية للدين او اقل ولو اشترى
 الدين بغير قدر رده وادع على الرايين وجعل عبد اوصى برقيق
 لا يشان وتضمنت لآخر على صاحب المذمة فان انقضت ربع صاحبها
 على صاحب الرقبة اربع العبد فيه وجعل ياذون مديون على رقبته
 الملك لا يجب جعل عبد مضمون على غاصبه وسواب على موهوب
 له وان رجع الراعي وجب له ما له ونفعه نفعه لقطه وله جبه
 للدين نفعه ولا يبرجه انما في وجبه ان في تعزير اختلف الطال
كتاب العقود هو عاقبة لم يدر اي هو فترت اسم
 ميت او وقع العقد البائع وهو من في نفسه في فلا يملك عبده ولا
 ما ولا يملك اجارته ويصحب التام من ياحد حقه ويملكه ما له
 ويترجم عليه ولكنه ليس بغير ثمانية على المفقود من دين ودية
 وشركة في عقار او رقيق وعقود ولا يبيع ما لا يملك فساو في نفعه

كادرا

ولان غير ما عاقبات ما عاقبات فساو ويستوفى على رده وفترت له ولا
 ولا اخلاق بينه وبينها ولو مضى اربع سنين وميت في عقد فلان
 يرك من غيره ولا يبيع ما اوصى لابي يوقف قبل الموت
 اخر ان في يده على المذموم فان طهر قبله حيا فله ذلك وبعده يحكم
 بموته في مال يذم يوم على ذلك فتعذر عنه الموت ويعتبر ما بين
 من يبيع ما ربه الا ان وفي مال غيره من حين فخره فخر الموقوف
 له ان من يرك مورثه عند موته ولو كان مع المفقود وارث يجب
 به لم يخط شيئا وان انقص حقه اعطى اكل النفسيين كالحل **كتاب**
الشرع في عبارة من عقد بين المشتريين في الاصل والرجع
 وركنها في شركة العين اختلاطها وفي العقد المفقود المفسد له
 شرها في شركة العين ان يملك اشنان عينا يرك او يبيع لغيرها
 وكل جني في مال صاحبه فمعه لغيره حظ ولو من غير شركة بل اذن
 الا في صورة الخط والاختلاط وشركة عقد وركنها الا في الحجاب
 والمقبول وشركة كون المفقود عليه قابل للوكالة وعدم انقطاع
 كما شتر الدور اربع مسماة من الرتبة لاجلها وهي اما مضافة
 ان تضمنت وكالة وشركة وشسا واما مال وقصر فادع وشا فلا تضمن
 بين حر وعبد وصبي وبالغ ومسلم وكافر وكل موضع لم يقع المضافة
 لعقد شرط ولا يشترط ذلك في العنان كان عينا لا يباح شره
 وتضمن بين حقيق وشافعي ولا يبيع الا بطل المضافة او يرك
 متضمنة وما اشتراه احد ما يبيع كمشترى كما لا يبيع المله وسوهم
 وللبيع حطية ليهما شاشتهما ويرجع التكنيل على المشتري بمدة
 خمسة وان او على احداهما فله تخلف الاخر وكل من لم يرك لهما
 تجارة وعقبه وكذا له مال باع لزم الاخر ولو باع لزمه اركه وملك
 ان وبيع لاحدهما او رث ما تنفق فيه الشركة لا ما لا تنفق فيه
 لغرض وعقار مفارقت عانا ولا يبيع مفارقتة وعنان بغير

احكامات المعقود

المشتري والغوس النافذة والبر والنفقة ان جرى التعامل بها
وصحت به من ان يباع كل منهما نصف بر من نصف عرض ان خرجت
ولا تصح بآل غايب او من مائة كانت او غنايا وامعنان
ان تصحبت ولا تارة فقط فتصح من اهل التوكيل وان لم يكن اهلا
للوكالة وتصح مع التنازل في المال دون الدين وسكوت بعض
المال دون بعض وتختلف الجس كدنايه ودرهم الوصف
كبعض وسود وان تفاوتت قيمتهما والزوج على شرط وعدم الخط
وطالب المشتري بالعين فقط ورجع على من يملك حصته من اهل
من نفسه لا يشترط بملك المالكين او احداهما قبل ان يشرى
احدهما لانه يمكن ما لا يخرج فالمشتري بينهما ورجع على من
بخصته منه وان يملك ثم اشترى الاخر فله فان صيرها بالوكالة
في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطت الشركة ملك
لبناء الوكالة والا فهو لمن اشتراه خاصة ونفسه بالصفة
درهم مسماة من الزوج لاحدهما ولكل من شركى الغنايا
ان استأجر ويضع ويضرب ويرك ويسمع نقد من نفسه
لا الشركة والزمين والوكالة وتزوج المالك لو غنايا ولا يجوز
لها تزوج العبد ولا الاتفاق ولو قبل مال والخصم والقرض
وكذا الحكم كان اتفاق المال او تملكه بغير عوض وصح بيع مفاوض
من تره مناه تارة لا اقراره بدتين وهو ادين في المال فتقبل
قوله في الذم الشركة ولو بعد موت بعض القدي كالمشتري
الشرك بموت كمال نصيب صاحبه وتقبل اتفاق غنايا وان شرط
وصالح على ان يتقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما وكل يتقبل
احدهما على غيرها فطالب كل واحد منهما بالكل وطالب بالاجر
ويرا بالذم اليه والخاص من كل احدهما بينهما على الشرط
ووجوده ان عقد اياها مال على ان يشتريها بوجهها في بيعها

زوج
نفسه

بالنفسه ويكون كل منهما عتقا وموافقة شرط ويستحق الولاء والوكالة
أشياء اذا كانت مفاوضته والبرج على ما شرط من مفاوضته المشتري
او مائة لثمة **فصل** في الشركة التي سده لا تصح الشركة في الخطأ
واحتشاش والصلاد واستقاء وسائر مباحات وما حصل ان
مؤله وما حصله معا فلهما وما حصله احدهما باعانه صاحبه
ملكه ولصاحبه اجر مثلهما لهما بلع عند محمد وعبد الله يوسف
لا تجاوز به نصف مئة ولك والبرج في الشركة الفاسدة
بعد المال ولا عبرة بشرط الفضل وتقبل الشركة بموت
احدهما ولو حكاه بانكاره وفسخ احدهما اياها وجنونه
مطبقة ولم يترك احدهما مال الاخر بغير اذنه فان اذن
كل واحد منهما ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه وان اذيا
متطافا كان القهران على اثنين علم اذا صاحبه او لا كلامه
بإداء الوكالة او اذنع للخصم بعد اداء الامر بنفسه اشتري
احد المتطافين امر اذن الاخر ليطا في له بل في ولا يبيع
احد كل جنبهما ومن اشترى عبدا فقال اخر اشركني فقال
فعلت ان قبل القرض لم يبيع وان بعده فهو بغير نصيب
العين وان لم يعلم بالعين فبرعته العلم به ولو قال اشركني
فيه فقال نعم بغيره فبرعته العلم به ولو قال اشركني
بشركة الاول فله بغيره وان لم يعلم فله نصيبه وخرج العبد
من شرك الاول **فصل** في الشركة هو جسد العين على
ملك او اوقت والصعد بالمنفعة عند وعندهما جسيمة
على ملك المتقارن وصرفت منفعتها على من احب وبغيره
اوداة تجوب النفس ومعدا المال المقصود وشركة الانفاق
الخاصة كصدقة موقوفة وموعدة على المالكين ومخوذة
وشرط شرط ساير البرعات وان يكون منجزا والملك يزول

بقضاء القاضي المولى من قبل السلطان لئلا مالكا او الموت اذ
على ربه ويقتول وقتلها في حيات وبعد وفات مودعها المالك والتم
حتى يقرض ويقرض ويجعل حرة لمه لا تسقط واذا وقت يظل واد
ازم ومن المالك والمالك ولا يعار ولا يقرض واذا وقت يظل واد
الحاج بين الوقت والمالك لا يقرض عليهم ويروى ملكه
عن المسجد ثم جعله مسجد او شرط في الصلاة فيه وان جعل
تحت سواد لحيات جاز ولا يقرض فيها او فوضها وجعل مسجد
الطريق وغيره من ملكه لا يقرضه ويرث منه كما هو حال وشروطه
مسجد او ذات للصلاة فيه او كغيرها كروا يستغنى عنه في
مسجد اعلى الامام واثان ويدينه وعاد ال ملكه عند
وشروطه من المسجد وحصره مع الاستغنى عنها والرباط والبيرة
او الم يقرض بها مصرف وقت المسجد والرباط والبيرة او
مسجد او يقرضها به اخذ الوقت والبيعة وقتل من غير
الموقف عليه جاز لئلا يقرض من فاضل الوقت الا في
وان اختلف اذ لم يقرض الوقت انفسه وكرهه مع كل شئ
في جوارحه وقتل فيه تعامل كما في وقدمه وراهم ودانته
وقدمه ونحوه وسواء من غلته بغيره او لم يشتهط الوقت
وودا في غير شئ من لاس في ولم يشتهط الوقت ولو كان
على لئلا كغيرها في لئلا في لئلا في لئلا في لئلا في لئلا في
على ان اقتضى الاحتياط لاحتاج ولا يشترط من مقتضى
الوقت جعلها من الطريق مسجد اجازة لئلا في لئلا في لئلا في
مسجد لئلا في لئلا في لئلا في لئلا في لئلا في لئلا في
كرها في لئلا في لئلا في لئلا في لئلا في لئلا في لئلا في
عدم نزعها زمان جعل غلته الوقت لنفسه عند المال وشروط
الاستبدال او يبيع ويشتري بمشئ اخرى اذا اشأ

فاذا فعل صارت الزانية كالاولى في شرطها وان لم يكن شرطها لا شرط
واما بدون الشرط فلا يمكن الا ان القاضي يبي على ارض ثم يوقف ارضا
بدونها ان الارض مملوكة لا يبيع وان يوقفه على عين ان ارضا طائفا
وان لم تكن فمختلف فله المبيع في الوقت **فصل** في اهل الوارث
فباع فبيع ولو بعينه لا الوقت في مرض موصية فله فان خرج في الثلث
او اجازة الوارث تحذف الكل والايطلق في الدار على الثلث
الوقت **فصل** في اهل الوارث في الثلث او في الثلث او في الثلث او في الثلث
وقان ومقابرة ومسابات ومناظر ونحو ذلك **فصل** في اهل
شرط الوارث في اجازة فان اهل الوارث مدينه فله الثلث والثلث
يقتسمه مدينه في الدار وثلث يستمن في الارض ونحو
المثل لما لا يقل فلو رخص الاجرة لا يقتسم القدر ولو زاد على بقية
المثل قبل بقية ثانيا على الاجرة وقيل لا كذا ولا مقتضات والمستاجر
الاولى او من غيره اذا قبل اربا مائة والموثوق عليه لا يمكن
الاجارة الا بغير اذنه واجرة المثل بدون اجرة المثل لم يثبت
فانه كتاب اجرة من اجل حبيبه ومنه يفتى بالفضل في عقب عمار الوقت
فيه وتقبل منه ولو كان مملوكا لم يفتى بالوقت فيه اخفقت اصلا
في البيع والهدية على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال
واشهادهم لشهادة الاناث وان صدر حواي لا شرط في المبيع
وبيان المصروف من اصد وبعضه من حبيبه ينصب خصا على الكل
وقيل لا وهذا اذا كان اصلا الوقت بما يشاء وان قل ان ينصب
المستحق خصا في اثبات الوقت استثنى الموقوف مال الوقت اذا
لا يتحقق المقتضى للوقت ونحوه في ريبه ان الاجرة مات المودن والام
ولم يثبت فيه وطبقتهما من الوقت سقط كذا من قبل الماولانية
نصب القيم الى الوقت ثم لو فيه لم انقضى وما دام بطل احد

به پیش بدو ایام زیاده قائم نگردد باز در دایه و ستره و ایام قائمه
 و الاغله اشتری شیء و حصه و مات منکلا قبل عقد انقضای باج
 اسوة لغز با و لم یبقه فاباج احتی
 مع شرط فلتسایعین و لا حد لها و لغز ما فی مسیح ارضه
 نمده ایام او قبل لا اکثر غیره از مجوزان اجاز فی انقضه و مع ایام اجاز
 و ستره و صلح عن مال و کتایت و قطع و منق علی مال و نحو ما قال اشتری
 علی نه ان لم یبقه ثلثی ثلث ایام فاباج مع و الی ردول فان نمده
 فی الثلثه جاز و لا یخرج بیع عن ملک اشیا مع شرطه من ملک
 علی مشتری بقیمته اذ انقضه باذن انا بیع و یخرج من ملک مشتری
 مع حصار مشتری فی ملک فی یدها لکن تقبیح و لا یملک مشتری
 علی ما فاعها و لا یخرج شی من هذا الا ان یخارطها و مخرته نظر فی
 استحقاق ترک فی اجاز من لا یخار مع و مع جعل حصار و ان
 بیع لا انا اذ علم کونه معتد بکونه و بعض الحده و الا لیساق و لو بینه
 و طلب الشفعه بیا من مشتری اذ الا ان یخارطه و لو شرط مشتری
 و یخار لغز مع فان اجاز اما او تقض مع فان اجاز احد ما
 و عکس الاخر فالا یسقی الوی و لو کانها فاشتری حصاره علی بیع
 الفسخ و اجاده العقد بینها جاز باع عیدین علی نه یخار فی
 احد ما کان ففضل من کل واحد منها و عین حق و الا لا و لو کان
 الی ان مشتری و مع حصار تعیین یخار و ان الاربعه اشتری
 با حصار منی احد ما کتایت الاخر و کذا اخبار الرویه و العیب
 فایخرم البیع را مشتری عید امر رجلین صفیه علی ان یخارط
 علی فخر منی احد ما و ان الاخر مشتری عید شرط فخره اذ
 فخره فخره اخذ به کل ثلثه او ترک ثلاث شرایع علی
 انها فخر و عیب کذا شرط و انقول لکن فی الخی کا فی
 الاصل و المعنی مشتری حاربه با حصار و مخره و انما فی
 مشتری اذ فقال باج نیست می فاقول مشتری و باج

وطلبوا وقال ابيع عند رده كان حسن فبذل كمنه من عندك فانقول
للشترى ولو اشتراه من غير اشتراء كسره وجنزه وكان حسن
فذلك فبذل من يده ابيع رده عليه **باب خيار الغرر** هو
بذل من اشتراه الامارة والفسقة والصلح عن دعوى الخلل في شيء
بغير وجه اشتراط البيع كالمير ياه وان اشارة اليه او ان مكانه خط الخراز
وكان يبرده او اذراه وان مضى قبله ولو مضى قبله باع من الاصح
وبذل الخيار مطلقا بخبر الوقت وبشروط لغير علم ابيع ولا خيار ببيع
بالمير به ولكن روايته ما يؤذن بالمقصود كونه صبرة وورق ووايه
وكلاهما ظاهر بنوع مطوي وواحد دار وحسن شاة ثم ونظ شاة
ففيه موقوف مطعم لا خارج وارو حضا ورنة ومن في زجاج
وكن رذية وجبل بقم وشرا لار ويزر رسول وجمعة الاحي وسط
خياره او الشترى بجمس سبع وشه ووقه ووصف عقار او اذية
قبل شرايه ولو بعده ثبت له الخيار بها فبذل عالم يؤخذ منه ما يلزم على
المشتري من قول او فعل ومن رأى احد يبيع من فاشتهى انما رأى
الاخر فذكر وقال له الاخر وجده ولو اشترى ما رأى فاصفيا
لشرايه على ما يات به رية وقت فلا خيار له الا اذا تغير رأى انما يانفع
ابيع بعينه فاشترى الباقى ولا يبرده فله ان يرد ان سئل عن احد
عقره لاوا يتكلم للبايع او اذا اختلف في التفسير له المدة فبذره
وان عبيده فلكم شترى كما لو اختلف في الرواية اشترى عدلا فبذل
من ثوبا او ذهب وسلم رده بخيار ربيع لا رذية او شرط
باب خيار العيب من وجد عيبا في شيء من الثمن عند التجار
احظه بطلان الثمن او رده كالا باق واهول في المراضة والسرقة
وهما مختلفان صغرا وكبرا والخبثون وهو لا يفسد بها والخبز والذرة
والزنا والتمولع منه فيها الا ان عيش الما وان فيه او تكون
الزنا عادة له والكفر فيها وعدم الخيض والابيض فحاشه والسكان

بالبيع القديم بعد زوال الحادث كذا يبيع عيش الغراب عند الحاجة
 ويطعمه عند الحاجة يهلك على المشتري ان اذ اقصى بالبرء على ما بعد
 فقبل المشتري او قطع سبب عند البائع والمقطع واحد كذا يبيع
 السبع ينسب الى البراءة من كل عيب وان لم يسم ويبدل فيلزم
 والحادث قبل القبض فله ان يرد عيب ابراء من كل اداه فهو على ما كان
 الباطن وما سواه من من اشترى عبد اطفال لمن سواه اياه اشترى
 فله ان يبيع به ولو يتيق السبع فوجده به عيبا رده على بائعه ولا ينعى
 اقراره السابق ولو عينه لا فله ان يرد عيبا فاشترى من من اشترى
 وباع فوجده اطفالا لا يرد به كاسبق من الاقرار بالميراث
 انه ابقى عنده اشترى جارية كمالين فاشترى صبي له ثم وجده
 بها عيبا كان له ان يرد ما كانوا سبقت بهما قال المشتري ليس بها
 اصغر زائدة او خوة مما لا يدع ثم وجده به ذلك كان له ان يرد
 باع بعد اقبال يريث اليك من كل عيب به الا انما في فوجده
 كذا فله ان يرد ولو قال الا انا فوجده اجمالا فاشترى قال المشتري
 البائع او يرد او استولد الامة او هو من الاصل وانكرا البائع
 حلف فان حلف فحق على المشتري بما قاله ورجع بالبيع ان علم
 به حق فو قال باع وهو ممكن فلان تصدق واخذه لا وجده المشتري
 فغير مخرجة من الامام او امينه عيبا لا يرد عليه بل مغرب الامام
 ولا ينعى فادار عليه بعد ثبوت بيعه ويدينه الف المرد ويرد
 انفسه وانفسه ان يرد وجده بشعره عيبا واراد المرد به فاشترى
 على ان يدفع البائع الدرهم الى المشتري ولا يرد عليه جازا على
 العكس لارضى او قيل ان يبيع بزم الموكل ان كانت البع مع العيب
 يساوي العين والالا **باب في بيع العيب** بطل
 بيع ما ليس بالمال كالهبة والمواليع وهو المعلوم كسبع
 حق العقل والمعتدين والماليع والشيخ وسج امة يتبين انها بعد

العيب

القديم والدين والشعر والمال من عند المالك من غير اذات
 عيب وكذا انما لو من دار والا لا حدث عيب انما عند المشتري
 رجع ببقائه وله ان يرد بغيره البائع اشترى ثوبا فظهر فاعلم
 على عيب رجع ببقائه فله ان يرد كذلك لو اشترى جارية
 فوجده فوجدها فاسد الا كما لو اشترى امراة بعد اقلع
 فظهر فظهر او صفة اولت السويق يمين فاعلم على عيب
 رجع ببقائه فلو باع في هذه الصور بعد روية العيب او مات
 السيد او اشترى او كان لها مال فله او بعضه ولو اقلع على ما
 او حلفه لا يرد في ثوبين ويطبخ ففسده فوجده فاسدا يستغنى بطل
 فحقنا ولو لم يستغنى به اصلا فله كل انش باع ما اشترى ففسده عليه
 عيب رده على بائعه ولو رده عليه بقبضه بعد قبضه ولو ردها لا
 او على عيبا بعد قبضه الجميع لم يجبه على دفع الف من يبيع من او حلف
 بالبيع وان ادعى غيبة شهوده دفع ان حلف باعه ولو لم يبيع
 بنكره ادعى اباها لم يجف باعه حتى يبرهن المشتري انه اباها
 عند فنان يبرهن حلف باعه بما اثنى قطا استحق بيمين المبيع
 فان قبل القبض فغيره انكرا وان بعده حلفه بيمينه لا يبرهن
 فان قبض احداهما دون الاخر حكمه حكم ما قبل قبضتها وهو على الشرطي
 فهو خاصم ثم ترك ثم عاد وخصصه المرد والنفس والركوب
 والمد او اذ عيب لا الركوب كذا او اشترى العلف او اشترى
 ولا يرد منه احتلن عند الفاضل ان عدد المبيع والمقبوض
 فالقول للمشتري اشترى عدي من ثبوت وقبض احداهما ورجع
 بالآخر عيبا فاشترى اوردتها فوجدها رده العيب وجده
 فاشترى ثوبا او زينا ووجد عيبا فبان له ردها واخذه
 اشترى جارية فوطئها او قبلها او مسها فاشترى ثم وجده عيبا
 لم يرد ما مطلق ورجع بالنقصان الا اذا اجلها البائع ويعد والار

وعزو والامال لا يج من يزيده ولا ينقص من ينقصه وفي يوم من
الاول كان يحيى بن يحيى كرم الله وجهه في احد المنازل وبعده من رده
بسبب خلاف الكثيرين والارواحين وكان في ذلك اليوم في مجلس
في الميراث والغنائم **فصل في الغنائم** هو من تصرفت في
في غنمه بعينه اذن تسمى للاصرف صدرته ولا يجوز مال ولا غيره
اخذت موقوتاً وقد بيع مال الغنم وبيع العبد واصحاب الغنم وبيع مال
من فاسد عقل غير رشيد وبيع الموهون والمقتاتج والارواح
في مزارعة الغير وبيع شئ من ماله وبيع الحرمة والبيع ما لا يباع
والبيع حلق والمشتري اذا ابيع مثل ما يبيع ان اس به او غلبه
به فكان وبيع الشئ بغيره وبيع ذكراً بالانثى وبيع الغائب
وقبل قبول الاجازة او الكان ابيع وانشترى والمبيع قابلاً
وكذا العن لو عرض له صاحب المتاع ايضا واخذ العن او طمسه
وقوله نعم ما صنعت احسنت واحسنت وبيعة العن من المشتري
والصدق في عليه اجازة ولو لم يكن فيه رد يسمع ان يفسد في
ملكه فاجاز ولم يعلم مقدراً العن فلا يملك وبيع العن اياه
مشتري من غائب عدا فاشترى اياه فاجاز المالك او ان الغائب
يعني ان ينفذ ان اذن العن او طمسته به عند شئ من فاض
ارشاد المالك وبالله والعن قبل الاجازة والصدق ما زاد على
جفت العن وهو ما يباع بعينه بغير امره من غير المشتري على ان
يبيع اورب العبد المملوك به بالبيع واراد ر المبيع روات
الواقام البينة انه يباع بغير امره من غير المشتري بل
ان امره يبيع ما من ر المملوك به بالبيع ووافق عليه
المشتري انتقص ابيع في حقه ولا في حق المالك ان كان له ما يباع
منه بغير امره ثم اعترفت البائع بالبيع والعن المملوك لم
يضمن ان يبيع المالك ان كان من المالك اخطأ

العقري

الاقالة هي رفع اليد وتقع بغير إذن صاحبها أو أحد ما يستعمل
 كل شخص ومنكرته وتناكرته في حقها وبما يتعلق بالبيع وبما يترتب
 على قبض الاقالة المثلث ولو فعلوا وقع الاقالة المثلث في حقها او لا
 لا يترتب في حق المتناكرين فيها من مبيعات المتعطل بطلانها
 البطلان يقع بغير الاقالة الاولى وبما يستعمل الاقالة اذا باع المشتري
 بغير الاقالة او بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 خلافه بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بيعه بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 من بعد الاقالة بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 كيد ووزنه وبيع في حق ثالث فلو كان البيع عقاراً لم يقع بغيره
 بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 للموهب الرخي او اذا باع الموهب للموهب الرخي او بغيره او بغيره
 والمشتري اذا باع البيع من اخر قبله ان كان له البيع بغيره
 من بالقبض او اذا اشترى بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 عليها الطول ووجهه بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 في يده لم تستطع الرضاة ويمنع صحتها بطلان البيع بالقبض والقبض
 بعضه بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 سواء على المشتري بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 العبد يد المشتري وغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بطلت فقلت يد العبد المشتري واخذت ارضها ثم تعاقبها لا يثبت
 ولزم جميع الثمن ولا شيء بالبيع من الارض ان عاينها وقت الاقالة
 وان ظهر عالم خبرين الا في خبرين منها او بغيره او بغيره او بغيره
 فلو كانت الاقالة بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 والمراد بالبيع بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 وافضل والاول بغيره بغيره الاول وشرط صحتها ان يكون العوض متبلياً

۱۵۴۲

او مولا المشتري والربح معلوم ويعلم الى راس مال اجر النصار والعهد
والطراز وانفس وحمل الطعام وسوق الغنم وادارة العسل والخطا
وكسوة واجار السباد المشروط ان العهد يتحول قام على كذا او لا يتحول
اشترى ثا اجر الطبيب والادوية والمرأى ونفقة نفسه وحمل
الاقاق وكرايت المظف وما يورثه في الطريق من الظلم الا اذا جرت
العادة بخلافه فان شرطه بزيادة ما زاره البهريان او سكر له
اخذة بكل ثمن اوردوه ولا حظ في التولية وان ملك المبيع قبله
او حدث به ما يمنع الرد ولا يبيع الغنم وسقط جنازه مثله ثانيا
بعد بيعه بربح فان ربح طرح مارج وان استغرق ثمنه لم يربح
ربح سيد اشترى من مادونه المستغرق ويندر ثمنه على اشتراك
المادون كعكسه ولو كان مضافا بالانصاف باع مارج رب المال
بثلث عشرة ونسب مارج بايان انه اشتراه طعنا فغيب عنه
بالتعجب وطى الثيب ولم يثقها الوطى وبيان بالتعجب وطى
اشترى امة ماتت شللة وبلغ بربح ما يبيع بايان خبر القسمة
فان ثمن فعله لزمه كل الثمن وكذا التولية في رجل اشترى امة فقام عليه
او ايا اشتراه ولم يطل المشتري بكم قام عليه فهد وكذا المراجعة
وجزوه على مجلسه لاراد بغيره فاشترى على ظاهرا واية ونسب
بالردان غرضه والا لا يبيع بغير المبيع عند ما يمتد
فخرج عتار لا يفتي بملكه قبل قبضه المبيع منقول بملكه
والانصدق به وانما اشتراعه من غير المبيع على المبيع ولو ودية
من المبيع قبل قبضه فقبضه لا يفتي بملكه المبيع ولو باع منه فقبله لم يبيع
اشترى مكيلا بشرط التكيل حرم بيه والكله حتى يكيله وطلب الميزون
والعهد وغيره الدرهم والدرناشير وكمن يكيله من المبيع
بغيره بعد المبيع لو كان ثا جاز المتصرف فيه قبل يكيله او ورنه
لا الدرهم وان اشترى بشرط الا اذا اوفى وكله وبلغ ثا فمكونه

وبار انصرفت من الثمن قبل قبضه تعين بالتعيين او لا وكذا الحكم في كل
ورق قبض قبضه كره وضمن متلف سوى صرف وسد الزيادة
ثا ان قبل المبيع وكان المبيع قايما والمظف منه ويحقان باصل العهد
والزيادة في المبيع ان قبل المشتري ويحق بالعهدة فلو كانت قبل
قبضه سقط حمله من الثمن ولا يشرط للمزاداة وانما قيام المبيع
ويصور المظف من المبيع ان دين وان عينها والا يستحقا يتعلق
بما وقع عليه العهد والمزاداة وانما مزاداة كل من الا العرش
الا اذا اوصى بان يترحم من ماله القاديا الى سنة او اوصى
بما جيل قد مضى على رايه بسنة **باب في القرض** هو عقد
بمظف مخصوص يرد على دافع مال مثلي لا غير مثلي ومثله وضع في مثلي
للقبضه فبيع استقرض الدرهم والدرناشير وكذا الماكة والوزون
او بعد مثله بامضاع استقرض جوا وبينه وفيه يستقرض من
الغرض ليس الربا بيه والعدل كسددت فخله فيها كاسدة لا يفتيها
استقرض من طعاما بالقران فاخذه صاحب العرش بمكته فغلبه فغلبه
بالقران يوم اخره عند الثاني وعذاته ان ثا يوم اخذتها وتيسر
عليه ان يربح الى القران فماتت طعاما ولو استقرض الطعام فغيره
فغلبه العرش في طرد الطعام فبطل فاقضه الطاب بمكته ليس له
جس المظف وبوامر المظف بان يورث له حتى يقض طعامه في
البلد الذي اخذ منه يستقرض ثا ثمن امواك كسلا او زنا فتم
بشخصه حتى انقطع فانه يجر صاحب العرش على ما جاز من المشرط
ان ان يرا احيا على اتمه ويملك العرش من ثمن المبيع عندهما اعرض
صيا فاستقرضه المبيع لا يضمن وكذا العتوة ولو عدا المجرر لا يوفى
به بل العتق وهو كالمزاداة استقرض من اخر درهم فانا له المقترض منها
فقال المظف انما هو مال فانا لا مال على المظف من العرش لا يتعلق
بالمايز من المشرط فانا سددتها لا يبلده ولكن يغيره بشرط روي اخر

في عقد الطعام

فلما استمر من الدار لم الكسوة على ان يودي حيا كان باطلا وكان عليه
مشا بقين **الرواية** نقلت من غير غرض
شرقي مشروطا لاحد المتقاعدين في المعاد ومنه قوله القدر مع النفس
فان وجد اكرم النفس والسيادان عدما حلا وان وجد احد منهما
حالا فنزل وحرم النشأ فم يبع كيلي وورثي من متفاضلا ولو علم
معلوم كيم وحديد وحلها ماغا واما معيار شرقي فمستحسن فمستحسن
بتنا حزين وليس فليس باهنا واما مرة شريين وورقة من ذهب
ومغنة تما لا يدخل تحت الاوزان كبندلها كيم على كونه كيم او ذنبا
فمركب تلك ابراهيم يبع حنطة بطنه ووزن كوكبا وجماديه
او قنطرة بنفثة كيم لا يبع النساءى واما لم يبع عليه قتل على التوفع والمعتبر
تعيين الربوي في غير صرف بلا شرط فمستحسن وجيد حال الربا ورويه
سوادع فمستحسن او يد راهم او ذنبا فمستحسن او ذنبا فمستحسن او ذنبا
يبع لم يوان ولو من جنسه وكما يمس بطن وغز ان يطلق كيم فمستحسن
بفضل في الامم ورطب برطب وبشر مشا لا وعنف بزيه كذالك
وخرم غنائه جفنها بيجش ولين مبرو غم وحل قتل نفس عت وشم
بطن بالية او بغيره او ذنبا متفاضلا والدين بالمجن لا يبع
الربوي فمستحسن او ذنبا متفاضلا والدين بالمجن لا يبع
يحل حتى يكون الميراث والحل كشرهما في الميراث والسمسم وبشر
الخز وذنبا وعيدوا ولا ربا بين سبيد وعبد او الم يكن وشم
مستحسن فمستحسن وكسبه ولا بين متق وضمين وشركي غنائ اذا
تبايعا من مالها ولا بين حزن ومسلم له وشر مسلم ودار الحرب
ولم يباع جركن **الفتوى** اشتري شيئا فمستحسن او ذنبا
لا يذ حله العفو ولو قال ليجل في مال يبع عليه وكذا لا يذ دخل شبرا
منزل ان ليجل في مال او كسبه او قتل قليل او كسبه جوفه او منه
ويع خل مشرا ودار وان لم يذ كشر شيئا ككثيف وبشراني وان تباراني

في جفنها والبرستان الداخل والخارج الا اذا كان اصغر منها والطلقة
لا تدخل في بيع بيت او دار مع وكذا المرافق لا الطريق والميسل الشرقي
الاجر كل حتى يخلات الاجارة والبرهن والوقف ولو اقر بدار
او ضا على ما او اوصى بها ولم يذ كشر شيئا فمستحسن او ذنبا
الطريق **الاستحقاق** الاستحقاق بوان مبطل فمستحسن
كالعقود ونحوه وما قبله لا الاستحقاق بقاتل لا يوجب ائتمن العقد
والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلق الكسوة فلا يبيع وعوى
الحكم منهم بل وعوى الشرا ولا يبيع على بايعه ما لم يبيع عليه ولا على
الكسب ما لم يبع على الكسوة لانه والحط بوجبه وحل واحد من ائتمن
الرجوع على بايعه وان لم يبيع عليه ولا يبيع على الكسب ولو جاز ائتمن
على الحكم بالخبر الاصلية حكم على الكافة فلا يبيع وعوى الكسب
وكذا العتق وقروعه واما في الحكم المورث من الشرا لا يبيع
والعتق بالوقف فمستحسن كالميراث وحل ما هو المختار ويثبت بوجع الكسب
على بايعه بقتن اذا كان الاستحقاق بالبيعة اما اذا كان بالقر الميراثي
او بغيره او اقر او كسبه المشتري بالفسوخ او بغيره او بغيره
حجة متعدية لا الاقرار فمستحسن ببيعة والرب ببيعة ببيعة
ولا بشرط التقاضا يدوان اخرها لرجل ولومع اشت قض
وعوى الكسب لا الحرية والنسب والطلاق فمستحسن او ذنبا
فاما عتد فمستحسن او ذنبا حرق في كان ابا يبع فاضل او غايبا
عقبة مبرو فمستحسن او ذنبا على العبد والاربع المشتري على العبد والعبد
على ابا يبع بخلاف الميراث باع عتد الميراث من اذ وقف فمستحسن
ميرور فمستحسن او ذنبا لا المشتري شيئا ولم يبعه حتى ادعاه اذ لا يبيع
دعواه يدون حضور ابا يبع والمشتري لا يبعه بارج العقبة
فلو قال المشتري فمستحسن او ذنبا فمستحسن او ذنبا فمستحسن او ذنبا
كانت ماله من مستحسنين لا تشفع المقومة العفو يكون ملك الغير

لا يمنع من الرجوع عند الاستحقاق لا يحكم بحل الاستحقاق بشهادة
الكتاب كذا قبل لا بد من الشهادة على محضه كذا اما هو قبل
الشهادة والوفاة والرجوع في دعوى في مجهول او اما هو على
دعوى جعنا روكا العوض وبسببنا فخذ حصة العوض مجهول وعدم
استحقاق حصة الدعوى فمقدرة رجع بمسند في دعوى على ان استحقاق
شي منها **السلم** هو بيع اجل عاجل وركنه
ركن البيع وبيعه صاحب الدرهم رب السلم والمسلم وبيعه
الاجر السلم اية والخطبة مثل السلم فيه وحكيته الكفاية كالمسلم
اليه ولرب السلم الف والسلم فيه ويقع في امكن منبسط صغرة
ومعرفة قدره كالمسلم وموزون **مكس** وعدوى متقابل وبيع
وليس ولبن واجر عيدين معينين وادعى كسب بين قدره وصفته
ورقة ووزنه ان يبع لان متفادى بسيطه وبيع وهو في امكن
طبع وطري حين يوجد وزنا لاعد او لسفارة اكل وزنا وكذا ابي
جوان والرافد وطب بالخرم وركنه بالجزء الا اذا طبع بالاروي
المنزاع ويومهم وقررت الاضمار للاروي ابيع وزنا ومنتقطع
ولم يوافقهم وعلمه وكما ولوزن ووزان مجهول وبيع فيه
وعرف غلته **عين** الا اذا كانت النسبة بين الفاعل والخطبة
فيلدونها ومنتقطع بيان جنس ونوع وصغر وقدر واجل
وما قد مره ويحل ثبوت السلم اية لا يثبت رب السلم جنس قدره
شركه حاله وقد راى ان مكس وموزون وعدد وحكيه قد كانت
ومكان الا انها فيها كمال شرط الا انها في مدته فكل هذا كما سألته
صلى الله عليه وآله في حكمة من يري ما لا يحل له كسبه ولا يفره وسفارة
لنوعه لا يشترط فيه بيان مكان الاضمار او طبع حيث شاء اوليين
مكانا تعين في الامر وقضى راس المال قبل الافتراق وهو شرط
في علمه الصريح لا شك النفاذ بوصفها وتوان كالمسلم اية قبض

[illegible]

لا استباح والذي لا يملك من بيع غير المحرر والمحرر ومدة
 لم تكت خفاؤها وبيع شراره مباحا لا مباحا وبيع على بيع
 وعلى بيع المشتراة قبض لا يملكها فلو اشترى ببيع بطن النكاح في
 المختار اشترى شره وغاب قبل القبض ولقد اثنى عليه معروفه
 فاقام بايعه يمينه اذا باع منه لم يبيع في وينفان بطل كمانه وبيع
 وان شري اثنان وغاب واحد فلهما ضرر وبيع منه فلهما يمينه
 حتى يفتقر شره ببيع باع مثقال ذهب وقيمة نصف وفي باع
 من الذهب والفضة من الذهب مثاقيل ومن فضة
 وراهم وزن بسبعة ولو قبض من ثوبه ان جدها بطل او نفق
 او انتفى فهو قضا ولو فزع او باع في ارض او منكب
 فيها نفق فهو الاخذ الا اذا اربا ارضه لا تك او كان صاحب الارض
 قريبا من السيد بحيث يقدّر على اخذه ولو عديده فهو صاحب
 الارض وكذا السيد يعلق بشكبه نصبت للثبات وورهم
 او سكر بشر فوقع على ثوب لم يعد له ولم يكت ما يطل بالشرط الفاسد
 ولا يبيع تعلقه ببيع وقيمة والاجارة والاجارة والرجوع
 والصومع مال والناظر امن الدين وعزل الوبخل والاعتكاف
 والمزارة والمعاملة والاقرار والوقف والتحكيم وما لا يطل
 بالشرط انفسا العزم والحب والصدقة والنكاح والطلاق
 والخلع والعنف والرجوع والايضا والوصية والشركة والمضاربة
 والاحتيا والامارة والوكالة والوكالة والوكالة والوكالة
 واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والعلم من لم يعد
 والمزاج وعقد الذمة وتقليق الدب والحب او في الشرط
 وعزل النكاح وما يبيع امانة الى المستقبل الا جارة فبها
 والمزارة والمعاملة والمضاربة والوكالة والوكالة
 والايضا والوصية والعفا والامارة والطلاق والعقاق

والوقت

والوقت وما لا يبيع اضا فذا يبيع واجازة وقيمة والعقصة
 والشركة والحب والنكاح والشركة والعلم من مال والايضا
الصدقة ببيع الف الف ببيع الف الف ببيع الف الف
 او بغير جنس ومشتراة الف الف والقبض ان اذ اجازة وان
 اشترى جرة وصيانة والاسطر الطابقين فلو باع احداهما بالشرط
 جازا او بغيره يتأبى فيه مع ولا يتعين ولا يفسد بخلاف الشرط
 والاخذ وبيع مع استطلاعي الجاهل بغير جنس الف الف و
 ينقض فيه فله لا ينصرف في من الصدقة فله فله
 وما رايد رايهم واشترى ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع
 ائت وورهم مع طرق قيمة الف الف الف الف الف الف الف الف
 بالعين الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 بغيره كمانه وقيمة منسبين فانه من الف الف الف الف الف الف
 فله من ثوبه فان افترقا من بغير قبض بطل في الحلية فله ان
 يخلص من ثوبه وان لم يخلص بطل اصله ومن باع الف الف الف
 او ذهب وقيمة بعض منه لم افترقا مع فله قبض واشترى كالا
 ولا خيار للمشتري خلاف هلاك احد العبدين قبل القبض وان
 استقر بعضه احد المشتري ما بين تسلطه او رد فان اجاز المشتري
 قبل قبض الحاكم العقد جاز العقد وكان الف الف لا اخذه البائع من
 المشتري وبطل الماد المبيعة فاجد الاجارة وبطل العاقبة
 وكذا للمبيع تتعاقب حقوق العقد دون الجيرة ولو باع قطعة
 مفرقة فاستقر بعضها احد ما بين تسلطه بلا خيار لو بعد قبضها
 وان قبل قبضها فله الخيار مع بيع ورهمين ودينار ببيعهم
 ودينار ببيعهم ودينار ببيعهم ودينار ببيعهم ودينار ببيعهم
 احد عشر ورهما ببيعة ورهم ودينار وبيع ورهم ودينار
 ثلثة بدينارين ودينارين ودينارين ودينارين ودينارين

فبها فله

من أي له ديار بها وجنة مطلقة ان وقع الدنيا وتخاصا
العشرة بالعبادة وما غلب فيه وذهب الفتنه وذهب الفتنه
بيع الخالص به ولا بيع بعضه بعض الاشياء وياورنا والبيع
الاستغناء بها الا ورننا وانما بغير العشر فما في حكمه ورض
فصحيه بالخالص ان كان الخالص كثر ويجوز تسلسل بشرط
استغناء في المجلس وان كان الخالص مثله او اقل منه ولا يري
فلا وجوب لتعيين بالتعيين ان راجع والاعتين به والمبايعه
والاستغناء عما يروج منه ورننا او عدوا او بها والمساكن
كتاب العقيقة في مباح واستغناء من وفي الصفت كتاب
عشر اشترى شيئا به او بفلس نافع فليس قبل التسليم
بطلان كالمواضع وحده اكساده ان تترك المعاملات بان
تخرج الباطن وانا نطاع عدم وجوده في السبق وان وجد
في يد الصارفة في البيوت ولو وقعت قيمتها قبل القبض
فما بيع على حاله ولو غلبت قيمتها وازدادت فكله لك البيع على
حاله ولا يملك المشتري والمطالب بقدر ذلك العيار الذي كان
وقت البيع ولا كل باع متاعا بغيره فانه يدر ايهما معلومة
واستوفى فاكسدت قبل وقفا الى رب المتاع لا يفسد البيع
وجو البيع بفلس نافع وان لم تعين وبالكسادة لا حتى يفسد
ويجب رد فلس العزم اذا اكسدت اشترى شيئا بنصف دينار
فلسه وبيع عليه فلس متاع بنصف درهم وكذا اشترى درهم اربع
وكذا اشترى درهمين ففسد درهم واحد ففسد درهمين ففسد درهمين
ميرضا وما فقال اعطى بنصف درهم ففسد درهمين ففسد درهمين
وجو انا موال كثر من بطل حال وهو استغناء ان وبيع بكل
حال كاشاب والدواب ولمن من وجهه من وجهه من وجهه
كالشبهات ومن حكم عدم اشترائه وجوده في مكاله العاقبة

عند العقد وعدم بطلانه به كما ويرجح الاستبدال به في غيره
الصرف واسلم وحكم البيع خلا في الكل واسمى به في العلم
كتاب **البيع** على من نفعه ان ذمة في المطالبة
مطلوب ركنها ايجاب وقبول وشروطها كون المكفول به مقدور
التسليم وفي الدين كونه صحيحا وحكما لزوم المطالبة على الكفيل
واصلها من هو اهل الاسترخاء والمدعي بقول له والمدعي عليه
مكفول عنه وانفسه او اهل مكفول به ومن له ذمة المطالبة
كفيل وكذا له انفسه بتفقد بكتبت بنفسه وعونها عما يعجز به
عن بدنه وبضعة وبشعة وبمئنة او على او الي وانا في عزم
او قبيل وانا ضامن حتى يجهل او يكتفى وقيل لا لعدم بيان
المقصود به كما في انا ضامن لمؤقتة او اقل ان ذمة بام
كان كفيل بعد الثلثة ولا يطالب في الحال به يعني وان شرط
تسليمه في وقت بعينه احضره في ان طلبه فان احضره والا
ففسد الحكم فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ان ثبت
ذلك بتدقيق الطالب او ببينة اقامها الكفيل وبه البوت
المكفول به ولو عجز او يموت الكفيل لا الطالب وبه فقيه
المن كفل له حيث يمكنه فاحضره وان لم يقبل اذ اوفت
ايك فانما يبرئ ولو شرط تسليمه في مجلس القرض سلمه فيه
ولم يحزن في عجزه وكذا ابرأ بتسليم المطلوب بنفسه وببينة
وكيل الكفيل ورسوله من شئ كنه فان قال ان لم اوفت
به عند اتمه ففانما لم اعطه فلم يوفت به مع جزمه عليه او ب
المطوب ضمن الحال ولو اختلفا في المواظفة فاقول لا طالب
والحال لا لزم على الكفيل او على من اقره ما يردن لم
ببينة فقال جلي ان لم اوفت بك به عند اتمه ففانما لم اعطه
به عند اتمه ففانما لم اعطه ففانما لم اعطه ففانما لم اعطه

الكفيل بنفسه في حد وقود ولو اعطى جاز ولا جسد في ما حتى يشهد
شاهدان مستوران او عدل ومن لا مال له لا يتبع به ولو جسد لا
او الكان ونساجها وهو لا يستطاع الا بالاداء او بالمال لا يتبع
به الا الكفيل بكنهه عند الفان وبالك عليه وبما يتركه هذا البيع
وما يابعت فلما نفعل وبامضك فلان نفعل او نفعلت بشرا
صحيح لما لم يوان استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء ان قدم
رئيس وهو يتكفل عنه او تقدره ان غاب رئيسه عن المعسر
ولا يقع بخوان بيت الرميح او جاء الخطر ولا يقع ايضا بغيره له
الكفيل عنه بغيره له المكفول له بخوانه اب على ان س او واحد
سهم او ذوات للنفاس او واحد منهم عليك نفلي ولا ينشئ حد
وقفا ولا يحمل داية معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين
مستأجر له ومبيع ومهر مومن وامانة وقسم ونحوه مخصوصا
ومعتمدا على يوم النثر او مبيعا فاسدا او بياض لول ان مجلس
العتق ولو اجترعها حال غيبة الطالب او كفيل او ورث لم يجر
عنه مع وعن ميت نفلس وبما لئن لم يفل ولو لم يفل المال به
ولكنه يجر بمن مشرك وبالعهد والمفاس ولو لم يكن بامر
رجح باؤى عليه وان بغيره لا ولا يطالب كفيلان بالاقفال ان
يؤدى عنه فان لم يؤد لزم واد اجبته له جبهه وجرى
بأداء الاصيل ولو اد الاصيل او اخر عنه برى الكفيل
وتأخر عنه ولا يتعكس او اد اهل على الكفيل بيوته لا اهل على
الاصيل كما لا اهل على الكفيل او اهل على الاصيل به صلاح
احد ما رب اقال عن الف على نصف بر او اذا استقر
براة الكفيل وحده فمبدا هو دون الاصيل صلاح الكفيل
الطالب على من يبريه عن الكفيل لم يبرعه ولا يجب اكمال
على الكفيل قال الطالب بكفيل بربيت اليك من المال رجح على

هذا الحديث في الكفيل بربيت اليك من المال رجح على الكفيل
في الكفيل بربيت اليك من المال رجح على الكفيل
في الكفيل بربيت اليك من المال رجح على الكفيل
في الكفيل بربيت اليك من المال رجح على الكفيل

الطبر

المطلوب او كانت الكفيل بامر له ون بربيت او ابر اليك لا خلا لالان
يوسف في الاول وهذا مع غيبة الطالب ومع حضوره يرجع اليه
في البيان ويطلب تعليق البراة من الكفيل بما يشترط لا يبره الاصيل
ما ادى الي الكفيل وان لم يعط طابره وان رجح بطابره لم يبره
وهو فيما يجهل بالتحسين امر كفيله ببيع العينة نفعل فالببيع
لكفيل والبريخ عليه لا الامر كل ما ادى اليه او نفعل له او ما
لم يبره لطلب الاصيل فله من الذي على الكفيل ان له على الاصيل
كذلك المبيع وان يبرهن ان له على زيد الغائب كذا او يبرهن
تضييق الكفيل ولو زاد بامر نفلي عليها كذا بالبركة تسليم
ككاتبها وفيه في صك فيه باع ملكه او باع بغيره نافذا بالمال
شهادته في صك ببيع مطلق كوكبت عليها وتعليق قدرها
قال منعتك لك الي شهر قال الطالب حال قال قول له من
وعكسه في على مائة الى شهر او اقل الاخر حاله ولا يبره
ضامن الدرك اد الاستحقاق الببيع قبل الفقه على ما يبيع
بالمن مع ضمان الخراج والرجح به وكذا ان السو اليك الشبهة
قال لاخر اسلكك هذا الطريق فاذا من منك واخذت له
لم يضمن ونوقال ان كان مخرفا واخذت ما كان فانما من يضمن
دين عليها لاخره وكفيل كل من صاحبه جاز ولم يرجع
على شريك الا ما اداه رايه اهل الفقه وان قلنا من رجح
بالنفاق وكفيل كل من صاحبه فادى رجح نصفه على شريكه
او بالكل على الاصيل وان امر الطالب احدنا اخذ الاخر
لكه ولو فترق الفنا وشتت احدنا فترق اياها فترق
بكل الدين ولا يرجع حتى يودي اكثر من النصف كات عبده
كاتبه واحدة وكفيل كل من صاحبه فادى احدنا رجح نصفه
ولو اتفق احدنا مع واحدنا فاشتريت من لم يبره فان اخذ

[illegible][illegible]

فيلسوف التلويح الحظوظ ما لم يدر

وهذا الكتاب الحكيم وقرأ عليهم وفتح عليهم وسلم اليهم بعد ذلك
 من انهم باطن فكان على ظاهره لم يبين في الاصل الى المكتوب
 اية نظر الى حقه ولا يبيد الا بغيره الفهم وشهوده ولا يدرك سلام
 شهوده ولو كان لم يبين على من الا اذا اقر الفهم على ما في اليهم
 فكانت كتاب الامان حيث لا يحتاج الى بيته ولا يدرك سلامه فبشر
 اليهم بين الشاخصين كاشفاً على الشاؤفة ويبيد موت الكتاب
 ومعه قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل الشاؤفة
 واما بعد ما قلنا في جنون الكتاب وروى عنه في العقاب فانه يبيد
 بعد الشاؤفة وموت المكتوب اليه الا اذا اعم بعد شخص بظلال مانو
 علم اليه الموت الفهم والكتاب يبيد كالتفاهيل ولا يقبل من
 محو من قاض مولى من قبل الامام بملكه لغيره كمن بال ان من قبل
 اليه من نقابة المسلمين فيحصل ان قاض بعد قاضه المكتوب لا يقبل
 والذات تقضي في غير حقه وقوة من رفع الى قاض اخر فاحضاه ليس بغيرة
 والذات تقضي نائب الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة
 القضاة او كونه الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة
 القضاة او كونه الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة

باب شوقي

يبيد في سنده او يثبت كونه بالارض الامم او اهل كرايته بمسقطه يثبت
 منها مثله بغير تافهة يبيع اهل الاول من تقع باب في التصديق
 يستدبره كمن في طرقاته لا ولا يبيع من تصديق ملكه الا اذا
 كان الضمير بينا او في غيره وقت قبضه يبيد فقال جميعها
 فاشترتها منه ولم يقبل ذلك فاقام بينه على الشرا بعد وقته
 قبيل وقته لا توادى او لا تادى وقف عليه ثم او عاها لنفسه واما
 بغيره من نفسه لو ادعى الملك او لا ثم اتوقف حبس فلو ادعاه
 نفسه بغيره ومن قال لا ثم اشترى من يده الا انه وانكر
 لم يبيع ان يطالب ان ترك للتصديق واما بعد الكتاب جمع فتدبره انه

هذا الكتاب الحكيم وقرأ عليهم وفتح عليهم وسلم اليهم بعد ذلك من انهم باطن فكان على ظاهره لم يبين في الاصل الى المكتوب اية نظر الى حقه ولا يبيد الا بغيره الفهم وشهوده ولا يدرك سلام شهوده ولو كان لم يبين على من الا اذا اقر الفهم على ما في اليهم فكانت كتاب الامان حيث لا يحتاج الى بيته ولا يدرك سلامه فبشر اليهم بين الشاخصين كاشفاً على الشاؤفة ويبيد موت الكتاب ومعه قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل الشاؤفة واما بعد ما قلنا في جنون الكتاب وروى عنه في العقاب فانه يبيد بعد الشاؤفة وموت المكتوب اليه الا اذا اعم بعد شخص بظلال مانو علم اليه الموت الفهم والكتاب يبيد كالتفاهيل ولا يقبل من محو من قاض مولى من قبل الامام بملكه لغيره كمن بال ان من قبل اليه من نقابة المسلمين فيحصل ان قاض بعد قاضه المكتوب لا يقبل والذات تقضي في غير حقه وقوة من رفع الى قاض اخر فاحضاه ليس بغيرة والذات تقضي نائب الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة القضاة او كونه الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة القضاة او كونه الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة

وان اتم المولى ما وصح ناظرة وشاهدة ووثيقة ولو قضت في غير حقه وقوة وحج

هذا الكتاب الحكيم وقرأ عليهم وفتح عليهم وسلم اليهم بعد ذلك من انهم باطن فكان على ظاهره لم يبين في الاصل الى المكتوب اية نظر الى حقه ولا يبيد الا بغيره الفهم وشهوده ولا يدرك سلام شهوده ولو كان لم يبين على من الا اذا اقر الفهم على ما في اليهم فكانت كتاب الامان حيث لا يحتاج الى بيته ولا يدرك سلامه فبشر اليهم بين الشاخصين كاشفاً على الشاؤفة ويبيد موت الكتاب ومعه قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل الشاؤفة واما بعد ما قلنا في جنون الكتاب وروى عنه في العقاب فانه يبيد بعد الشاؤفة وموت المكتوب اليه الا اذا اعم بعد شخص بظلال مانو علم اليه الموت الفهم والكتاب يبيد كالتفاهيل ولا يقبل من محو من قاض مولى من قبل الامام بملكه لغيره كمن بال ان من قبل اليه من نقابة المسلمين فيحصل ان قاض بعد قاضه المكتوب لا يقبل والذات تقضي في غير حقه وقوة من رفع الى قاض اخر فاحضاه ليس بغيرة والذات تقضي نائب الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة القضاة او كونه الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة القضاة او كونه الامام ويقضي نائبه فاحضاه ليس بغيرة

منه ودينا ثم ادعاه وبيد من قبيل بطلان البيع اقر بغير عشرة ثم
 ادعاه ثم يوفى صدق ولو ادعى بها سيرة لا ان لنفسه وسدق
 لو اصوله ولو اقر بغيره الجبا ولم يصدق بطلان ولو اقر بغيره
 او العرش او استرق صدق في ذهاب الزنا في لو اصوله او العرش
 ثم ادعى ان بغيره من وجعته ربا حتى قال لا ترك على الف فزوده
 صدق فطاش ومن ادعى على امر ما لا يقاها كان كلك على من قطعه
 الذي على الف وبيد من على الف او لا يبر او لو بعد الف قبل ما لو
 او الف من على امر في كبر في من الذي ثم يبر من الذي على الف
 او الف من على مال وكذا ان دعوى الرق وان زاد ولا امرتك
 وعنه لا اقر ببيع عبده ثم يقره مع او على امر له باءه فقال له
 منك قط في من على امر اقره ببيع عبده بغيره من اقر ببيع امره
 اليه من كرايب لم يقبل بطل منك كرايب ان ما الذي امره مات
 في ما قال في عرسه اسلمت بعد موته وقامت ورثته بل يشك صدقاً
 كان في ملكه الطاعة في كرايب لم مات فقامت عرسه اسلمت بطل
 سيرة وقا لو بعده في هذا ابن مودة الى الميت لا وارث له غيره
 اليه فان امره بين امره لم يبيد او كرايب الاول تركه فبقيت
 بين ابورثه او العنا بغيره ولم يبيد لولا ان عمل لورثه او غير ما لم
 يخطه او في دار النسب والاحياء الغائب وبيد من عليه اخذ نصف
 الذي وترك باقية مع ذي اليد بلكه من فخره او لم يجر مشد
 المتقول في الامم او حصل بطلان ما يقع على كرايب ولو قال ان
 او ما ملكك صدقة فهو على مال الزكاة فان لم يجره امسك
 سيرة فاذ ملكك صدق بغيره ووجه الا بغيره على التوصل
 استكمل على علم وكيل فلو علم ولو من قاض مع تصديقه ولا يثبت
 عزه الى العدل او يستور من او فاستغن كاشفاً السيرة بغيره
 عبده والسفينة والتبكر والمسلم الذي لم يبره في سيرة

ورج المشتري على الغرماء
ولو باع الوصي بالمرثعة
فباع على اموال كل التبعين
وضام

الشروط في الشاهد باع قاض او اسيد عبد الله ما واخذ المال
فضاع وابسخت اليد لم يضمن رج المشتري على بصر وهو على
انما امرج التام في الثلث للزنا ولم يعطهم اياه حتى يهلك كان في
ما لم يضمنوا للزنا امرج قاض عدل بصر او قطع او ضرب
قضى به على شخص وسعك فعده وان عد با ما جاز ان يضمن
فاجس الشرايط صدق والا لا كذلك لو فاسد الا ان يعاين
الجمه صب واما لسان هذا الشهود وقال كانت خمسة واكثره
الحاكم فالتزم بمصايب ولو قتل رجلا وقيل له ولو لقتله بال
لم يضمن صدق معزول قال يزيد اجازت منك انما قضيت
به كبر وقتك ايه اوقال قضيت بقطع يدك في حق وادق يد
اجنه وقلعه ظلم او امر بوجوبها في قضائه
الشهادات هي اجازة صدق لاثبات في حفظ الشهادة
في مجلس التام شرطها العقل الكامل والصبط والولاية
والقدرة على التعيين بين المدعي والمدعى عليه وكونها لم تقطع
الشهد وحكمها وجوب الحكم على التام بوجوبها بعد التام في التام
اشروا بسخت العزل وعز وكره ان لم ير الوجه ويجب
بالطلب لو في التعديل ان لم يوجد بدله وجب الطلب ولو طلب
فحق انه بجماعة وتعالى بعض امره وطلاق امره وبسخت في
في التام وانه يقول ان السبعة اخذ لاسرق فخصما به
لقد نازعوا وقال وبسخت الخ وروى القودو اسلام التمسك
الكافة وروى بسخت رجلان وللملاحة واستعمل الصبر للمصلاحة
عليه والبراءة وموجب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امره
واخره من الحق موالاته الا او غيره ككناه وطلاق وولاية
واستعمال الصبر لمارث رجلان او رجل واحد ان لم يضمن
في القتل حفظ الشهد بقبولها والعدالة لو جوب بل اجتهت فلو تضي

بما

بشهادة فاسق فتنه الا ان يثبت منه الامام فلا ومن على ما شرع
الى الشهادة الى الخصم والشهود ولو عدوا وان على غايب
او ميت فلا بد من شهادته الى جده فلا يفي بذكر اسمه واسم
ابيه وشهادته الا اذا كان يعرف بها لا حاجة لقلوبه بل بذكر
الجد نذوق لا يسأل من شاهد بلا حلف من الخصم الا ان يدعي
وعنه بما يسأل من الكل مراد علمه به بين وقيل ان التمسك به عدل
في التام وان عدل من الخصم الذي لم يرجع اليه في التمسك به
لم يرجع وقيل لصدقه او هو عدل صدقه اعتداه بالحق
وله ان يشهد بما سمع او راي في مثل ابيس والافترار وحكم
الحكم والعصب والقتل وان لم يشهد عليه ولا يشهد على حجب
بما سمع من الاثبات القابل او يري شخصه مع شهادته
افترار بانها كانت بينه وبين فلان وكان واذا كان بين القتل
شهادة طاهرة لا يحكم عليه بالمال ولا يشهد على شهادة ماله
يشهد عليه كونه واحد للتسليم وبسخت الشاهد والمرسل والافترار
الحد والتمسك بالامانة في دينه ولسانه يده وانه صاحب
يدخل ولا يشهد من راي خط ولم يذكره كذا التام والرواي
ولا يالم بها الا في النسب والموت والكناه والاول ولا
التمسك به اصل الوقت وهو على ما علق به بسخت وتوقف عليه فله
الشهادة بما ذكره اذ اجده به من يوثق به ومن في يد غيره
رقيق يضر عن نفسه كذا ان تشهد انه لاني وقع في ذلك ذلك
فان يضر عن نفسه ان شهادته بالبيع او بغيره العذر
الاني الوقت اذ اذ لا يضره انما من يوثق به على التام
الحق بيمينه الذي على فله وان اختلفا سلمه وعلى المستامن
لا عكسه وتقبل من غير مع اتحاد الدار ومن عدو بسبب

في مجلس التام شرطها العقل الكامل والصبط والولاية والقدرة على التعيين بين المدعي والمدعى عليه وكونها لم تقطع الشهد وحكمها وجوب الحكم على التام بوجوبها بعد التام في التام اشروا بسخت العزل وعز وكره ان لم ير الوجه ويجب بالطلب لو في التعديل ان لم يوجد بدله وجب الطلب ولو طلب فحق انه بجماعة وتعالى بعض امره وطلاق امره وبسخت في في التام وانه يقول ان السبعة اخذ لاسرق فخصما به لقد نازعوا وقال وبسخت الخ وروى القودو اسلام التمسك الكافة وروى بسخت رجلان وللملاحة واستعمل الصبر للمصلاحة عليه والبراءة وموجب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امره واخره من الحق موالاته الا او غيره ككناه وطلاق وولاية واستعمال الصبر لمارث رجلان او رجل واحد ان لم يضمن في القتل حفظ الشهد بقبولها والعدالة لو جوب بل اجتهت فلو تضي

الدين ومن ترك صغيرة ان اجنب الكافر ومن اختلف خص
 وولدنا وخص وخص لخصه وخصه ولا يجره ومن حرم
 رضا عا ومصاهرة ومن كافر على عهد كافر حلاله مسلم او
 كافر مسلم لا يملكه وعلى من ميت وصيته مسلمان لم يكن
 عليه من ميراثه والى الا اذا كان كافر على نكاح المسلم
 مطلقا او كافر ومسلم وصبي الا ان يجره في الرق والعتق
 واذا باع الحر والبرق ويحدود في قنوت وان تاب الا
 ان يحد كافر بفسقه او يمين بيمينه على حدود وحبس في غاوية
 السجن والذو وجرة وجره وجره من ثلث والفرج
 لا يحد وبالعكس وسند لعده ومكانه والطريق فيما هو من
 مركبتها والابية الثامن لم يستاجرته وخصت بفعل الروي
 وتاخر في مصيبة غير او بعد سبب الدنيا ومخارفت في خلاصة
 ومن من السرب على الله ومن يلعن القبيح والظلمة
 والطهور ومن يفتي الناس او يفتي ما يدبره او يبدل
 الحام غير ازار او يلعن بيزه او يفتي في شطوط او يفتي
 في الصلاة او يحل عليه او يلعن به على الطريق او يكره
 او ياكل لربا او يور على الطريق او يلعن سب السيف شهيد
 ان اباها او صاحبها فان اوجاهه حجت وان اشتهر لا كافر شهيد
 انها اباها او صاحبها ويوزن او يورى او كافر شهيد او يورى
 حق الحديث لا يقبل خاصة او لا وكفر شهيد او يلعن بعد عز له
 على كل من خاصه لا يقبل والابية تسعة وثمانون
 على الحديث له جلين ثم شهيد المشهود واما الشاهد بدين
 على الحديث وشهادة وخمين لو اريد شهيد في الحديث
 ولو في مال لا كافر شهادة على جرح وبعد السعدين وقيل قيلت
 مثل ان يمشد واعل شهود الذي كثرهم فسد او زنا فاعلم

الربا بشره ثم اوعلى اقرارهم انهم شهدوا بربوا وانهم اقراروا
 بهذه الشهادة وان المدعي سيطر في هذه المدعى وانما الشهادة
 على المدعي على ان هذه الشهادة وقيل لو شهدوا على اقرار المدعي
 بشهدهم او اقراره بشهادتهم بربوا بانه استأجرهم على هذه
 الشهادة او انهم عتقوا او جحدوا دون يحدت او انهم زنا
 او وشهدوا او سرقوا من كذا او شربوا الخ ولم يتقاضوا العتق
 او سرقا القبي او اذ استأجرهم بكذا الخ او اعطاهم ملكا كان
 في هذه او ان صالحهم على كذا او نعتهم ايمهم على ان لا يشهدوا
 على زور او شهدوا زورا وسند عدل ولم يبرح حق قال
 او حجت بعين منها وحق ولا منافعة قلت وان يعدت
 عن المجلس لا يمينه انما مات من الخرج او من بينة المات
 بعد ان اقامت اول مقتول بيمينه على ان زيدا جرحه وقتله
 او يد او في من بينة اول المقتول ويمينه العين اول من بينة
 كون القية مثل الممن وبينة تكون المختصة واعدل اول من
 بينة تكون مختصة العقل او يجوز بيمينه الاكراه اول من بينة يولوع
الاختلاف في الزيادة تقدم الدعوى في
 حقوق العباد شرط قبولها فان وافقها قبلت وان لموافق
 مطلق فتشهد به بسبب قبيلت وقبيلت الا كذا يجب مطا بيمينه
 المشهود ومن نكح وسفن بطريق الوضغ فلو شهدا جرحا بالظن والاعتراف
 بالشرع قبلت ومثل الحب والعقل ونحوها ولو شهدا جرحا
 فانت والآخر لا يقر او يمينه وما بين وطلعتا طلقين او نكحتا
 ردت كالأدعي عتقا او قتل فتشهدا جرحا به والآخر لا اقرار
 به وكذا في كل قول جرح سب قتل وقيل على ان في نكاح ومات
 ادعي الا كسر وفي العين يقبل على اقراره كالتشهدوا جرحا
 العبد من له واعر ان هذا القليل على نواحد اتفاقا وفي العتق

واقدام زيد بيمينه على ان الحق قال
 ان زيد لم يجره ولم يفتي بيمينه

في الحديث لا يقبل خاصة او لا وكفر شهيد او يورى
 على كل من خاصه لا يقبل والابية تسعة وثمانون
 على الحديث وشهادة وخمين لو اريد شهيد في الحديث
 ولو في مال لا كافر شهادة على جرح وبعد السعدين وقيل قيلت
 مثل ان يمشد واعل شهود الذي كثرهم فسد او زنا فاعلم

[illegible]

وله الرجوع على الوكيل بغيره ولو لم يكن معزوم بيمينته على الايقاع فحق الدين
عليه وتجب له الوكيل فسخ منه من غير من المطلوب على الايقاع فحق الدين
على الوكيل والفاير مع على الموكل الوكيل بالخصومة او ان لا يغير عليها
غلاط الكسب وكل خصومات واخذ حقة من الناس على ان لا يكون
وكيلا فمبايد على الموكل ما في فدايته المال له ثم اذ انفق المبلغ
لا يسمع على الوكيل وضع اقرار الوكيل بالخصومة بغير الحدود والتوصل
عند القاضي دون غيره وان اعزل به وكذا اذا استثنى اقراره وافر
بغيره وخرج عن الموكل وضع استيصال اقراره ولا يصير به معناه وطل
توكيل الكسب المال كما لو ط بقتض من نفسه او عبدا او كاهنا
الحبس بقتض من المال عليه خلاف فضل النفس والرسول وويله بالام
بيعه الغنايم والويل من ربح الوكيل بغير الدس او اكفل صح وطل
الوكالة بخلاف العكس وكذا الكف ما تحت كفا الوكيل بالنفس بطلت
ولا كانت قد تمت الكفا او تاحزت وكيل ابيع اذا ضمن انفس كفا بيع
عن المشتري لم يزد فان ادى بحكم العنان رجع وبدون لا اولى انه
وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه فان حضر الغائب
فصدقه ذبا والامر الغريم بدفع الدين اليه فانيا ورجع به على
الوكيل ان باقيا ليدفعه ولو حكا وان خارج لا الا اذا ضمن بغيره
الدفع او قال له بقتضت منك فلان امر انك من الدين وكذا اذا
لم يصدقه على كفاه ودفعه وكذا على نعمه فان ادى او وكيل
بلا اذ اودعه لم يملك صدق بغيره في الوجه فلا يسره الاستدرا
حتى يحضر الغائب قال ان وكيل بعض التوديع وصدقه المودع
لم يبرأ منه اليه وكذا ادا في شره من التاكث وصدقه المودع
اذا في اشتغالها بالارث او الوصية وصدقه امر بالدفع اليه اذا
لم يكن على الميت دين يستوفى ولو انكر موته او قال لا ادرى لادو
وكلم بعض مال فادى الغريم ما يسقط حق موكله دفع المال اليه ولو وكل

بحسب في امره واولى بايع ان المشتري رضي بالعيب لم يرد عليه حتى
يخلص المشتري فلو ردها الوكيل على بايع بالعيب فخصم الموكل صدق
على الوكيل كانت له الا بايع والمأمور بالانفاق او انفق او اشترى
او اصدق او امسك ما دفع اليه وقد من بال حال فمبايد لم يكن
مستورا اذا لم يثبت الغيرة وحسب انفس من ما ردها اليه بغير غائب فهو
مستلحق الا ان يشهدانه من عليه او انه يرجع **الوكيل**
الوكيل هو الكار من العقود الغير العارية فلا يدخلها خيار شرط
ولا يقع التكاليف مقصودا او اتي بها بغير حق وعوى بغيره عزل عن ربه
فلو وكل الموكل شيئا ما لم يتعلق به حق الغيرة بطل الموكل ولو قبل
وجرد الوكيل عن ربه وبقيت ذكته لست فله به وبكفاه وارساله
رسول له او غيره درا او عبد الصغير الوكيل اذا اقال الموكل
ارسال الكيل لا يملك عزله انك من وكالته ولو اخره ففقد
فلا بد من احد شرطى الشهادة كاقواتها وعدم لزومها من الجانبين
فلو وكيل عزل نفسه بشرط علم موكله فله بقبض الدين ملك عزله ان
بغير خصومة الدين وان يجهل به لا الا اذا علم به اذ من فلو دفع
الدين ودينه ان قبض عليه لم يبرأ او يبرأ الموكل بعد بغيره
المشتري ان رضي به دفعه وان لا وقول الوكيل بعد بغيره
الوكيل انعت توكيل او ان يبرأ من الوكيل ليس له الرجوع الموكل
الا ان يقر او ابدل او يملك شيئا ففقدت ربه وتلك فدايته
الوكيل بغيره الموكل يملكه ولو كله بقبض دينه فصدقه او سكاك فزوج
وسوت احدهما وجنونه مطلقا او فخره ثم اذ اذ وكل الرهن اعد
او الرهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا يبرأ الوكيل
وجنونه كما لو وكيل بالاربايد والوكيل ببيع الوفا وانفق المشتري
وان لم يعلم الوكيل بغيره الموكل يملكه ولو اذ كان كذلك
اذ كان وكيل في العقود والخصومة اما اذا كان وكيل في قضاء

الوكيل هو الكار من العقود الغير العارية فلا يدخلها خيار شرط ولا يقع التكاليف مقصودا او اتي بها بغير حق وعوى بغيره عزل عن ربه فلو وكل الموكل شيئا ما لم يتعلق به حق الغيرة بطل الموكل ولو قبل وجرد الوكيل عن ربه وبقيت ذكته لست فله به وبكفاه وارساله رسول له او غيره درا او عبد الصغير الوكيل اذا اقال الموكل ارسال الكيل لا يملك عزله انك من وكالته ولو اخره ففقد فلا بد من احد شرطى الشهادة كاقواتها وعدم لزومها من الجانبين فلو وكيل عزل نفسه بشرط علم موكله فله بقبض الدين ملك عزله ان بغير خصومة الدين وان يجهل به لا الا اذا علم به اذ من فلو دفع الدين ودينه ان قبض عليه لم يبرأ او يبرأ الموكل بعد بغيره المشتري ان رضي به دفعه وان لا وقول الوكيل بعد بغيره الوكيل انعت توكيل او ان يبرأ من الوكيل ليس له الرجوع الموكل الا ان يقر او ابدل او يملك شيئا ففقدت ربه وتلك فدايته الوكيل بغيره الموكل يملكه ولو كله بقبض دينه فصدقه او سكاك فزوج وسوت احدهما وجنونه مطلقا او فخره ثم اذ اذ وكل الرهن اعد او الرهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا يبرأ الوكيل وجنونه كما لو وكيل بالاربايد والوكيل ببيع الوفا وانفق المشتري وان لم يعلم الوكيل بغيره الموكل يملكه ولو اذ كان كذلك اذ كان وكيل في العقود والخصومة اما اذا كان وكيل في قضاء

دين واقف به وقيل ويحتمل بقوله نفسه فما دخله من
يدى الوكيل عن انصرف معه والا لا كما لو طلعها واحدة والعهد بآية
وتحده انوكا اذا اعدا له قد سمى ملكه او بين انزه
الدعوى في عبارة عن قول يتناول بقوله طلب من قبل غيره
او دفع من حق نفسه والمدعى ان اذا اشرك شرك والمدعى عليه
تخلط وركبها اضافة الحق الى نفسه او الى من ناسب من ابناء الزمان
والله اعلم بكل الخير وشروطها مجلس القاضي وحضره جعفر وجعفر
المدعى ولو لم يكن له رتبة وكون المدعى ما جعل له رتبة في المجلس
وجوه باطله وحكمها وجوب الجواب على الخصم فلو كان عليه يستحق
في يد الخصم ذكر انه في يده بغير حق وطلب احضاره ان امكن
بشارا به في الدعوى والشهادة وذكر فتم ان تعذر بلها
او غيرتها وان تعذر مع بقائها كره في وصرة طعام بعنف القاضي
اميرة والا كره بغير الرتبة اذى اعياناً مختلفة الجنس واللون
والصنف وذكر فتم الكل جلد من ذلك وان لم يذكر فتم كل من
على حدة اذى فتم منى اميرته بغير طبعها بن جنة ونوعها
في بيان المذكورة والا فتم في الدابة وفي الدعوى ان اذى
لا بد من بيان مكانه سواء كان له محل او لا وفي الغضب ان له
محل وسواء فتم بغيره بانه والا لا وسبب طه القديدين في دعوى
الغضب كان الشهادة عليه ولو مشوا الا اذا عرف مشهور
الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدوده ولا بد من ذكر بلد
بها الدار في الحديث في الكفر ويكتفي بذكر ثلثة وذكر اسمها
واسمها اشباهه ولا بد من ذكر الحد ان لم يكن مشهورا
في يده وبغيره من حق ان كان مستقلا ولا شئت يده في الغبار
مقتدا فتم على لا بد من بيته او علم قاض اذى ملكا بطلت
اما في دعوى الغضب والشرافا انه بطلت به ولو كان فتم ذكر

وصفة ولا بد في دعوى الخليات من ذكر الجنس والنوع والعقد والشر
وسبب الوجوب وسال القاضي المدعى عليه بعد صحتها والا لا فان
اشترى او اشترى بغيره من المدعى فتم عليه والا حلف بعد طهره واذا قال
لا اشترى لا اشترى لا يستحق بل يجلس ليشترى او يشترى على ان
يخلف عند غيره قاض ويكون بريئا وهو باطل فلو بغيره عليه
يتقبل والا حلف في ثلثة عند قاض وكذا لو اضطر الى ان المدعى
لو حلف فالحكم ضامن وحلف لم يصح من اعيان لا شئ على مدعي
بر من على دعواه وطلب من القاضي ان يخلف المدعى في
في الدعوى اذى علم ان الشهود صادقون او معترفون في الشهادة
وبنيته الخارج في الملك المطلق الحق من بيته في البيعة
وقضى على بطلته مرة في مجلسه حتى يقول لا ارجع او شئت
من غير اذى وحل سبب طه القضا على فتم ان يكون خلاف فتم
عليه ما يكون لم اراد ان يخلف لا يستحق اليه والقضا على
ما له شئت فتم على عليه ينبغي له ان يرضى بغيره ولا يخلف وان لا
حضره الاحكام ان اشهد رايه ان المدعى مطعن حلف والا لا
وتقبل بيته لو اقامه بعد اعيان من عند الغاية والظن كره
ما قامتها لو ادعاه على سبب حلف وان سبب حلف ثم اقامها
لا ولا حلف في نكاح ورجعه وان اوستحب دور في وسبب
ولا واحد وان والفتوى على ان حلف في الاشياء السبعة
ويستحق اسارق فان لكل خصم ولم يقطع الشئ به جري في
الاستحقاق لان الحلف فالحكم والوصي والفتوى في باب
البيعة ملك الاستحقاق ولا حلف الا اذا اوجع امره
الخلف على فعل نفسه يكون على اثبات وعلى فعل غيره على فعل
الا اذا كان شئنا بغيره فان اذى سرقه العبد او انا قلم
يخلف على اثبات واذا اذى سبق الشرا يخلف خصمه على العلم

لا ينبغي علم القاضي بمران القاضي عليه
الاشتباه من ادعاء الشهادة

قادر كل واحد السنين وما فيها واحد ما يعرف سبع الدقيق والآخر
يعرف بانه صلاح فالدقيق لذى يعرف بسبعه واستغنى عن يعرف
انه صلاح **فصل في وضع اليد** قال ذو اليلد والشيخ
او وعينه او اعاريه او اجريه او جريه زيد الغائب او غيبه
منه ويرين عليه وقت قصرة المدي وان قال وقت من الغائب
او قال المدي غيبته او سرق من وقال لا وايد او وعينه فلان
ويرين عليه لا قال في غير مجلس الحكم انه ممكن ثم قال في مجلسه انه
ودعه عندي من فلان يذوق مع البرهان على ما ذكره وويرين المدي
على مثله الا في مجلسه وعلى حكم عليه وان قال المدي ابتعته من فلان
وقال لا وايد او وعينه فلان في لك وقت القصرة وان لم يرين
ولو ادى انه رخصه من فلان الغائب ويرين عليه وزعموا انه
ان هذا الغائب او وعينه انه وقت ولو كان مكانه في الحب
وعوى سرقة لا **باب ما يدعيه الرجل** تقدم في خارج
في ملكك مطلق على ذي يد وان وقت احد ما فقط قال هذا
العبد في غاب عني شئ غير وقال لا وايد في شئ سنة قد فعلت
ولو يرين خارج على شئ قضى به لهما فان برهانك بصلاحهما
لمن صدقته او المملوك في يد من كذبه ولم يكن دخل بها وان
ارضا فاسبق الحق بها وان اقرت لمن لا حجة له فهي له وان يرين
لها حجة فقل لا ويرين احدهما وقل له ثم يرين الا حزم بقص
الا اذا ثبت سببه فالحكم بقص بهرمان خارج على ذي يد بظهور تكاثر الا
اذا ثبت سببه فان برهان على شئ من ذي يد فكل قصه تبين
المش او متركه وان ترك احد ما بعد ما قضى على لم ياخذ الا حزم
مطلوبه لاسبق ان ارضا ولذي يد ان لم يورثا وارجح احدهما
ولذي وقت ان وقت احد ما فقط ولا يدخلها ولا حق من
وصدقة ان لم يورثا فلان ارضا او احد المملوك فلا يسبق الحق

ولو ارثت احد ما فقط فالمرثه اولى وان ارثا او المرثه هذا اولى
يورثا او ارثا او استوى تاريخها فان سبق تاريخ احد ما فان
وورث مع شئ الحق من جهة بعد تاريخه وان يرين خارج على ملك
مورث او مورث مورث من واحد او خارج على ملك مورث وورثه
على مورث اقدم فاسبق الحق وان يرين على شئ تاريخها من
احد او وقت احد ما فقط استويا فان يرين خارج على ملكه وذي
اليه على شئ او يرين على يمينه على لا يكره كاشع وجلب
بين وجه صوت فذوا اليد الحق وان يرين على ملكه من الا حزم
بلا وقت سخطا وترك المال من يمينه بعد ولا يرنج من يمينه
عدو السبه وقد اقام احد المدينين شاهدين والا حزم اربعة
فهما سواء وكذا المدينين من يمينه العداية واذ في يمينه اولى رجل
نصفها واحدها ويرثا فلان ولرجلها وابها في الا حزم بريق كاشع
وقال لا ثبت له وان كان لك في طريق العول ولو ادين يمينها
فهي لك ان ولو يرين على شئ او اية وارثا فقل لمن والي شئها
تاريخها فقل لم يورثا فقل به لذي اليد ولهما ان يمينها اولى
ثالث وان لم يورثا فقلها ان كانت في ايديهما او كان خارج
وان في يد احد فقل به لهما ويرين احد الرجلين على العقب والآخر
على النود وبعث استويا ان تس ادر الا في السباهة واليه ولفظها
والعقل فلو ادى على شخص مجهول الحال انه عبده فلكم وقال اما
حر الاصل في العقل والكل يراى من احدكم والكل من اخذ
العلم ومن في السر من رويته وادخلها ممن على كونه يمينها
والفاس على البساط والمعلق بهرمان يمكن مع ثوب وورثه او يمينه
خلافت فاسي دارتها يمينها في يمينه حزمه على او متصل
انصال يمينه لاسبق عليه اوى بل يمين الجار من كاشع او فويت
من وارثه في ابيوت ان حزمها على يمينها فضعين بخلات الشبه

وقال الا فليغضبني وفي عطية ووديعه وقال الا فليغضبني
لا وفي هذا مكان وديعه عندك فاخذته فقال لي انا اخذه المنة
وصدق من قال اجرت نفسي او ثوب جزاء كره اولسرد وروه
او قاط ثوب في هذا كذا فقبضت هذا المالك وديعه فلان لابل
ووديعة فلان فالبات لاول وعلى غير حمله فلان فخلط بين
فلان لابل فلان فاما ذكر ايداع ان كانت معيشة وان كانت غير
بعينه لزم ايضا فقول غصبت فلان ثابته وديعه وما كان في
وكر حظه فابل فلان لزم لكل واحد منهما كلفه ولو كانت بعينه
ففي الاول وعلى حمله فلان في ولو كانت كلفه او احد بعينه فليز
قد راوا فقبلتها وصفا وقول الذين الذين في علي فلان فلان
او الوديعه التي في عند فلان فلان فلو اقررت له وفي القرض
للقرض ووسيلة الى المقر له من اياها اما المنة اقاره
بدين لاجبتي فاذ من كل ماله واخر المارث عنه ودين الصلة وما
لزم من مرضه بسبب غيره وفي قدمه ما اقربته في مرض موته ولو
وديعه وسوا السبب المعروف ككساح شاة يهد بها الفلح ورج شاة
والتلف كذالك وليس لان يقضي دين بعض الغرماء دون بعض
ولو اعطى ميرا وان المارة الا اذا قضى ما استقرض في مرضه
او بعد من ما استقرضه وقد علم ذلك بالدين كخلط ما لم
يؤخر حتى مات فلان السباغ اسرة المقر اذا لم يكن العيين في
يره واذا اقر بدين ثم لم يبرهن خاصا وصل او وصل ولو اقرب بين
ثم لم يبرهنه فخاصا على القرب الوديعه او لي وابراهه مع دونه
ويومدون غير جائز ان كان اجبا وان ارنا فلا مطلقا
او لم يكن في علي هذا المطلوب يعني فخرج قضاء لا فانه وان اقر
المريض لو ارثه رجل الا ان يصدق الورثة ولو اقر ابا رابع
وغيره عليه خلاف اخر اهله ولو دعه مستهلكا اقر منه لو ارثه

يوسف في الحال يسلم إلى الورث فادامات يردوه والعرة كونه
وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار الا اذا صار وارثا بسبب
جديده كالزواج وعدة الحول أو طوارقا ثم خرجوا عن خلاف
اقراره لا في الحب او في الزنا والحيه والوصيه فما اقر فيه
انه كان له من الميراث عشيره فزامه من ميراثها ولو كان
سكركه ذلك صح اقراره قالوا اقراره في ميراثه من ميراثه
ما تبت قبله وترك وارثا وقيل لا وان اقر لا حتى في ميراثه
ثبت شئيه ونظر اقراره ولو اقر لمن طلقها لم يثبت له
الاقل من الارث والدين هذا اذا اطلقها بسواها وان طلقها
بلا سواها فلها الميراث بانها ما بلغ الا يصح الاقرار بها وان اقر
بغيرها لم يحول يوكده مثله لئلا يثبت وصيه الغلام ثبت
شئيه ولو لم يضاو ترك الورثه وجع اقراره بالورثه الواجب
الشئيه وطاعتهم والزوجيه شرط فلو كان زوج وعده
تخلوه من اقراره وارجع سواها فهو من جهة العاقبة ان لم
يكن والورثه ثابتة عليه واقراره بالورثه من الزوج والزوج والورثه
وكالوا ان ثبتت قابلية اوصد هذه الزوج ان كان اولا ثبتت وصيه
ومطلقات ان لم يكن كذلك اولادها وعتت ان ميراثه لا يثبت
يولوا الا ان الولد اذا كان للميراث من نفسه ولو كان للميراث غير نفسه
يشترط طهر في الوفاي وضع التصديق بعد موت العدة الا في ميراث الزوج
بعد موتها وان اقر بسبب على غيره كالزواج والعهد والدين الا في
لا يصح في ميراثه ويصح في شئيه حتى يلزمه الاحكام من النفقة
والنكاح والارث او النكاح عليه وان لم يكن وارث غيره
مطلقا ورثه والا لا من مات ابوه فادام في تركه في الارث
ولم يثبت شئيه ان ترك الابن ولا على حرمة فاقترعها
يقض ابيه حين من اقل في الميراث الا في حرسه **فصل** اقر

الحق المكلف به من وكذا يزوجها حتى حصة ايضا ففقدت وتساو
 وعندها لا يجوز ان ينسب الحق بالبرق لسانه ولها زوج واولاد
 منه وكذا يزوجها حتى حصة واحدة وفي الاولاد فلا يطل الكاخ واولاد
 حصلت قبل الاقرار وما كان يطلها وقت اقراره بحصول النسب فترده
 ثم اقراره بالبرق لسانه وصدره في حصة دون ابطال الحق فان مات
 العقيق يترده وارثه ان كان والى فالعاقلة فان مات الحق العقيق
 فارثه حصته العاقلة في ملكك ان قال الصدق او الحق او العين
 او كذا او كذا لفظ الحق او الصدق ونحوه فاقرار ولو قال الحق
 او الصدق صدق او العقيق عقيق لا قال لاميته يا سارقا يا زانية
 يا مجنون يا احمق او قال هذه الكسارت ففعلت كذا او باعها ففعلت كذا
 واحد منها لا تدرى ولا خلاف في هذه سارقة او هذه ابنة او هذه زانية
 او مجنونة ولا خلاف في باطلي او هذه المطلقة فعلت كذا اقرار الكسار
 بطريق مخطو صحيح الاتي في الرضا وشرب الخمر وان طرأ صاحب كذا
 القدر او كذب الحق بطل اقراره الاتي الاقرار بالحرية والنسب
 وولاء العتقة والوقف والطلاق والبرق صالح احد الورثة او ا
 ابراء ما مظهر في العتقة متى لم يكن وقت الصلح سماع دعوى حصة
 منه على الاصح اذ قال في حكاك واشهد عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال
 ومن بعدهم ربا عليه فان اقام على ذلك سنة ففعل اقراره بالدخول
 اذ قلنا قبل الدخول لزمه مهر ونصف اقراره بطله الا ان يزوج امه
 يسقطه فنان ودره صبح او حوله بعينه لم يبيع وكذا المشروط كذا انظر
 هذا النص المرفوع الاتي في الميراث فافهمها بما كان في اقرار
 وقت تفض قال علي ان في علي او فنانا حسب او اظن او ظن اني علي
 فان غصبنا القام فقل كذا عشرة الفرس او في الغاصب انه هو
 وصره لزمه الا ان قال او حتى ثلث ما لم يرد به بل يرد على كذا
 فاقبلت لاول وليس بعينه شي وكذا علم في **باب الصلح**

هو عند دفع النزاع كذا لا يجاب والقبول بشرط العقل لا يبلغ
 والحرية لقب من ص ما دون ان عرق عرقين ومن عدا ما دون
 وسكانه ويكون الصلح عليه معلوما ان كان في حصة الصالح عنه
 خارجا عن الاعيان من عده ولو عينا مال بالمعقاص والقرض على كان
 او جوهرا لا مال بالقرض الاعيان من عده في شفعة وجد قدف وكذا لا ينسب
 وظلم الصلح كذا عن القبول من الذي عليه الا ان الذي به مال معين
 بالعين وان كان ما يتعين فلا بد من قبول الذي عليه وحكمه ونوع
 ابراء عن الدعوى وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار لاول
 كجسم ان وقع عن مال بالقبول فشرط الشفعة والرد ويبع وجنار
 روي بشرط ويشبهه جملة البطل وما استحق من الذي يرد
 الذي حصته من القرض وما استحق من البطل رجع حصته من الذي
 وكذا حارة ان وقع عن مال بشفعة بشرط ان يوقف فيه ويطلق بموجب
 احداهما المدة والاخر ان معاوضة في الذي وهذا عين مع
 نزاع في الاخر في شفعة في صلح عن وارث احد ما يجب في
 صلح عليا باحد معاوضة ما استحق من الذي رد الذي حصته من القرض
 ورجع بالعمرة فيه وما استحق من البطل رجع الى الدعوى في كله
 او بعضه اذ مال البطل قبل التسليم لا يستحقه في الصلح صالح
 عن بعض ما يرد لم يبيع الا بزيادة شي في البطل او الا بزيادة شي
 الباقي وبيع عن دعوى المال المطلق والمنفرد والبرق وكان عتقا كمال
 والكاخ وكان خلع او ان قبل احد الادوين له رجلا في الميراث
 عن نفسه وان قبله من رجل اخر او صالح عنه جاز والصلح عن
 المصوب العاقل على كذا من قبله قبل القضاء او بعينه جائز فلا يثبت
 بيعة الغاصب بعده على ان يكتف الا على ما صلح عليه ولا يرجع
 لغايبه لو تصادقا بعده انها اقل ولوا عتق موهبة مباحة كذا

في

صالح على اكثر من نصف قيمة ما جاز لا يصلح في الاول بعد التقاضي
او كذا قالوا في بعض من وجع وان كانت قيمة اكثر من قيمة معصية بطلت
وفي البعض اكثر من الدين والارش والخطا وكل ما يصلح من دم
ولا على بعض دين يديه لم يرد عليه المولى ان يفتقر او كذا
وقد اختلف على مال مال عن امرار اما اذا كان من اتكاس لا
صالح من غير ما خرج ان ضمن المال او اضاف الى ما او قال على كذا
وسلم او ان فهو موثوق فان اجازته المدي عليه جاز والاطلاق المطلق
في جميع ما ذكرنا من ان الحكم لا يصلح ادى وقصة ارض ولا يستلزم
فصله المتكسر لقطع القسوة جاز وطالب له كوصاد قاتل لا يصلح بوجه
قال ان اطلق وكذا الصلح بعد الشرا اقام بينه بعد الصلح عن انكار ان
المدي قال عليه ليس لبل ثلثان في فاصل ماض ولو كان بعده ما كان في
قبله بطل والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن ابن بطال لا يصلح شرط
مصر الدعوى بغير الصلح غير صحيح مطلق ووجه الصلح عن دعوى في الشرب
وفي الشفعة وفي وضع المذبح على الاصح الصلح ان كان بمعنى العاقبة
بشقة ما اذا كان لا يمنعها ففلا ولا يصلح عن دعوى دار على سكن ببيعها
ابدا ولا يصلح على درهم الى لصاد او صلح مع المذبح بغير دعوى الصلح كذا
يصح ويصح بعد صلح المدي عليه وفيه كذا في النزاع وقيل لا يصلح والابدا
عن الدعوى لا يكون اذ اختلفت طلب الصلح وان ابراهن قال صالح عن
عيب نظير عدم اذ ان لا يصلح **فصل** الصلح المواقف على بعض
جنس ما عليه اخذ لبعض حد وجعل بقاءه لا معا وكذا بعض الصلح لا يملك
بعض به ارض الفجاءة على ما يرد من ولا يصح عن درهم على دينار
موجلة او عن الف مولى على ثمنه حال او عن الف مولى على ثمنه بغيره
قال اذ اني شتمت فشد من الف في عليك على انك بريء من ابني
قتل بري وان لم يرد ذلك من العتق او يشر وان لم يوقت لم
يعد وكذا الوصل من دينه على ثمنه به نعم اليه غدا هو بريء ما فضل

على انه لم يرد غدا فلو عليه فان ابراه عن نصفه على رجله ما بقي غدا فهو بريء
او كذا قال اولي او على جبرج ان شرط كان اذيت ان واذا ارض
لا يصلح وان قال لا فسر لا ذلك فملك حتى توفيه عن او فطقت
ولو اعلق ما قاله سرا اخذ منه على الدين المشقة كذا او اقبل ادعاهما شيئا
منه شارك الاخر منه فلو صالح احد ما عن نصيبه على ثوب اخذت شيئا الاخر
نصفه الا ان ينسب له ربيع الدين ولو لم يصلح على شترى بنصفه شيئا حقه
الربح او اقبله عزير واذا ابراه احد الشريكين الغريم على نصيبه لا يربح
وكذا ان وقعت المصاهرة بينه وبين السابق ولو ابراه بعض قسم
الباقى على سبب صالح احد من ثمن نصيبه على ما دفع فان اجازته الاخر
نصفه عليه ما وان رده واخرجت الورثة احد منهم عن مرض او عتق
مال او عن ذنب بغيره او انعكس صلح قبل او كثر وقتا قدس وعزوما
باحد النصفين لا ان كان يكون ما على اكثر من قطعت من ذلك الجنس
وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة دون اربعة يكون شرطا ان يكون
الذين بكتبتهم وجمع كوشطه ابراهن ما مزا وقصوا بغير
المصالح منه بغير ما او اقرضوه قدر مشطه من مصالحه من غيره
واذا لم يفر من على العزما وفي حق صلح عن شركة يجرى على كمال
او موزون اختلافت ولو يجرى له على غير مكيل او موزون في يد
البقية صلح في الاصح وبطل الصلح والشفعة مع احواله الدين بالشركة
ولا يصلح قبل اعتقاق غيره من قطعت ولو فعل صلح ولو اقرضوا احد
مخصة نفسه بين اباي على شوان كان ما اعطوه من ما لم يغير الميراث
وان كان ملكه بزه نقل قدر ميراثهم والمولى كوارث فيها قد مناه
صالحا احد من ثمنه لم يملكه دين او عين لم يملكه ما يملكون واخلا
في الصلح فان اشهر بما لا **فصل** المضاربة على عقد شركة
من المربح مال من جانب وعن من اخر ورثتها ان تجاب والقبول
وحكمها ايداع ابدل او كسب مع العمل وشركة ان ربح وغلب كان

المصاربة لم يملك المال او بعضه تراءى المخرج لياخذ المالك رأس
ماله وما فضل في دينهما وان نقص لم يضمن وان قسم المخرج وصحت
المصاربة ثم عقد المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
المصاربة لا تشد بدفع كل المال او بعضه الى المالك بمصاربة او الفقه
بغير امر المصارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال
نقد او ان صار عرضا لا واداسا للمصارب فطاعه وشرايه
وكسوته وكسوة من مالها وان قل في المصارف فنفقت ما لا ياتى
المالك ما انفقت المصارب من رأس المال ان كان ثمنه مخرج فاد
استوفاه وفضل من انقسامه فان لم يظهر ربح فله شيء عليه فان باع
المشتاع ما يوجب ما انتفع على المشتاع من الخلل وان اذرة البسار
والمصارف والمصارف ونحوه ويقول قام على كل اذرة ان يضمن الى رأس
المال ما يوجب زيادة في حقيقة او حكم او اعتاده التي راها على
نفسه مصاربة بالنصف شري بالثمن او باع المدين وشري بها
عبد افضا ما في يده غرم المصارب ربحها والمشتاع الى ان يرضى
العبد للمصارب وبما فيه لها ورأس المال ان كان وصفا به وراي
على الدين ولو باع بعضهما فخصما فله المالك فضل ربحا خطا
فله المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
المالك قبل العقد دفع المالك الى آخره وشم ورأس المال المالك
ما دمج مع المالك فقال ودعت الى ان يرضى ورجعت الى المالك المالك
ودعت المدين فالتقول للمصارب ولو كان الاختلاف مع ذلك في
قدر المخرج فالتقول لرأس المال في مقدار المخرج فقط وايضا اقام
البينة تبين وان اقام بما فيها بينة بينة رب المال في دعواه
الزيادة في رأس المال والمصارب في دعواه الزيادة في المخرج
معه ان فقه المصاربة بالنصف وقدر المخرج الى وقال المالك به

بضاعة فالتقول لكانت كذلك الوفاق المصارب في فرض وقال برسم
المالك في بضاعة او دونه او مضاربة فالتقول لرأس المال البينة
بينة المصارب ولو ادعى المدين والمصارب المصاربة فالتقول
للمصارب وان اقام بينة بينة رب المال او في
المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
والدونه بينة بينة عند المدين وركبها المصارب مصرها او كسرتها
او فعل او القبول من المودع مصرها او دونه وشرطها كون المال
قابلا للاشتات اليد عليه وكون المودع مكلفا بشرط لوجوب الخط
عليه وهي امانة فلا تضمن بالخطا مطلقا واشترط الاضمان على
المدين باطل به يفيق والمودع حلفا بنفسه وعيادهم من ضمان
معه حقيقة او حكما لا من يموته وشرط لونه امين ومن اعلم له
قد مضى ان وجد به اشتد ضمنه والالوان حلفا بعينه ثم لا
او اختلف للدين او العرق عاريا حلفا عليها الى جاره او تلك
اخر فان ادعاه صدق ان علم وقومه ببيته وان لا ولو منه
او دونه خطا بعد عليه قاورا على تسليمه ضمن والى المالك كانت
او دونه سيف اراو حيا حيا ان يا حظه لم يضر به ربحا
حلفا فله المالك من المدين كما لو ادعت كن باقية اقرارا للمدين
بما او يضمن ماله منه ومنه موته بيمينه فالتقول لكانت
الامانة ان في المدين وقت او دعت غلات او دعت بعض المدين
مات بيمينه للموالت المدين وسلطان او دعت بعض المدين
مات بيمينه المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
استدركه كالمواضعات بغير صفة ولو اتفق بعضهما فز ومنه
غلاطه باي ق يضمن او ان يضمن عليه ثم زال المدين زال
الضمان غلات المستعير والمشتا جرة او فزاه بعد حجي وباعده
طلب روبا وتعلمها من مكانها وقت الامتار وكانت مستقلا

ولم يكن هناك من يخاف من عبيده ولم يحضر با بعد ذلك ولا خلفا له
فقد كان ادي رد ما بعد ذلك ويرى من عليه قبل كما لو برهن انه
رد ما قبل الخ و قد ان غلبت في الجود او نسبت او ظنت ان افتر
ولما استمر ما بعد عدم بني الملك والوف عتدا لو او دعاشيا
لم يدع المودع ان احدا يحظر في عتبه صاحب الجود او دع
عند رجلين ما يشتم اشتباه وحفظ كل قصد ولو دفعه ان صاحب
صنعتا لم لا يشتم ولو قال لا تدفع اني عيا لك او احفظ في
هذا البيت قد نفعها ان من لا يد له منه او حفظها في بيت اخر
من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ لم
يضمن والاضمن ولا يضمن مودع مودع خلاف مودع القاب
بعد ان ادي رجلان كل منهما ان له او دفعه اياه فنقل صاحبها
لها وعليه ان اخبر بينهما دفع الى رجلان فان قال او نفعها ايهما
ان فلان لم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن كما لو قال لم اصل
ان لو دفعه فقال فعل ولم يفعل حتى مضى ايهما قال للمودع
او مضى او دفعه ان فلان فقال فعلت وكذا لم يكن وضاعت
او دفعه يصدق المودع مع عتبه قال لا ادرى كيف ذهبت
لا يضمن على ارجح كما لو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت
فان **العارية** هي تملك المنة مع ثمنها وضمن
بائعها والطبيب ارضي ومخزنك ثمن او خارج من هذه اذ لم
يرد به الهبة وتلك على ابي هذه واحذرتك عتبه وادرك
كفن سكن وعمرى سكن ويرجع المغير من شاة لا تفسد بالهلاك
من غير تعد ولا توجر ولا تهر من كما لو دفعه فان اجر او رهن
فبكك عتبه المغير ولا يرجع له على احد او كسبتا جرد رجوع على
المستعير او المبيع بانه عارية في يده ولما لا يفسد بالاختلاف
استقامه او لا ان لم يرضع من متفعا وما لا يختلف ان يرضع من متفعا

الموج من استعاره او اذ او استجره مطلق على ويعد له ويرك
ويرك وبما فعل يضمن ومن غيره فان اطلق الاستعارة فلو ان
او كسبت استعارة ما شاة في وقت فشا وان لم يضمن المالك اني
طريقا وكذا تعبير العارية بنوع او قدر عارية العتبه
والكسب والوزن والمعدوه المستعار من ضمن يملكها
قبل ان يقطع ولو عارها رهننا للبنا او العز مع وادان يبيع
لانها غير لازمة وتلك تعلق الا اذا كان من متفعا بالارض
مفتر كان بالمتعة متكويون وان وقت مخرج فبذلك ما نقص
بالقطع واذا استعاره باليزرع لم يوفض منه قبل ان يحصد
الزرع وقتها او لا وموتة الرد على المستعير فلو كانت موقوفة
فما سكتها بعده فبذلك ضمتها الى اداء استعاره باليزرع وكذا
الوصي لا يخذله موقوفة الرد عليه وكذا المودع والخاص
والمرتمن وان رد المستعير العارية مع عبده او اوجه ضاهرة
او مع عبده رهنها مطلقا او اجره برئ خلاف الاجنب والى
فالمستعير يملك الا بداع من الاجنب واذا استعاره ارضه
لغير ارضه تملك المستعير ارضه من ارضه لارضها بعد
المادون يملك الاعارة والمجر اذا استعاره واستمكتها
يضمن بعد الفسخ ولو عارها مشقة فاستمكتها من ان في الحال
استعاره وبما تفقد عليها فخرق منه فان كان الصبي يضمن
ما عليه لم يضمن والار يضمن وضمنه بين يديه فقام فضا عتبه
لم يضمن لو كان يوفه جالسا ومن لم يقطعها ليس بالاعارة
فالمستعير يملك من رجل يورثها بغيره فقال اعطيتك عتدا فلما كان
العقد وبه الطالب واخذه بغير اذنه واستعقر فقام لا ضمان
بليبه جوازته بما يضمن مثله بان قال كنت اعترتها الاستعارة لو عرف
العرف مستقرا ان الاب يدفع ذلك اليها زملك الاعارة لا يقبل

مطل

ما ذكره في كتابه من ان
الملك كان في ذلك
الوقت في الحبس
وكان في الحبس
في ذلك الوقت
في الحبس في ذلك
الوقت في الحبس

وجرى ابيه ومعه رده لها كقبوله ولو قبض زوج الصغيره بعد اتمام
 ما وجب لها من قبضه لا وجب الاثنان اذ ارجعها مع قبضه لا اذ ا
 تصدق بعينه او غيرها لغيره من جملة الغنيين **فصل في الرجوع**
 ما يقع فيه الرجوع في المهر **فصل في الرجوع** مع قبضه الزوج مع انما
 ما يقع وان كرهه خيرا ولو وقع اسقاط حق من الرجوع ولفظ الرجوع
 مباح جزئه فانه ان الذي اده القصله كمن وشا ومن القصله
 ككده وارش وعقره والعم موت احد المتعاقدين والعيض العوض
 فان قال خذ عومي بمثل او بدليها فقبض الوايب سقط الرجوع
 ويشترط فيه شرائط العقد ولا يجوز للاثنان ان يعوضا ما وجب
 للصغير من مال ولا يرجع تعويض من قبله عن قبضه
 او خفيه ويشترط ان لا يكون العوض لبعض الموقوفات فلو عوض
 البعض عن الباقي فله الرجوع في الباقي ودين الخطه يصح
 عوضا عنها ولو عوضه لداخه جازين فهو حزين وحده بعد
 القصة اشتمل الرجوع ومع من اجبني وسقط حق الوايه
 الرجوع اذ القصة ولو غير اذن الموقوف لكل ما يطالب به
 الاثنان بالحيث والملازمة يكون الا اذا اراد ان يثبت الرجوع
 من غير اشتراط الضمان وما لا فلا لا شرط الرجوع امره
 المدين رجلا اسقطا او منه رجع عليه وان استحق نصف المهر
 رجع بنصف العوض ونكسه المالك يرد ما بقي كالواستحق كل
 العوض حيث يرجع في كلها ان كانت قائمه لان ما لكه وان
 استحق جميع المهر كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما
 ونكته ان كانا موصلي رقبته ان يبيع او يعوض النصف
 رجع بالمر يعوض والى جزو القصة عن ملك الموقوف له بالكلية
 فتعفى الموقوف له بالشفاه الموصيه او نذر التصديق
 بها وصارت طرا من الرجوع كالو وبها من غير تعفي والراي

الزوجة وقت الحية فلو ذهب لامرأة تم تكليها رجع ولو ذهب لامرأة لا
واقفات المهر بغير فدية ولو ذهب لذي رحم حرم منه ولو ذهب لأولادها
لا يرجع وإن ذهب لحرم طار كغيره من الرضاة وإن ماتت النساء
والترائب وانتهى به وجهه لا ينفك أو لعبد أجته رجع ولو كان ذا رحم
حرم من الوهاب قل رجع فيها أنت فاعلى المص والها يهلك العين
الزوجة ولو أذناه صديق لما حلفت فإن قال الوهاب من هذه حلفت
المكر أنا ليست هذه كما حلفت الوهاب إن الموهوب ليس فيه
أذا أدى ذلك ولا يزوج الرزق إلا بترأضها أو بحكم الحاكم وإذا رجع
باعتها كان ضيقا من الأصل لا يشترط فيه بعض الوهاب وضع في
أشباعه ولو أوجب رده على يده سلفا بخلاف الرود بالغيب بعد
انقضاء بعضه انقضاء على الرجوع في موضع لما يجمع كالغيب لقراية
جاءت فليست الموهوبة واستحقاقا محققا وضمن الموهوب لزمه الرجوع على
الوهاب بالحق والاعارة بين كماله أو أودعت الحية سلفا
المعوض العين من يده ابتداء فيشترط القسط في المعوضين ولا يخل
بالشروط مع انتهاء فترة الغيب وخيار الرجوع وقد خذ بالشبهة
ولو ذهب امرأة إلى غيرها أو على نبيذ ما عليه ويعتدها
أو يستولمها أو أدار على أن يرد عليه شيئا منها أو يعوض عن الحية
والصدقة شيئا اعتنا بصحتها وتقبل الاستغناء بشرط اعتق أصل
أيتها ووجهها ووجهه ولو ذهب لم يردعه كما لا يردع حلق الأمل
عن الدرس بشرط الاستغناء فإن العوضى في الرجوع بحث المالك
متاعا وبغيت لها أيضا ثم أقرت فبعد الزفاف وأدى له عارضة
واراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يسترد ما اعطى
ميرة الدين من عليه الدين وأما إذا يتر من غير قبول منكك
الدين من ليس عليه الدين بأصل المأذولة على قبضه وإذا أقر
الدين أن الدين لفلان وإن أسره عارية صح وصدقه كالحية

لا ترق

لا ترق غير مقبوضه ولا في شاع يشم ولا يرجع منها **كتاب**
الأجر على ذلك منع بعض فكل ما منعنا من أجرة وشقة
بغير نكاح هذا إذا رتبها بكذا أو وبسبب منافعها دخل الشفع
بيان المدة كالسكن والزرارعة مدة كذا أي مدة كانت ولم
ولم يرد في الأوقاف على مدة ثلث سنين فلو أجرة المأكل المأكل
يجمع والعمل كالصناعة والصنع والخطاطة والأشارة كمثل هذا
الطعام **الكل** الأجر لا يزوم بالعقد فلا يجب تسليمه على تحصيل
أو شرط والاستغناء أو كونه من قبيل الأجر لدارت فليست
ولم تسكن أو كانت الأشارة صحيحة لما في أنفاسه فلا لا
بشبهة الاستغناء وبسبب الأجر كالحص الأجر لدارت فليست
الغاصب بشيء أو تارة ولو أنكر ذلك الموجر ولا يسهل يحكم
الحال ولا يعق قرب الموجر لو كان أجرة ولو سلم بعضه من
المدة فليس لأحد مما الاستغناء أو المالكين في مدة الأجرة
وقت يرجع فيها لأجله فإن كان فيها وقت كذلك حيزه في بعض
أباني ولو شرط الأجر للدار أو المأكل كل يوم وللمدة كل
سنة والخطاطة ونحوها إذا فرغ وسل وان على من يستلمها
شرب طاعة الخطاط بغير فدية رجل قبل أن ينفذ رتب الأجر
فلا أجر له ولا يجبر على إعادة الأجر إن الخطاط هو المأكل
فعله أو العادة أو لفظ في بيت المستأجر بعد أجرة من الشتر
فإن أصرق بعده فكذلك الأجر ولا يعزم ولا يجر ويعزم
وإن لم يكن فيه فاصدق فلا أجر ولا ضمان وإن قبل أن يراج
فعله الضمان وإن منه قيمة محبوبة فله الأجر وإن ضمه
فمعتد شفا فلا يطلع بعد أعوف فإن أسنده الطباخ
أو أقره أو لم يفضي منه ضامن وليس بعد المأكل ومن
عنده اشرف العين كالصباغ والعصار جسيها للأجر إذا كان

حالا اما اذا كان مؤجلا فان حبس فضاء فلما اجر ولا ضمان ومن
 لا شرط لحد الا ان لا يحبس فلما اجر فلو حبس ضمن ضمان انحبس وصاحبها
 بالخير ان شاء الله تعالى بغير محلة وله الرجوع وان شاع لمحله
 ولا اجر واذا شرط عليه نفسه لا يستعمل فيه الا النظار فكلما
 استعمال غير اذن اطلق كان له ان يستاجر غيره وقوله على ان
 تحمل اطلاق استاجره ياتي بعد اوقات بعضهم فلو اجر من قبل
 اجره بحسب ما لو كان احد من اولئك استاجر رجلا ليعمل
 بكتاب فلكل اوزاد ان يزيد ان رده مكره او شبهه لا يبي
 فان دفع القطر الى ربه او من سلكه او اجهز وجب
 الاجر بالحد وان وجدته ولم يوهله اية لا يجزي منقول
 ارض الوقت اجره بغير اجر المثل يلزم مستاجر تمام اجر
 المثل يفتى بال ضمان في غصب عقار الموقوف وغصب منافع
 وكذا اكل ما هو اذنع للموقوف مات الاجر وعليه ديون
 فالمستاجر احيى بالمستاجر من غير ماله الا انه لا يستطاع ان
 يملكه بخلاف الرقيق **باب في بيع حارة** حانوت ودار طرايا
 ما جعل فيها ومن سكنها وان جعل فيها دارا او غير ذلك لا يستلزم
 بيعه او اوقافه او طمان من غير من المالك واستلزامه في
 الاجارة ولو اختلفت في الاشارة فما قبل الموصو وان اقام البينة
 فابينة بين المستاجر وله السكنى بنفسه واسكان غيره
 باجارة وغيره او ارض لغرضه مع بيان ما يزرع فيها ولا على
 ان يزرع فيها ما شاء المستاجر لو لم يشغله بزرع عريان
 لان الحق لا يجزى ما لم يستعبد الا ان يوجب بضافته وان خيره
 من صحت او ركن او لا ولا يكفاه والعرض فان صحت المدعى
 فله ما سلكها فارغة الى ان يغير له الموصو فيه فتعدها بغيره
 او يرضى بغيره فيكون البقاء والعرض لهذا او الارض لهذا او لا

[illegible]

بالبر مطلقا وان بلغ فدا الاجر وكذا ايضا في بيع رطلية وقدر البيرة
 ما تحس ولا اجر ولا مخاطبة او امر ببيع قمرية ثم بطل الاجرة
 وبيع اجر مثله وكذا اذا اخاطب سارق على الاجرة وبعينه اصغر
 وقد امر بالقرية ثوب ابيض وان شاء اخذه واعطاه ما زاد
 الصعيق فيه ولا اجر له ولو وضع رويان لم يكن قاضيا لا بغير وان
 قاضا ضمن قيمة ثوب ابيض
الاجارة
 الفاسدة انما هي المشرقة بطل فوقي وصحة وان اطلق الياس
 شروع الصلح حكم الاول وجوب اجر المثل بالاستعمال بخلاف
 اثنان والثلث المثلين الاجارة الفاسدة بائنه على البيع
 انما هو تقدير الاجارة بالشرط والمخالفة بالتقصي العقد لكل
 اقتداء البيع بنفسه والسير على الاصل اذا اجر من شرطه كذا
 المسمى وعدم التقسيم فان فسدت بالاجارين وجب اجر الفاسد
 المتعذر بالماضي والماضي على المسمى ويغض عنه فان ارجأه
 بعد مجزئ في تسكن مدة ولم يندفع فعليه لمدة اجر المثل بالماضي
 وينبغي في الباقي ارجاء ما لا يشرى من اقيم واحد وفسد الباقي
 وفي كل شهر يمكن في اوجع العقدية ان ان يسمى الحكم اذا ارجأه
 سنة يمكن اقيم وان لم يسم اجر كل شهر واول المدة مسمى بالثمن
 العقد فان كان حين مهل اعتبر بالهبة والاقا لا يام استأجر عبد
 بالجر معلوم ولطعام لم يفرق ما ز اجارة الحمام وشاة لرجل ان
 والطعام وانظر الى ارجاءه وكما هو في كذا ورجل ان يطالب
 في المثل بالاجرة الا بالثمن وان كان في كذا في كذا في كذا
 ومصرى او غيرها من المثل بالثمن وان كان في كذا في كذا
 ابوه او غيرها من المثل بالثمن وان كان في كذا في كذا
 لا في كذا في كذا وان كان في كذا في كذا في كذا
 وان كان في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 المدة لا اجر لها خلاف ما اذا فسد الى فاد ما في كذا في كذا

۱۸۸۸

لا تقع الاجارة لعيب النسيب والعنف والضرع والملاهي والاداء
والجور والامانة وتعلم القرآن والعفة ويقضي ايوم بجهتها
للتحكيم القرآن والعفة والامانة والاذان وجب الاستاجر
على من يقبل ويجيب به وعلى الخلة الموسومة بوضع
عز لا اخر يستجبه او استاجر من ليس له بها بعض او فورا
ليطعن به ببعض وثمة اوجاز للخر لانه اليوم بدرهم
او ارضا شرط ان يتيها او يكرى انهارا او يزرع فسد
وصحت له على ان يكرى او يزرع او يستقر او يزرعها
ولو استاجر به لخل طعام بينهما فلا اجر لكرهه استاجر ابا
من الممنوع استاجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها او يضي
يزرعها فزرعها ففسخ الاجر فله المضي وان استاجر حمارا
ان يقد او لم يسم حله فله العتاد ففسخك له حين فان يلع
فله المضي فان تنازعنا قبل المزرع والخل فبعت الاجارة
وفعلنا لنسا واستاجر به ابيه ثم جد الاجارة في بعض الطريق
وجب عليه ان يركب قبل الاجارة ولا يجب له العتاد اجارة
المتفقد بالمتفقد فخر اذا اختلف واذا اخذ الا استأجره
للمصيد له ولا يحتجب فان وثق جاز ولا الا اذا عين
الخلت وهو ملكه **باب في حق الراجحة** الاجارة على
صغيرين مشتركين وبخاص فالاول من جعل الواحد او لعل غير
موقت او موقتا بل بعضهم ولا يفتي الا جاز على الاتفاق
وخذه ولا يفتي ما ملك في يده وان شرط عليه القرآن وجب
يقضي ويضمن ما ملك بعد تقرب التوب من دينه ونزق الحال
وخرق السقيفة ولا يفتي بين ادم بطلان من فرق بالسقيفة
او سقط من الدابة وان كان بسوقه او فوده وان انكسر
ون في الطريق ففسخ الحال يفتي في مكان فله ولا اجر او موضع

10

سبعة على كنانها او فزت وهي ام ولد له وولادت ام ولد له
 او موبه صم وعنت بجان موبه وسعي المديرة في ثلثي قسمة
 او كل ابدل لموت سيده فقيرا ولو ولد له كنانة صم فان فخر
 والاسحق في ثلثي قسمة او ثلثي ابدل لموت سيده او ان كان موسرا
 بحيث يخرج من الثلث وسقط عشر يد الكنانة كابر اعني المولى
 مائة كنانة على ان مولى مائة على نصفه على مائة مائة كنانة
 عبده على نصفه الى سبعة فئات وقسمة المملكات الف ولم يخرج المورثة
 ادى ثلثي ابدل حالا وابق الى اجد اور وريقا وان كانت
 ملى اث الى سبعة وقسمة اثنان ولم يخرج ادى ثلثي القسمة
 حالا اور وريقا فان لمولى عبده كنانة عبدك فلانا على
 اثنان درهم على اني ان اديت ابيك اثنان فمؤخر فلانة المولى
 على هذا الشرط وقيل بم ادى النافق او اذ ابلغ العبد ففعل
 صار مملكا قال محمد جاضر سيده كاتين من نفسه وعن فلان
 الغائب فلانا ففعل المخلص صم واياها ادى يد الكنانة عتقا
 ومخير المولى على ابدل ولا يطالب به الغائب بشي او فمؤخره
 لمؤخره وان كانت الامه عن نفسها وعن ابيها صغيرين مباح
 واما ادى لم يخرج **باب في العبد المشرك**
 عتق المشركين اذ ان احد ما لصا جيران يكاتب خطب بان وقبض
 يد الكنانة فمكتوب وقبض بعض فخر فامتنعوا لثابت بعض امه بين
 شريكين كاتبا فمؤخر احد ما فولدت فادعاهم وطلبا ابا حذر
 فولدت فادعاه فمؤخر مولى ام ولد للوال وضمن له مائة نصف
 قسمة ونصف عتقا وقبضه الولد هو امه وان دفع العتق الى
 المملكات صم وان وراثة في ولم يطالب فخر ت بطل التبرع ومن
 شريكه نصف قيمتها ونصف عتقا او الولد فلان وان كاتبا
 فخر ما احد ما موسرا فمؤخر ضمن لشريكه نصف قيمتها ورجع عليه

باب موت المملكات ونحوه وموت المولى
 مملكات فخر من ثم ان كان له مال سيعمل اليه لم يخرج الى اكل ثلثه
 الايام والا فخره ونسبها طلب مولاه او صم مولاه برضاة ولو
 فاسدة له السبع بنصر رضاء ويملك المملكات فخر من المارة
 والفاضة وان لم ير من المولى وعاد رضاء وما في يده لمولاه
 وادامات وله مال لم تنسج وتودي كنانة من ماله وحكم
 بعقته في اخر حياته كما حكم بعقته اولاده وابا ان من ماله ميراث
 لورثته ولو ترك وله اولى كنانة ولا وفاء بعت كنانة
 وسعي على موبه فان ادى حكم بحق ابيه مثل موته وبعتته
 ولو ترك وله اشتراه ادى ابدل حالا اور وريقا اشتري
 اثنان فئات عن وفاء ورثة انه وكذا لو كان هو ابيه مملكتين
 كنانة واحدة فان ترك وله ام من دة وديان بيد فلان فخر
 الولد وقضى به على عاقلة امه لم يكن ذلك فخر الامه ولو قضى
 به لقوم امه بعد مضمومتهم مع قوم الابن ولا ينفذ فخر
 وطالب لبيده وان لم يكن مصر فادى اليه من الصدقات فخر
 كان وارث ففعلات عن صدقة اخذها وابن بسبيل اخذها فمؤخر
 ال ماله وهي في يده فان جن عبدا كاتبا سيده جابلا فمؤخر
 او مملكات فلم يقض به وقع او مولى وان قضى به عليه مملكات فخر
 منه وان مات السيد لم تنسج النكاح كاتبا سيده وامه مائة اولى
 ويؤدى المال الى ورثته على فخره وان حرره مولى فمؤخر
 حرره بعد مضم لم تنسج مملكات تحت امه طلعتا شين فمملكتها
 لا تغل له حتى تنكح زوجا غيره كاتبا عبدا كنانة واحدة ورجع المملكات
 لا يخرج ادى من حتى يجتقيا **باب في المولى**
 عبارة عن اشتراك بولاد المولى او بولاد المولى الامه او من انما
 الارث والعقل به سببه الحق على ملكه من اعتق باسحاق او مزح

له او يملك قريب فوله بسيدة ولو شرط عدمه ومن اعتق امته
وز قضا من فولدت لا يفتل ولا الخلى من بولي الام ابر
وكذا اذا ولدت ولدين احدهما لا يقل من ستة اشهر والاخر لا
منه وبينهما لا يقل من نصف حول فان ولدت بعدها لا تشر من
نصف حول فوله لموا ان لام فاعتق العتق وهو الاب جرو فابنه
ان موا به بخر مولى مولاة تكم محنته فولدت فوله ولد لموا
والعتق تقدم على الرد وعلى لا يولى الارحام موخر عن العصبية
التسبية فان مات المولى عن المعتق فمراثة لا قرب عصمة المولى
وليس للناس من المولا انما المعتق كافى لحدوث فلو مات المعتق
ولم يكن الا ابنه معتق فلا شيء لها ويوضع ماله في بيت المال
واو اهلك الذي عبدا واعتقه فوله له كما كسب ولو اعتق
حولي دار الحرب عبدا حرييا لا يعتق الا ان يخل سيده فاذا خلاه
عتق ولا ولاء له ولا ان يوالي من عدا ولو دخل مسلم دار
الحرب فاشترى عبدا ثم اعتقه بالعتق عتق ولو كان العبد مسلما
فاعتقه مسلم او حر في دار الاسلام فوله له **فصل** العلم
رجل على يد رجل هو الاله او غيره على ان يرثه ويعقل صريح وعقله
عليه وارث له ولو ادى من عاقل باذن ابيه او وصيه صحيحا
لو ادى العبد بغير بسيدة آخره او عن دمي لرحم وله ان يغتسل
عن نجس غيره ان لم يغتسل عنه او عن ولده وان غفل عنه
او عن ولده لا يوالي وان غفل احد الامراة والتم لم ولدت بغيرها
المولود فيها عتقت بشرط ان يكون مجهول النسب وان لا يكون
عربيا وان لا يكون له ولا عتقة ولا ولاء مولاه فلو اشع احد وقد
عتق عنه **فصل** **الاکراه** هو جعل يوجب من الكراهة
يحدث في الهل جعل بصيرته مد فو عا الى الفعل الذي طلب
منه وشرط قدرة الكراهة على اتباع ما جدد به سلفا او لهما

وعتق الكراهة ان لا يكون الكراهة به متعلقا لنفسه او عبدا او مولا فاعلم
الاضا والكراهة متعلقا بالآخرة عليه فلو عتق او اطلق او ارسله فله الكراهة
بجمل او ضرب من يد او حبس حتى يبع او اشترى او اقر او اقره او يبيع
او اصفى وعلمه المشتري ان يقبض بقبضه او اقره او يقره فلو قبض
منه او سلمه فله الكراهة وان قبض بغيره او اقره او يقره ان قبض بغيره
الناقد في اربع عود لا لا فلو قبض بغيره او اقره او يقره فله الكراهة
العتبة وقت الاعتاق دون القبض والعن والعن امانة في الكراهة
امر السلطان الكراهة وان لم يتوعدده و امر غيره لا الا ان يقره
الخال اذ لم يقبض بغيره بغيره او يقره او يقره بغيره بغيره
على نفسه او عتق عبده الكراهة الحرم على قتل عبده وان غفل
كان عاجزا فله الكراهة ابا يبيع لا المشتري وبه كذا يبيع فانه ممن
قبضه ابا يبيع ولا ان يضمن اياها فان من الكراهة يبيع على المشتري
بغيره وان من المشتري فله كراهة بعده ولا يضمن ما قبله فان الكراهة
على الهل ميتة او دم او اقل فبغيره او ضرب من حبس او ضرب او قيد
لم يخل ويقتل او قطع فله كراهة فلو كان في الخفصة وعلى
الكراهة بقطع او قطع فله كراهة فان يظهر ما امر به فله مطلق بالبيان
و بوجه او بغيره ولم يرخص فيه بما ذكره في الامتثال بالعلم
بقتل او قطع ومن الكراهة لا تقتل ولا تقطع في الكراهة فوله لو
كراهة على امرنا لا بغيره وفي جانب المرافقة بغيره الكراهة الملبى
لا بغيره لكنه يسقط الحد في زنا بالزنا ومع نكاحه وظل الكراهة
وعتقة ورجع بغيره العبد وعتق العتق ان لم يطل بغيره وبغيره
ولما ربه ورجعته فله و اياها فله واسمها مد بواشع ورجع
و تو كليله يطلق وعتاق لا ابر اوه من بغيره او كليله و ر د
فله كليله ورجعته الكراهة القاضى رجل بغيره او قتل رجل
بغيره او بخلع بغيره رجل بغيره فله كليله فله او قتل ان كان

A photograph of a manuscript page from the Voynich manuscript. The page is made of parchment and features two columns of text written in a highly stylized, cursive script. A diagonal red line runs across the page, separating the two columns. The text is written in dark ink and is very dense, with many characters that are difficult to distinguish. The script is a form of shorthand or a very early form of a modern script.

۱۹۱۲

والشرط ان يحفل ببيع سائر الشرا جابله ووليه يومه ثم وصيه
ثم جده ثم وصيه ثم الوفا حتى او وصيه دون الام او وصيه
ولو اشترى كاشان فاعدها من الكتب والاراضى حتى ان
الوصي او الموقوف او عبيد الاما ببيع ويشترى فكل ما لا يكون
اذا كان التبراره ولد ان ياون للبيعه والموقوفه اذا لم يكن له
ول او عبيد لها او كان للخلو احد شهما ول او اشترى من الاولاد
له عند طلبه وكل منه في **العقب** هو ان لا يرثه
باشا يه مطلقه فان لم يتوفى بغيره قبل النقل بغيره وان قال
لا بغيره فاستخدا ام العبد وجعل الوافيه فغصب لخلو وصيه على
سائر ولهم الام لم يكن علم ان تلك العبد وروا عن قايه في الغنم
بانه والعبد من الاخر ان الموقوفه من محضه من غير
الغناصب وبطل الغناصب الاول وان كان في الوفا فغصب
بان غصبه وقيمة الشرا وكان الثاني املي من الاول فان الغناصب
على الثاني ويجب رد عين الموقوفه في مكان غصبه ويرد ما
ولو بغير علم المالك او مطلقا ان يملك وهو مثل وان القطع
المثل فقيمة يوم المضرة وفي العترة في القسي يوم غصبه
والمثل المخلوط فكلما جسه قيمه فان ادعى ملكا له خمس حتى
يعلم ان يوجب له قيمه قضى عليه بالملك ولو ادعى الغناصب
المفكك فغناصبا بطله اذ هو بغير ملك او انما الاول
بغيره بان الغناصب اول والغناصب فيما ينقل فلو اشترى
وبطل في يده لم يضمن شيئا الا ما هو له من ابيته والصلبه
والمحجور في الاول يدور بالرجوع عن الشهادة او ادعى
سكناه او اذ عتقه ضمن استقصا كان النقل كالغناصب
عبد او اذ عهده نقص في مدة الاجاره وان استغفر
فصدق بالغناصبة كالوصي من الموقوفه والوديعه وبج ادلا

كان شعبنا بالاشارة او بالامر او بدعوة او الغضب
 ونقد ما كان اشيا لهما وقد عثرنا او لم نثرنا او اطلقنا
 لا وبيني فان غصب وغير ذلك اسمنا فاعلمنا فاعلمنا
 ملكنا انما غصب حيث يمتنع امتنا او ملكنا يخرج من ملكه
 بلا حل انتفاع قبل او اضاعة لدرج شاة وطبعتها وحسبها او طعن
 بغير او زرع وجعل حد يسبق وصفه والى على ساحة
 وقيمة اكثر منها وان ضرب الخمين درهما او دينار لم يملكه
 ويملكه ما ناد ان يخرج شاة غنمه طرحتها الملك عليه واخذ
 قيمتها او اخذ ما وجبته نقضتها وكذا لو حرق نوبه ونوت
 بعض العبيد وبعض نفعه الاكله ون خرق سبيل لم ينفق شيئا
 فنه ان ينفق ان اخذ عتيد ليس غيره ومن بني او عرس
 ان وارثه امر بالكلع والبر والملك ان ينفق لقيمة جناه
 او شرا امر بقلعه ان ينفق الارض غصب نوبه فغصبه
 او سويها فقلته بسمن فالملك يحرق ان شاة غنمه قيمته
 ابيض وسيل السوي وان شاة اخذ المصروع او المصروع
 وعزم ما زاد الصبي والسمن ر و غاصب الفاصد المصوب
 على الفاصد الابا وله مرا من صفاته كالو ملك المصوب في يد
 غاصب الفاصد فادى الفقة ال الفاصد او المان فقلته
 الفقة مع و غاصب شيئا لم يغصب اخر منه فاراد الملك ان
 يخذ بعض ارضان من الاول وبعضه من الثاني لولا ملك
 الا جازة لا تلحق الا لاف فلولا ملك ما لغيره بعد فقال
 الملك اجزت او رضيت لم يبر من الضمان كسر الغضب
 فاحشا لا يملكه ولو كسره المصوب لم يقطع الرجوع
فصل في غصب ما غصبه من قيمته ملكه مستحب ال وقت
 الغصب والقول في قيمته ان لم يبر من الملك على الزيادة

فان ظهر بها اكثر ما ضمن وقد ضمن بقوله اخذه الملك ورد
 عونه او امضى ولو ضمن بقوله الملك او بمرأته او بغيره
 الفاصد فقلته او بغيره الملك وان غاصب الغصب فغصبه
 الملك فقلته او بغيره وان حرر من غنمه لا وراوaid الغصب
 مطلقا اما لا يضمن بالتقدي او بالتمتع بعد طلب الملك
 وما نقصته الحارثية بالولادة مضمون ويخبر بولد باذن باه
 مضمون به وزد ما حاطا فاست بالولادة ضمن مضمونا بخلاف لوجه
 ومناضع الغصب غير مضمونة استوفى او عطلها الا ان يكون
 وقتا او ما لم يتم او بعد الاستعمال الا اذا اسكن بنا ويل ملك
 او قدر وخر المسك فخره اذا انتفخا وضمن لو كان الذي خذات
 بالواشتر باهنة وشربا فطاهن والامن غصبه مضمون فقلته
 بالواشتر او وجدته فقلته اخذ اما الملك فاما لو كان الذي
 ضمن ولو غلبه بذي قوته كالحق والحق ملك ولا يملكه ولو غلبه بالملك
 اخذه الملك واراد ما زاد له ولو اخذ لا يضمن وضمن لو عرف
 قيمة صاها لعنه الله وبارا قته سكر ومصف وطع بها كالا
 المغنمية وخره لو غصب اسم ولد يملك لا يضمن بخلاف العبرة
 حل بغيره عتيره او رباطا وانه اوقع باب اصلها او بعض
 طائفة فذمت اوسى ال سلطان بمن يواذيه ولا يذفع بل ربح
 او من يواذيه السقي ولا يضمن بهيه او قال مع سلطان فذم
 وقد لا يعزم انه وجد كسر الغنمه شيئا لا يضمن ولو عزم اية ضمن
 وكذا لو سقى بغيره غير مجاز جازا لم يضمن ولو مات البع
 فقلته ي ان ما خذته لاطهر ان من تركه اسر عتيره بالابق
 او قال فقلته ففعل وجب عليه قوته ولو قال لئن مال
 بولاك فاستلم لم يضمن استعمل غنم لغير نفسه وان لم يبر بغيره
 وقال ذلك العبد اني حرر من قوته ان يملك ولو استعمل لغيره

يقيم

غلام جالي فساد وقال اضرب في فعضده فعدا سمعت دانات من
ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة العباد وكذا كلك العبيد يتبعون على
عاقلة العباد وقام عليه وبسببها انقل تلك الشفعة المشتري وشكها
المشتري باقام عليه وبسببها انقل تلك الشفعة المشتري وشكها
ان يكون الحبل مقارنا او كسنا اخذ الشفع من احد المتعاقدين وكما
جواز الطلب عند تحقق السبب وصحتها ان الاخذ بها ينزله
مبتدأ حتى بعد البيع وسنذكر بالاشهاد وتلك بالاختيار
او قضاة قاض قد رر واس الشفعة لا تلك الخاطي في نفس
البيع ثم لا في حق الجميع كما يشرب والطريق خاصيتين كسب
لا تجري فيه السقف وطريق لا تعد لم جارلا ص باه في سكة اذ
كواضع جزم على خاطي استحق بعضهم فقه بعد انقضاء السنين
بق اذ نصيب المتأخر ولو كان بينهم غاي يتفق بالشفعة بين
المتعاقدين في الجميع وكذا ان الشفعة غاي فطلب الى شفعة
لها الشفعة ثم اذا حضر وطلب تفق لهما استقل الشفعة قبل البيع
لم يجر او الشفعة اخذ البعض وشك ان في لم يملك لك
جر على المشتري ولو جعل بعض الشفعة نصيب بعض لم يجر وتلك
ضد به وهو بيع وورثة فوجب الشفعة فيها وبيع الطلب من
وكيل الشراء ان يسلم الموطلة وان سلم الاو ك الشفعة في
الوقت والجمهور **باب طلب الشفعة**
ويطلبها الشفع في مجلس علم باسج لم يجر ثم طلبها لطلبها شفعة
وكره وهو يطلب المواثبة على ما يجر لو في يده او على المشتري
يتنول اشتري فلان هذه الدار انا شفعها وقد كنت طلبت الشفعة
والطلبه لان فاشهد عليه وهو طلب اشهاد ولا بد منه حتى لو كان
دم يشهد بطلت شفعته وان لم يتمكن لا ثم يطلب عندك شفعة
اشترى فلان واكره انا شفعها بد اكره انا شفعها بار

كذا في فقه مسلم الي وهو طلب تلك وخصومة في غيره مطلقا لا يتخلل
الشفعة به يعلق ولو اطلب سال الخصم من ملكية الشفع لا يشفع بقاء
اخرها او يخلل الخلف من العمل او يجر من الشفع سادس اشرا
في ان اقر به او يخلل من الدين على الفاصل او السبب او يجر من
الشفعة قسلا او ان لم يحضر الفسخ وقت الدعوى واذا افضل كره
احصاه وللشعري جسد الدار لم يقبل منه فلو قبل للشفع او الدين
لا جزم بطلب والخصم البايع قبل التسليم ولا تمنع البيعة حتى يحضر
المشتري فشفع بغيره ويمنع الشفعة والعهد على البايع قبل
تسليم البيع الى المشتري وعلى المشتري لوجبه للشفع في الدار
والعيب وان شرط المشتري البيعة منه وان اختلف الشفع
والمشتري منه في المثل صدق المشتري ولو يجر من الشفع
اشرا او في المشتري فشا وباعه اكل منه بلا قبضه فالقول ومع فقه
المشتري وجعل البيعة يظهر من حق الشفع وعطال الخ والزيادة
لا وفي الشرا على باخذ مثله وفي التيق لم يجر مع عقار جافا
بلا يشفة الا اذا في لمن موصل باخذ كمال او طلب في الحال واخذ
بعد الاجل ولو سكت عنه وصبر حتى يطلب عند الاجل يطلب
شفعته وبمثل الخ وقيمة الخزير ان كان الشفع ومبا وقيمة ما
سلا وطريق حرقه قيمة الخز وقيمة ما في الشفع ومبا وقيمة ما
مبا وبالمن وقيمة السنا والعرض لو بين المشتري او عرض او كلف
المشتري فقلعها كما تنقض جميع تصرفاته حتى الوقف والمسجد والمزرعة
ورجع الشفع بالحق فقط ان بين او عرض يجر استحق ويخلل من
ان حرت الدار او وثب الشكر ولم يعلق على من كلف او تنقض
تخلل ما اذا اختلف بعض الارض بغير حق حيث يستقل من الفسخ
بيسته وبجدة المرحمة ان تنقض المشتري السنا وتنقض الاجنبي
كشفته وانقض له وبشره انا باع ارضا وتخلل وقرا او اقر

في يد وان جده المشتري او يملك باقة ساهية وقد اشترى الميراث
 سقط حصته من الميراث في الاول وبكالميراث في الثاني نص الشفعة
 للشفيع ليس له تركها الطلب في البيع فاسد وقت انقطاع حق
 البيع اتفاقا وان يثبت بعض وقت اشتباها من لم ير الشفعة
 بالشرط لم يملكه عند حكم يراه يقول من لم يثبت وجوبه ان قال لم يملك حكمه
 وما والا لا **باب ما ثبت في الشفعة** لا يثبت قصد الا في
 عقار المالك بعض هو مال وان لم يسم كرمي وحام او يميز ويثبت
 سخر لاني عرض وفلك وبها وتخل بيعا بقصد وارث وصلة سوية
 لا يجوز ودارتسك او جعلت اجزا وبدل طلع او مبيع او صلح
 عن دم عدا ميرا وان قيل يثبت ما ان او يثبت بين را مبيع
 ولم يسقط فيه فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار
 او يثبت فاسد او لم يسقط فيجوز فان سقط ثبتت اور و خيار روية
 او شرط او عيب بقاء مبيع فاسكت بخلاف الرابطة او بائنه
 وثبت للعقد انما دون المستغرق بالدين في بيع بغيره وسيرة
 في بيعه ومن شري او اشترى له الميراث كان اذ بيع له او ضمن الميراث
 في بيعه **باب ما يثبت في الشفعة** يثبت الميراث طلب الميراث
 او الاشارة مع العقد وشكها بعد البيع فخط ولومن اب او وح
 او وكيل يطلبها او اسم او اخر على الميراث يسلم مع عند الفاض
 وحكمه منها على عرض وعليه رده وبيع شفعة بالشرط وسوا الشفعة
 قبل الاخذ بعد الطلب او قبله لا لا المشتري وبيع الشفعة قبل
 العقد بالشفعة مطلقا ولو باع شرط الخيار لا وشر الشفعة من المشتري
 وكذا ان استأجر اذ اذ ماله او طلت منه روية او ضمن الميراث
 قيل للشفيع الميراث يثبت ان يسلم ثم علم انما يثبت باقل او يميز
 او شعر ثبتت ان او اكثر قد الشفعة ولو بان ايتها يثبت بدنا فيه
 قيمتها ان فلا شفعة له وان علم ان المشتري وليد يسلم ثم بان

في يد وان جده المشتري او يملك باقة ساهية وقد اشترى الميراث
 سقط حصته من الميراث في الاول وبكالميراث في الثاني نص الشفعة
 للشفيع ليس له تركها الطلب في البيع فاسد وقت انقطاع حق
 البيع اتفاقا وان يثبت بعض وقت اشتباها من لم ير الشفعة
 بالشرط لم يملكه عند حكم يراه يقول من لم يثبت وجوبه ان قال لم يملك حكمه
 وما والا لا **باب ما ثبت في الشفعة** لا يثبت قصد الا في
 عقار المالك بعض هو مال وان لم يسم كرمي وحام او يميز ويثبت
 سخر لاني عرض وفلك وبها وتخل بيعا بقصد وارث وصلة سوية
 لا يجوز ودارتسك او جعلت اجزا وبدل طلع او مبيع او صلح
 عن دم عدا ميرا وان قيل يثبت ما ان او يثبت بين را مبيع
 ولم يسقط فيه فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار
 او يثبت فاسد او لم يسقط فيجوز فان سقط ثبتت اور و خيار روية
 او شرط او عيب بقاء مبيع فاسكت بخلاف الرابطة او بائنه
 وثبت للعقد انما دون المستغرق بالدين في بيع بغيره وسيرة
 في بيعه ومن شري او اشترى له الميراث كان اذ بيع له او ضمن الميراث
 في بيعه **باب ما يثبت في الشفعة** يثبت الميراث طلب الميراث
 او الاشارة مع العقد وشكها بعد البيع فخط ولومن اب او وح
 او وكيل يطلبها او اسم او اخر على الميراث يسلم مع عند الفاض
 وحكمه منها على عرض وعليه رده وبيع شفعة بالشرط وسوا الشفعة
 قبل الاخذ بعد الطلب او قبله لا لا المشتري وبيع الشفعة قبل
 العقد بالشفعة مطلقا ولو باع شرط الخيار لا وشر الشفعة من المشتري
 وكذا ان استأجر اذ اذ ماله او طلت منه روية او ضمن الميراث
 قيل للشفيع الميراث يثبت ان يسلم ثم علم انما يثبت باقل او يميز
 او شعر ثبتت ان او اكثر قد الشفعة ولو بان ايتها يثبت بدنا فيه
 قيمتها ان فلا شفعة له وان علم ان المشتري وليد يسلم ثم بان

او يميز فلا شفعة ولو لم يعلم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب
 غيره ولو لم يعلم شرائ الشفعة فيسلم ثم يبيع شرائا للكل فلا شفعة في الكل
 وفي حكمه لا وان باع مقدار الاكوار اغان بائب الشفعة فلا شفعة
 وكذا لو موب هذا المقدار للمشتري وان اشترى ساهية من بائع
 بشفعة فلا شفعة لغيره في البسهم الاول فلما وان اشترى من بائع
 عند فاشفعة الميراث لا بالكتاب وكذا لو اشترى بدرا مهم فاشفعة
 فاشفعة الميراث او جعل مذكرا وصنيع الميراث من كره الفدية
 لاشترى الشفعة بعد ثبوته وفاقا واما المصلحة لدفع ثبوته اشترى من
 لا كره وعت محمد كره ويعني بقول ان يرد صف في الشفعة وبعده في
 الرابطة ولا حيلة الاستطاعة المصلحة اذا اشترى بقاء عدا او بائع واحد
 يتعدوا الاخذ بالشفعة يتعدو هم فلا شفعة ان ياخذ نصيب بعضهم ويترك
 الباقي وبكسلا والمعتبر في هذا العاقد دون الاكث المشتري حيث
 دار غير مشروطة فبايع اخذ الشفعة نصيب المشتري الذي
 حصل له بالقسم وليس له تقبضا مطلقا بخلاف ما اذا باع احد الشركين
 نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث
 يكره للشفيع تقبضه فالواشترى اثنان دارا وما شفع ثم فاشفعة ثلث
 بعد انفساه بشفعة او غيره فله ان ينقص القصة اشكت الخيار والمشتري
 من ملكه الدار التي يسكن فيها فالعقد للمشتري ولغيره على العلم عند
 ما يريست وبه يعني كالواكثير المشتري طلب الميراث في وان انكر طلب
 الاشارة وعند له به حلت على اثنان **باب ما يثبت في الشفعة**
 في بيع نصيب شافع في معين **باب ما يثبت في الشفعة** طلب الشرك او بعينه الميراث
 بلك على وجه الخصم من وكذا لو اشترى من بائع لا يحصل به الاشارة
 والتمييز بين النصيبين **باب ما يثبت في الشفعة** طلب الشفعة بالشفعة وكذا
 يعين نصيب كل من على عدة ونسبة على الاشارة والميراث وهو ان يوافق
 في الشفعة والميراث في غيره فاشترى من شرك حصته بشفعة صاحبه في

في يد وان جده المشتري او يملك باقة ساهية وقد اشترى الميراث
 سقط حصته من الميراث في الاول وبكالميراث في الثاني نص الشفعة
 للشفيع ليس له تركها الطلب في البيع فاسد وقت انقطاع حق
 البيع اتفاقا وان يثبت بعض وقت اشتباها من لم ير الشفعة
 بالشرط لم يملكه عند حكم يراه يقول من لم يثبت وجوبه ان قال لم يملك حكمه
 وما والا لا **باب ما ثبت في الشفعة** لا يثبت قصد الا في
 عقار المالك بعض هو مال وان لم يسم كرمي وحام او يميز ويثبت
 سخر لاني عرض وفلك وبها وتخل بيعا بقصد وارث وصلة سوية
 لا يجوز ودارتسك او جعلت اجزا وبدل طلع او مبيع او صلح
 عن دم عدا ميرا وان قيل يثبت ما ان او يثبت بين را مبيع
 ولم يسقط فيه فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار
 او يثبت فاسد او لم يسقط فيجوز فان سقط ثبتت اور و خيار روية
 او شرط او عيب بقاء مبيع فاسكت بخلاف الرابطة او بائنه
 وثبت للعقد انما دون المستغرق بالدين في بيع بغيره وسيرة
 في بيعه ومن شري او اشترى له الميراث كان اذ بيع له او ضمن الميراث
 في بيعه **باب ما يثبت في الشفعة** يثبت الميراث طلب الميراث
 او الاشارة مع العقد وشكها بعد البيع فخط ولومن اب او وح
 او وكيل يطلبها او اسم او اخر على الميراث يسلم مع عند الفاض
 وحكمه منها على عرض وعليه رده وبيع شفعة بالشرط وسوا الشفعة
 قبل الاخذ بعد الطلب او قبله لا لا المشتري وبيع الشفعة قبل
 العقد بالشفعة مطلقا ولو باع شرط الخيار لا وشر الشفعة من المشتري
 وكذا ان استأجر اذ اذ ماله او طلت منه روية او ضمن الميراث
 قيل للشفيع الميراث يثبت ان يسلم ثم علم انما يثبت باقل او يميز
 او شعر ثبتت ان او اكثر قد الشفعة ولو بان ايتها يثبت بدنا فيه
 قيمتها ان فلا شفعة له وان علم ان المشتري وليد يسلم ثم بان

وجسطة الاجزاء الفعلية بين الارض والعامل ولا يكون الخارج
 فيبطل ان شرط لاحد مما قرآن سبابة او ما يخرج من موضع معين
 وخرج رب البذر بذره او رفع الخراج الموطن وتنصف الباقي
 بخلاف خراج النخلة والسنبل او البسمل لاجل ما والى الآخر
في تنصيف الحبوب والسنبل والسنبل والسنبل والسنبل
 السنبل والحب لاجل ما وان شرط تنصيف الحب والسنبل لصاحب البذر
 او لم يتعرض للخبث حيث وكذا لو كان الارض والبذر لم يدر البذر
 والعامل لا يدر او الارض او العامل او الباقي للآخر وطلعت لو كان
 الارض والبذر لم يدر البذر والسنبل والآخران للآخر والبذر
 والبذر انما اذا صحت الخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج
 من ويخرج من ان عن المصنوع الارب البذر ومسئول من شرط الخارج
 لرب البذر وللآخر اجر مثل ارضه او فله والبذر او على الشرط وان
 لم يخرج من شيء فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل الارض
 والبذر وان كان من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل والاربع
 رب الارض من الغني فيها وقد كسب العامل فلا شيء له حكاه
 ويشترط في يافته وتقسيمه يدين مخرج الى بيدها او لم يثبت الزرع
 لكن يجب ان يشترط في يافته اعلى اما اذا ثبت ولم يستحصل لم
 يبع الارض فان حصلت المدة قبل ادراك المزرع فعلى العامل
 اجر مثل نصيب من الارض الى ادراكه وخرج ارض الى العامل ان
 يزرعها بنفسه وبذره والبذر بينهما نصفان وان خرج بينهما كذلك
 فعلى على هذا الاربع فاسدة ويكون التي ربح بينهما نصفان
 وليس للعامل على رب الارض اجر ويجب عليه اجر نصف الارض
 لصاحبها وكذلك لو كان البذر من احد هما وتكسب الآخر
 والربح بينهما على قدر بذرهما ونقصه المزرع عليها بالخصص فان
 شرط على العامل فثبت بخلاف ما لو مات رب الارض ولم يزرع قبل

فان قيل

فان العبد ينفق على العامل وضع عند اثنين للعامل وهو الماحد الغلبة في
 الخراج اربعة مطلق اما في يد المزارع فلا ضمان لو ملكه وشكك له
 واداء قصير المزارع في سق الارض حتى ملك المزرع لم يضمن رب
 انما سيرة ويضمن في النقص **في مساقاة**
 هو دفع الشجر ان يسلو بجزء من ثمره ومن كالمزارع حكاو ضلحا
 وشروطه ان يزرع اربعة اشجار او اربعة اشجار او اربعة اشجار او اربعة اشجار
 واداء انقصت المدة يترك بلما اجر ويجعل بلما اجر واداء اشجار الخليل
 يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بجزء المزرع ويان المدة
 ليس بشرط هنا ويضع على الاول ثمر يخرج ولو ذكر مدة لا يخرج الثمر
 فيما فسدت ولو يبيع في اوله مخرج فخر مخرج في الوقت المسمى فعلى
 الشرط والا فلعامل اجر المثل ولو دفع غراس في ارض لم تبليغ
 المدة على ان يسلو لما خرج كان بينهما عقد ان لم يذكر اعداها معلومة
 وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف
 الرطبة فانما يجوز ويضع على اوله يكون ولو دفع رطبة انقصت رطبا
 على ان يقوم عليها حتى يخرج بذر او يكون بينهما نصفان جائز بل لا يان
 مدة والرطبة لصاحبها ولو شرطها المدة فثبتت وتقعون الكرم
 والسنبل والرباط واحول ابناء فان والحق لو يسم ثمره مذكرا وان
 مذكرا لا دفع ارضا مدة معلومة يعرفون ويكون الارض والشجر
 بينهما لا يبيع والسنبل والسنبل لرب الارض وللآخر قيمته مخرجه واجر
 عمله فثبتت المزرع بقرارة رجل والسنبل في كرم اخر فثبتت منها
 شجرة فهي لصاحب الكرم وكذا لو دعت حوض في ارض غيره فثبتت
 وتبطل بموت احد هما ومضى مدتها والسنبل في ارض مات العامل
 يتوزع ورثة عليه وان كرهه الدافع وان مات الدافع يتوزع العامل
 كاللكن وان كرهه ورثته الدافع وان ماتا في ارضي ذلك كورثة
 العامل وان لم يمت احد هما بل انقصت مدتها فليار للعامل ويضع

في غيره والمعتذر اذ وقتها المعتذر وضد والاولاد والموت فلم كان
غنيا في اول ايام فقتر ان اجتمع على ان ولد في اليوم
الاخر في عليه وان ولد في اليوم الاخر في عليه وان مات فيه
لا تبين ان الامام صلى الله عليه وآله في الصلاة دون التعصية
كالعبد والامام العبد عند الامام صلى الله عليه وآله يوم
عزله ايام الصلاة والتعصية وكراه الذبح ليل ولو ترك التعصية
ومعتت الامام تصديق باحيته فاذ لم يعينه وقصير شر الخاويين
فحق شر الامام اذ ارجع الجذع من الطمان والشيء فصاعدا من
الشاة وهو ابن قيس من الابل وجرلين من البقر واليا من جمل
من الشاة ويصحب باليا والخص والشر لا اذ لم يتبعها من اليوم
والبري وان منعها لا والحر باليسمينه لا باليا والعوا والحق
والعوا التي لا تشي الى المنك ومقطوع اكثر الاذان والذنب
والعين والالاء والاحتيا والاسكاه والجلد واليد والواشي باليسمينه
ثم قيب بعيب ما في فعله اقدمه من غير ما كان غنيا وانظر
اجزاء ذلك وان مات احد البعده وقال الورثة اذ لم يمت
ومكتم مع فان كان شريك البعده فشرنا اذ سريه العلم لم يمت عن
واحد منهم ويأكل من المالا غنية ويؤكل غنيا ويدخر ذنب ان لا
ينقص العبد قد من الشاة وان يدخر بيده ان علم ذلك وال
شده ما كره ذبح كرن ويشتد في حمله ما او يمتل منه فخر في الذباب
او يبدل ما ينتفع به باقيا لا يستعمل كمن وعنه فان بيع العلم
او الجدة بقصد في يمينه ولا يعطى اجر الجدة او كره جز صوفيا
قل الذبح ينتفع به بعلامت ما بعده والانتفاع بغيره مثله ولو
غلط اثنان وزج كل شاة صا حرم كما روي في شاة الغنص لا
الوديع وضمنها كتاب **الظفر والاباح** مثل
مكروه حرام عند محمد وضمنها الى الحرام اقرب فنسبة الى الحرام

كسيرة

كنسبة الواجب الى العزم الا ان مقدار ما يدفع الحلال عن
نفسه وما يجوز عليه وهو معتذر ما يمكن به من الصلاة فاما ومن حرمه
ومباح التي اشق ليزيد فوته وحرام وهو ما كان فوته ان لم يمتد
فوتة صوم العبد او ليل يسقي الضيف وكراه لبن النمل والجلد
والركبة واخر يسقي ما يؤكل ثم توافد من ساعته حل كله
وكبرج الاكل والشرب والالوان والتطيب من انا ذهب
وقضت للرجل والمرأة وكذا الاكل بمعلقة الذهب والفضة
والاكتمل ان يمد باليمن رصاص وزجاج وبلور وعقيق وحل
الذهب من انا مفضض والركوب على سرج مفضض والجلوس
على كرسى مفضض ويتقى موضع الفضة كما لو جلق في فصل صيف
وسكين او في قبعتها او في حمام او ركب ولم يطفح يده في موضع
الذهب والفضة وقيل قول كافر قال استربت العجمي كافي
منجل او محوس فيهم والمهرك والصبي في الحديث والاذن والف
والعروة والعبد في المعاملات كما اذ الجرائد وكيل ثاني في
بيع كذا فيعوز الشرا منه وشط العداية في الدائيات كالخبر
عن نجاسة الماء فيقتصر ان اجبر باليسم عدل ونوعها فيخبر
في النسيق والمستور كمن يجل بغائب رايلو لوارق الا ما يقتسم
مناذ الخب صدقة وتوفى فيشتم اذ الغلب كراهه وهو اوطر وعي
الى وليته ويترك الحب وغناء فقد واعل بان قدر على الشفع
والاصبر ان لم يكن ممن يقتدى به فان كان ولم يبق على البيع
حرج ولا عقد وان علم او لا بالاصل **فصل في البس**
يحرم لبس الخبز ولو جال على الذهب ون الحرج على الرجل المرأة
الا قدر أربع اصابع مصغرة وكذا اللوب المسجون يذهب
على اذ كان هذا المعدل والالاء والباس باليسم في الرجاء
وكراه العسكة منه وكذا المنسوة وان كانت تحت العمامة

سقي

والكيس الذي يعلق واختلف في عصب الجراحة ويحل ثور سده
واشراشه ولبس ماسداه ابرسم ويطهه غيره وعكس في الحرب
فقط وكره بس المصفر والمزعق الاله والاسد للرجال لا باب
لغيب بساير الاوان ولا على الرجل يذهب دفعة الا انما
وملطة وحل سيف من الغضنة ولا تحتهم بغيره كيدي وجم
وذهب وصورة العره بالجلعة لا بالفض وشركت الغنمة لغيب
السلطان والافضل والاشد منه يذهب بل بفضله ويحذ
انها منها وكره ابليس الصبي فيها او حريه لا فرق له وضو
او مخاط ولا الرقعة **فصل في النظر** وينظر الرجل من الرجل
سوى ما بين سرتي تحت ركبته ومن عره واسته اللال
الفرج او من حرمه الالراس والوجه والصدر والساق
والعضدان امن سميته والالالا الى الظهر البطن والفخذ
وحكم استه عره كذلك وما حل نظره حل سبه الا من اجنبته وله
س ذلك ان اراد الشراوان فاف سميته وامر بلفظت عن
الشهوة لا تعرض في ارزاق واحد ومن الاجنبية الى وجهها
وكيفها فقط وعيد لا اجنبية معها فان فاف الشهوة اشنع نظره
ال وجهها الا الخاصة من شواهد يحكم وشهد عليها وكذا
سريد نكاحها وشاؤا كذا وانما ينظر الى موضع مرضها بقدر
العزورة وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالجمل من الرجل وكذا
من الرجل ان امنته شهوة والدمية كالجمل من الاجنبية فالاصح
فلا ينظر الى بدن المسلمة وكل عصفه لا يجوز النظر اليه قبل الاندفاع
لا يجوز بعده والمجوب والمختن في النظر الى الاجنبية كما فعل
وجازع له من امته بغيره عنها وعن عصبه **باب**
الاستبراء وغيره من عكامة ولو بكرا او مسرية
من امرأة او عبد او محررا او من مال صبي حرم عليه الوطى ودوا فيه

حتى يستبرأ بحضه ملكها فيها ولا الهى قلح فترا ولا بولادة حصلت
كذلك كالا يستبرأ الى اصل من ولك قبل اجازة بيع فضولي وان
كانت في يد المشتري ولا باي اصل حصن الفضل في الشراء ان
قبل ان يشترى باصحا ويحب بغيره عيب عيبه من امته مستبرأ
سبها ويجتري بحضه فاشترى وهي تجوز به او مكاتبه بان
فان بعد اشراؤه اسلمت المجوسه او تحت المكاتبه ولا يجب
عنه عود الا بقرة ورو المعقوبة والمستأجرة وتلك المجوسه
ولا باس بحضه اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لم يبرأ من طهره
ذلك ولا لا وهي اذا لم تحته خرة ان يتكلمها ثم يشتريه وان كان
تحت خرة ان يتكلم البائع قبل اشراؤه او المشتري قبل بيعه من
يوتق به او يزوجها بشرط ان يكون امرها بيد البائع المشتري ويقتض
او يقتض فطلق امره او يتكلم بعد الشراء ويشترى بمرضاها
ينجوز له الوطى بلا استبراء لامتنان افنان قبلها بشهوة حرمتا
عليه وكذا الدعوى بشرط كالتفاه القليل حتى يفرج احداهما
ملك او نكاح او عتيق وكذا تعبير الرجل ومعاقفة في ارزاق
واحد ولو كان عليه قضي او جرة جاز لا لمصاحفة ولا يجوز للرجل
مضاجة الرجل وان كل واحد منهما من جانب من انزال عي
ولا باس بتعيل يد الرجل العالم والاسطفا العادل بتعيل
راسه اجود لا رخصة فيه لغيره ما لم يل من عالم او زاهد ان يسكنه
من قدره ليعتد اجاب وقيل لا وتعيل يد نفسه مكره كتعيل
الارض بين ايدي العلماء **فصل في البيع** كره بيع العذرة
خالصة لا اسرقين ومع مخلوطة بثراب او رما وغلب عليها
كاحص الاستعارة لمخلوطة وجاز اخذ دين على كافر من غير
بخان مسلم وتخلية مملوك وتعتيقه وتقطعه ودخول الذي
تسجد او عبادته وعبادة فاسق وخطا البهايم وانزال الفهر

على الجبل والحقنة ووزق القاضي وسفر الامة واسم الولد على
محرم وشاما لا للصغير بد منه ويبيع لاج وعلم واسم ولدته
هو قحيم واجارة لاه فقط ويبيع عصبه من كبدته فرا
يخلفه يبيع امره من يوطيه ويبيع سلاحه من اهل القننة وكل
فرد من باجر واجارة ميت بسواد الكوفة لا يبيعه على الاصح
ليخلفه بيت نار او كنبسة او بعة او يبيع فيه الفم ويبيع بيت
بيوت مكة وارضه وبيت الحد ويبيع فيه تاجر او اجارة
دعوت واستعارة دابة وكرة كسوة ثوبا وهداؤه النفقة
واستخدام الخصى واخر ارض بقال درهم يباخذ منه ما يشاء
والعقب بالندو والشطرنج وكل نحو وجعل الفل في عتق عبده
وقولن دغاية بمعتقد العود من عرتك ويبيع رسلك والبياتك
واوليكك واحتكار عتق البشر والبرك من يبيعه بانه
ويامر القاضي يبيع ما فضل من قوته وقوت اهله فان لم يبيع
عزله وبيع عليه وفاقا ولا يكون محكما يجلس عليه ارضه ويجوز
من يداخر ولا يسمع الحاكم الا اذا تعدى ارباب القوت يتعدى
فاذا شافه بشورة اهل الراي كره استنسا اجماعات ان
كان يضرب بالناس فان كان بطشه مذوق البطش مطلقا على
عورات المسلمين وكسسه زجاجات الناس بدمية تلك الامانات
عزرو منع اشتد المنع فان لم يتبع بذلك فبها المختب والاباس
بالنسيابة في الرمي والفرس والابل والاقداس حل الجمع
ان شرط المال من جانب واحد وحرم بوسطه من الجانب الا اذا
او خلا لثا بينهما وكذا المتفتية ويسقط قبل الظان فيه يوم
الجمعة وحل غائبة وتطيف بدنه والاعتسا لثا على سرعة جل
تعلم علم الصلاة وقوته تبعه واخر يعلى به فالاول افضل اذ كان
الرجل يصوم ويصلي ويضرب الناس بيده وليا انه فذكره بامنه

ليس بغيبه حتى لو اجترأ السلطان ليرزقه لاله عليه وكذا لو
ذكر مسوي اخيه المسلم على وجه الاجتهاد ما يكون عليه انما
الغيبه على وجه الغضب يريد السب وما تكون الغيبه بالنسبة
تكون بغض العيشين والاشارة باليد وضلع الرحم واجبة ولو
سلام وخسمة وهدية ولا يسل على اهل الذمة ولا يزيه في الجواب
على قوله عليك ولو سلم على اذن تجيبه كيف ولا يجب رد سلام
السايل احب الاسا اليها منه عبد الله وعبد الرحمن من كان
اسم وكبره ان يدعو الرجل اليه والمرأة تزويها باسمه كبره الكلام
في المسجد وخلف الجنائز وفي الخلاء وحالة الجماع للهوية افضل
على سائر الامور وهو لسان اهل الجنة تقبلها او علم غيره فهو
ما جوز تطيقين الثبور لا يكره في الخثار كبره عتق الموت الماخوف
الوقوف في معصية لا باس بيسر الصبر المولود وكل الناس
وكبره الخليل والسوارو والصبي وكبره لذكره والاشق القفا
بالعلم المتخذ من الذهب والفضة او من دواة كرك جارية
نزير قال بكر وكلمن زيد ببيعها جل لور وشا واما في طرفها
كاحل وطلى من زنت اليه وقال انساها امرالك وتكاح
من قالت طلقن زواجي وانقضت عدي او كنت امة لثا
واعتقني **في نسيان المراف** اذا انسى مسلم
او ذلي ارضا فليس شفع بها وليست بمكسرة لمسلم ولا لغيره ومن
بيعه من المزية او اصابه من باقى الفاعل لا يبيع بيت
صوته ملكا ان اذن له الامام من ذلك ولو تركها بعد الاجابة
وزعمها غيره فالاول ان ياتي باو لواح ارضا مسنة ثم اجاط
الا جابجا ابنا الاربعه من اربعة نزل على الشاغب عين
طريق الاول في الارض اربعة من جزار شرا اهلها
ثلاث مئتين دفعت في عينه وقبلها هو اتي باوان ملكها

وكونها اوضرب عليها المينا او شق لها خراها جيا ولا يجوز
 اجبا ما قرب من العاصم وليس الامام ان يقطع ما لا يفي للمسلمين
 عنه كالمخ والابار التي يستسقي منها الماء وجرم من قطعها ان يقطع
 ارضه وارضه من كل جانب اذا خذ في موات باذن الامام
 وجرم العين فيها من كل جانب ويمنع غيره من الحفر ولو
 خذ في يثرائ منتهى جريم البيئر الاولى باذن الامام فذهب
 ما البيئر الاولى وتحول الى الثانية فلا شيء عليه لمن يثرائ بها
 حاشا لغيره فلكدت الاولى بسببه وللثاني الحريم من الارض
 الشرائع دون جانب الاولى وللثالثة حريم بقدر ما يملك وجرم
 شجر يفسد في الارض الموات خمسة ادرع من كل جانب ويمنع
 ما اشتمل عود وجليه والاشجار اية بالموات او المكين خرا وان
 جاز عودا لم يجر احياؤه والشر في ملك البيئر لا حريم له الا بغيره
فصل الشرب نصيب الماء والشفة شرب بها
 والبيئر وكل حفر في كل ما خزر بايا وسقي ارضه من بحر او نهر
 فكله كدجلة والفرات ونحوها وشق فحفر ارضه او نصيب
 الرقي ان لم يضر بايا من لا سقي دوابه ان ينفخ بخراب البيئر
 لكثرة ما وارضه وشجره وزرعها ونصيب دواب من يضر غيره
 وقلة ما يضره الا باذنه ودره سقي خرا ونضرب ارضه فلا يجره
 في الاصح والحز فيكون وجب لا ينفخ به الا باذنه صاحبه ولو
 كانت البيئر والحوض او الشتر في ملك رجل فلا ينفخ فيه
 اشقة من الدواب في ملكه اذا كان بحدها بقره فان لم يجد
 يقال لمان خراج الماء اية او شره بغيره ان لا يفسد صفة
 لان لوح حقه الشفة وحكم الكلا حكم الماء فيقال لكلاهما يقطع
 وقد منع اية او الشتر لا يخذ قدر ما يريد ولو منع الماء
 وهو ينفذ على نفسه وادبته العطش كان له ان يتاكد بالصلاح

والمان

وان كان محزافا الا وان قامه بغيره بالصلاح اذا كان فيه فضيل
 عن حاجته وكري بغيره ملكك من حيث الحال فان لم يكن له
 شيء بغيره الناس على كرية وكري الملك على له ويحرم من ابي
 على ذلك ومما نكرى النهر المشترك عليهم من الغاه فان
 جاوزوا ارضه رجل بري وضع دعوى الشرب بغير ارض واد
 كان له رجل ارضه ولا ينفذ في ارضه او ارضه ان لا يجرى
 الشتر فيه لانه لم يكن له ذلك ويشترى على حاله وان لم يكن في يده
 ولم يكن جاريه فله فاعليه البيا ان هذا الشتر له واشترى
 له بجره في هذا الشتر وعلى هذا المصنف في نهر او على سطر او الكبر
 او المصنف في دار غيره فله الاختلاف فيه نظيره في الشرب شتر
 بين قوم اختصوا في الشرب فهو بينهم على قدر ارضهم بخلاف
 اختلافهم في الطريق فلهم يستوتون في ملك ريشة وليس لاحد
 ان يشق منه خرا او ينصب عليه ربي او اية او جبر او يوسع
 في ارضه او ينصب بالامام وقد كانت بالكرى اويسوق نفسه الى
 ارض اخرى ليس له فله شتر بلا رشا ثم كلفه من شتره ارضه
 ان ينفخ به بالمان وارضه ساكنه ليس ساكن هذه الدار التي
 شترها من الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا
 حيث لا يبيع ويورث ويوصى بالاشترى به ولا يبيع ولا يوصى
 ولا يصدق به ولا يوصى به لك ولا يعلم به من صنع وصلى
 عن وصيه بعد موته كالحاج وان جعلت هذه العقود لا يبيع من
 على ارضه فشرى ارضه بجاه او بقرت ولا من سقى من
 شرب غيره بغيره فان نكر ذلك منه او به القائل بالشفة
 والمحبس ان راي ذلك **فصل** الشرب
 الشرب ما يسكر والقرم منها اربعة الخمر وما ان من الماء العنب
 اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وجرم قللها وكثيرها
 بعينها في ما تجبه فاسه مغلظة كابول وكثيره مستعمله مستعمل

من الشرا في النهر

المان

تعدوها لا يابستها وحرم الاستفراغ بها ولا يجوز معها وبعدها شاربها وان
لم يسكر منها وشارب غيرها ان سكر ولا يؤخذ في الكليج ولا يجوز بها
الشراب او يجرى في كليلها ويطرح من قنبرها والطلا وهو العصير
طليق حتى يذهب اخضر من قنبره ويابس كقنبره اسكر وهو ان ياتي
من ماء الرطب وينقع الرطب ويابس من ماء الرطب والكليج
حرام اذا غلى واشتد حره من ماء الرطب ان لم يفسد من قبلها
والخلا من ماء الرطب ينبت القنبر والزبيب ان لم يفسد من قبلها وان
اشتد او اشرب لم يسكر على نحو وطرب والخليطان وقنبر
السل والسنن والسنن والسحب والذرة طليق اولاد القنبر
العنب وصبيغ غير القنبر يفسد من قنبره لا يفسد من حره
معد سلقه برب يابس وحل الا شادق الذر والحنطة والمزق
والقنبر كره شرب وردى القنبر والامتناط ولا يجز شارب
بلا سكر ويجز اكل البقي والحنطة والافينون بكن دون
حره من القنبر فلا ياكل منها شيئا لاحد عليه وان سكر من ماء الرطب
المذوق **العصير** هو صاج الاتنين او حره قنبر
شبيكة لصيد ملك ما تعطل من خلاف ما اذا انصهر الخفاف وان
وجد قنبرا او دينا راصصا وبالا وحل الصيد بكناب
وقنبر من كلب وباز وغيرهما كقنبره القنبره وتكونه ليس
يخمس العنق فلا يجرى بهت واسد وحنطه يفسد على ما هو
بغيره الا الكليج من الكلب والرجوع او اغوت في ابواب
وجرحها في اي موضع من ذر اسال بكناب او كتي في النسيبة
عند الارسل على حيوان منته من قنبره وكل وان لا يشرك
الكلب المعلم كلب لا يبل صيده كلب غير تعلم وكلب نجوس
ولا يفلر وقنبره عند اساله جلات قنبرا الكلب العنيد فان
اكل من ابوابه اكل وان اكل الكلب لا ياكل منه بعد شربه
ثلاث مرات وكذا ما صا بعدده حتى يعلم او قبله من ملك

لهم

كعقرو من صاجه فكلت جيتا ثم رجع اليه فارسله فصاد ولوا هذا الصيد
من الكلب وقطع له من بضعه القنبرا اليه فاكله او حلق الكلب منه
واكله القنبرا بكناب او سرب من دونه وحنطه الصيد يقطع من بضعه
فاكله ثم اورد كعقروه ولم ياكل من ابوابه وانما قنبره ويبيع
الصيد فقتله ولم ياكل منه من اخذه صاجه ثم اكله القنبرا حل او اورد
الصيد صاجه فاه وسرط فبيل بالرمي السنية والرجح وان لا يقتل
طليق لوطاب سقلا سمه فان اورد كسله ان او المرسل صا وكاه
مع العنبرة عليه واليه المنة منها ما فوق حياة الذر يوح وان
العتور يوحوا في القنبره والحياة وان قتل وعليه القنبر
فان شرب كاه فاه او اورد كسله سمه فبيل فانه يجر او قنبر
معراض بعرضه او يجره في قنبره ذات حدة ولو كانت خضاه حدة
حل او رسل صيد فوقع في ماء او على رطل او رسل فزوي منه الى
الارض حره فان وقع من الارض ابتداء او اورد كسله فبيل فانه يجره
نجوس فانه يجر او لم يرسل احد فزوي منه فبيل فانه يجر او اخذ
غيره ما رسل عليه اكل صيد رمي فبيل من عضه من الكليج وان
قطعه الى ناول او كشرع بجره او قطع فنت راسه او اكثره او قد
نصفين اكله حره صيد نجوس وحنطه وحره وان رسل صيدا
فلم يستخذه فزوي منه او حنطه فبيل فانه يجره وانما حنطه فبيل
وحره وحنطه الثاني الاول قنبره فبيل فانه يجره وانما حنطه فبيل
ما يولطه وما لا يولط ويرطبه غير نجوسه حنطه وحل صيد
ليلا صاج والى عدم فقتله بكناب تعليم ابوابه الى الطير سمه حنطه
اصناف او غيره من الالبيات فزوي منه فبيل فانه يجره
بخلط ما اذا سمه حنطه سمه فزوي منه فبيل فانه يجره
حل رمي طليقا فبيل فانه يجره او حنطه فبيل فانه يجره
في العبرة فانه يجره على الصيد بركه لا ياكله ووجب الجراخه

لما احرازه كتاب **الرحمن** هو جس شىء مالى بحق يمكن
استيفاءه منه كالدين حقيقة او كمالا ويقتضى ما يجب وبطل غير لازم
فلما اتم تسليم الرجوع عنه فاذا اسلم وقبض المدين محضاً متعلقاً
لزمه والقبض قبض لا بيع وهو مقنون اذا اهلك بالاكل من كسبه
ومن الدين والمقبض قبضه يوم اقبض المدين على يوم السر من اذالم
ربيع الحق اولى ليس بمقنون في الاصل فان سادت مقبض الدين بغير
مقبضها حكماً او زادت كمال الفضل كانه او نقصت سقط
بقدره ورجع بالفضل وصف يدعى الهلاك بما يبرهن مطلقاً وله
طلب وينه من رهنه وله جسد يروا ان كان الرحمن في يده ولم يسلم
رهنه بعد التمتع حتى يقبض وينه او يرد الا ان تنقض به سلطان الا بالاكل
للفضل صار متعلقاً ولم يطلج واذا اطلب وينه لعل احضار رهنه فان
احضر سلم كمال الدين ولاثم الرحمن وان طلب في غير طلبه بعد ذلك
ان لم يكن للرحمن مؤنة وان كان سلم وينه وان لم يحضره
والرحمن ان يخلع بالدماء ولا يكلف من يقبض طلب وينه
احضار رهنه وضع عند العدل بما امر الراهن ولا يقبض
رهنه باء الرحمن بغيره حتى يقبضه او اقبضه كلف احضاره
ولا من يقبض مودرهم كعين الراهن من يبيع لقبض وينه ولا من
قبض بعض وينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض اقبضه من الدين
ويجب ان يحفظ بنفسه وعياله وصفه ان يحفظ بغيره وبما يراه
وتعديله كلفه وكذا يجعل فائده الرحمن في خصمه اليسرى
او اليمنى وتقدم سبي الرحمن لا الثلثة وليس فائده موقى اخر
يرجع الى العادة كمن ان يقبض به من جنس الدين يستبان بخاصا
بجوده اذا كان الدين حالاً فطالب الراهن بالفضل ان كان كالمشقة
فصل وان مؤنسا يقبض الرحمن قبضه ويكون رهنه عنه فاذا
حل الاجل افنده به بينه وان قبض بالقيمة من خلاف جنسه كان
الضمان رهنه عنه والى قضاءه واجرة بيت حفظه وحافظه

على الرحمن واجرة راعيه ونفقة الرحمن والمراج على الراهن
واما مؤنة رده او رجزه سنة الى يده فيقسم على الضمان والامانة
فالمقبض على الرحمن والامانة على الراهن وكل ما يجب على احد هما
فاذا اده الاخر كان سببه عاذا ان يامر القاضى به ويحمله ديناً على
الاخر قلى الراهن الرحمن غير هذا اوقى الرحمن على هو الذي
رهنه على فالحق للرحمن بجزءه السهم اذ كان الضمان
وان كان له حل ومؤنة **باب يجوز ارضاءه وما لا يجوز**
لا يصح رهن شئ مطلق وثرة على ثقل وند وزرع ارض او حقل
ودنوا وكذا العكس ورهن الحر والدمير والمكاتب ولم اوكده
ولا بالامانة والدمير والبيع في يده ان يبيع ولا بالكمال الضمان
والشخص مطلق بخلاف الجنائز فطوا بالشفعة وتاجر الناحية
والجنينة وبالعبد الجنائز والمديون والارهن في ارضها من
يسلم او دى يسلم ولا يقبض ليرهنه ونساق في كسبه الضمان
لوضع بعض مضمونة بالمثل او بالقيمة كالمعقوب وبدل الخلع والمهر
وبدال الصلح عن دم عتق بالدين ولو موقوف بالدين رهنه بغيره
كذا فاذا اهلك في يده الرحمن كان مضموناً على ما وعدا الا ان يكون
ساوا للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة وراس
ماله يسلم ومن العصف واليسلم فيه فان ملك في المجلس صار
مستوفياً وان افسر قى قبل ثمة وهلاك بطلا ولا غنا على يسلم
وباليسلم ينه رهنه فهو رهنه براس الحال واذا اهلك بعد
التمتع يملك به والمكاتب ان يره من يدين عليه عبد الطاعة
والوصى كذا لك وله رهنه ماله عند ولده الصغير يدين له
عليه ويجبسه لاجله بخلاف التضي وبثني عبد او حقل او كسبه
ان تظهر لعبد حراً او حقل فزاد الزكوة مائة ودينه لصلح عن
الحكار ان اقران لادين عليه ورهنه الجهرن والمكاتب والمزور

فان رهن بجنسه وهلك بملك بشفه من الدين ولا عبره للمد و
 باع عبد اعمى ان يره من المشتري بالثمن شيئا بغيره او يعطى كفلا لذكر
 صم ولا يبيع على الوفا ولا يبيع فسخه الا ان يدفع المشتري الرهن
 حالا او قيمة الرهن رهنه وان كان له ايم اسسك هذا حق عليك
 الرهن فهو رهن لو كان البيع بعد قبضه ولو قبضه لارهن عينا عند
 رجلين بدين لكل منهما صم وكثر رهن من كل منهما فان قبضه فكل واحد
 منهما في مؤنة كالعديل في حق الاخر ولو هلك هلك من كل حصته
 فان قضى دين احدهما فكله رهن للاخر وان رهنه رجلا رهنه
 بدين عليهما صم بكل الدين ويسمى ان ستمعا كل الدين ولو
 رهن عبدين باع لا ياخذ احدهما بقبضه فانه يبيع لكل
 واحد منهما شيئا من الدين له ان يبيع احدهما ان اوى
 سبل خلاف البيع وبطل بيعة كل منهما على رجل اتم رهنه هذا الشيء
 وقبضه اذا لم يورخ فان ارخا كان صاحب الرهن ربح الا قد لا
 وكذا اذا كان في بيع احدهما كان الحق ولو مات رهنه والرهان
 معهما ولا يبرهن كل كذلك كان في يد كل واحد منهما نصف
 نصف رهنه بقبضه اخذ عاتق المديون يكون رهنه لمرتكب
 رهنه وضع ثوبين فقال قد بعت احدهما شيئا رهنه بكذا لم يكن
 واحد منهما رهنه قبل ان يبتاع احدهما

الرهن

الرهن في الاصح وعليك ببيع الولد والارث واذا ابيع بخلاف جنس
 الرهن كان له ان يصره الى جنسه واذا كان عبدا فتمت خطا فصح
 بالجنسية كان له ببيع بخلاف العترة وله ببيع بجنسه وانه لا حال
 جنسية البيع بغير حصة وبطل موت الوكيل ولو اوصى الى ذمة ببيع
 الا اذا كان مشر وطاف في الوكالة ولا يملك رهنه ولا يرضى ببيع
 رضى الا بخلاف حال الا بطل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه
 كالوكيل بالقبضه فان باع العديل فانه رهن بجنسه
 كجمله فان اوفى منه المرتضى فاستحق الرهن فان لم يكن المرتضى
 ضمن المبيع الراهن وصح البيع والقبض او العديل بغيره
 يضمن الراهن وصفا او المرتضى بغيره ولو بيع المرتضى على رهنه
 بدينه وان قاما اخذه المبيع من مشتميه وبيع بغيره على
 الراهن بغيره او على المرتضى بغيره على الراهن بدينه فان هلك
 الرهن عند المرتضى وصمن الراهن قيمته هلك بدينه وان ضمن
 المرتضى رافع على الراهن بقبضه ودينه

التصريف الرهن بالجنسية يتوقف بيع الراهن رهنه
 على اجازة مرتبته او قبضه ودينه فان وجد احدهما فقد صار
 رهنه رهنه وان لم يجر وجب لا يفسخ والمشتري ان شاء اصاب
 فك الرهن او رفع الا بالحق المبيع والبيع ولو باع الراهن
 من رجل ثم باع من اخر قبل ان يحل المرتضى فان في متوقف اعتبار
 على اجازته فانهما جاز لم يملك وبطل الاخر ولو باع رهنه
 او رهنه او وبيع من غيره جاز المرتضى الا اجازة او الراهن
 او المصة جاز البيع الاول دون غيره من هذه العترة وصح
 اعتناقه وتدبيره واستبداده رهنه فان كان عينا وكان دينه
 جاز اخذ دينه من الراهن وان مولا جاز قيمته للرهن بدينه الى
 حله ولو ان معصرا فحق العتق سق العبد في الاقل من قبضه ومن

الدين ورج على سبيله فنيا وفي الدين والاسلام وسعي في
كل الدين بما يرجع واذا تلف الرهن فكل حكم اذا اعتقه فنيا وان
انفذ اجنبي فالمرتعن قيمته يوم كان في يد الراهن بملك مما
فان نادى فضاؤه والمرتعن استرداده من الذي يده كل واحد من الراهن
قبل ملك فالمرتعن اتي به من سائر العرفاء ولو اعاره احد مما اجنبي باذن
الآخر سقط ضمانه وكل واحد منهما ان يعيده رجعا بملك الاجارة
والهبة والبيع من الراهن او من اجنبي او بالشرع او بما اذن
الآخر ولو اذن الراهن للمرتعن في استعماله واعاره للمعنى فكل
قبل ان يشرع في العمل او بعد الفراغ منه بملك بالدين ولو
بملك في حالة العمل بملك امانة ولو اختلعا في وقت فاعقول
المرتعن والبنية للراهن وصح استعاره حتى يسره منه فليس بالشرع
وان قيده بفقر او جسد او مرتعن او ببلد تعينه وان فاني من
المستعبر والمرتعن الا اذا خالف الى غير بان من الراهن من قيمة
فرهنته بملك منه ذلك فان نفع المستعبر من عقد الرهن وان ضمن
المرتعن رجع باصطنع وبالكس على الراهن فان وافق وبملك
عند المرتعن صار مستوفيا له منه ووجب مثله للمعبر على المستعبر
ان كان له مضمون او الاضيق قد راعى فاني امانة ولو
اشتد المعبر اجهز المرتعن على استئجاره ثم يرجع على الراهن بما ادبى
ولو ملك الراهن المستعار مع الراهن قبل له او بعد فكل من
وان استخذه او سكره من قبل ولو مات مستعيره فمفسد
على حاله فلا يباع الا برضى المعبر ولو اراد المعبر بيعه وان الراهن
بيع بغير رضاه ان كان به وقفا او لا ولو مات المعبر فمفسد
وعليه دين امر الراهن بفضاء دين نفسه ويؤدى الرهن فان عجز
لصبرته فالمرتعن على حاله ولو رثته اخذه بعد قضاء ويشقاني
طلب من المعبر ورثته بغير فان به وقفا وبيع والا فلا يباع
الا برضى المرتعن وجنابة الراهن على الراهن مضمون كجنابة المرتعن

على وسقط من دينه بقدر ما وجب له الرهن عليها وعلى ما لم يهر
او اذ كانت غير موصية الفقص وان كانت موصية فمقتضية بجنابته
على ابن الراهن او على ابن المرتعن ولو رهن عبد اسداس ان افاد
المرتبيل من بعت قيمته الى مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل الاجل
فالمرتعن يقتضيه قضاء لمقتله ولا يرجع على الراهن بشي ولو ابد مائة
بامر الراهن قبض المائة قضاء لمقتله ورجع بقتله ولو قتل عبد
قيمته مائة فذبح به افقته بكل الدين وهو الاثم فان جنى الرهن
قطا فذاه المرتعن ولم يرجع ولا يدفع الى ذلي الخيانة فان كان
وفقه الراهن او ذاه وسقط الدين اذا كان اقل من قيمته
الرهن او مساويا وان كان اكثر سقطت منه مقدار قيمة العبد
الا اباي وان مات الراهن باع وصيره رهنه باذن رهنه
ومقتضى دينه وان لم يكن له وصي نصب القاض له وصيا وامر
ببيع **مسألة** رهن عسيرة قيمته عشرة بعثة فقتله ثم تحلل
او هو يساوي عشرة فموررهن بعثة فموررهن شاه قيمته
عشرة فمات فذبح جلداه وهو يساوي ورهما فموررهن
خلافا ما دامت الشاة الجعية قبل ان يذبح فجلدها
ولو ابقى عبد الرهن وجعل بالدين به عاه يور الدين وفلا
الرهن كالمولود والعمر واللين والصوف للرهن فهو من جنس
الاصل خلافا ما هو يد الرهن المفعلة كالكسب والاداة فانها
غيره اذ لم يدر الرهن وتكون للرهن واذا اهلكها فمهلك مما
واذا ابقى بعد ملكه الاصل فكل حصته وينقسم الدين على قيمته
يوم اخطاك وقيمة الاصل يوم اخطاك وسقط من الدين
حصته الاصل وذلك انما يحصته ولو اذن الراهن للمرتعن في
الكل المزاد فاكله فمطاعن عليه ولا سقط من من الدين وان لم
يشك الرهن حتى يملك في يد المرتعن فبسم الدين على قيمة الزيادة

التي اكلها المرتضون وعلى مئة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما
 اصاب الزيادة اخذه المرتضون من الرأين والزياة في الرأين
 تقع وفي الدين لا فان رهن عبدا بائنا قد نزع عبدا خر بها
 سكان الاول وقية كل ان قال اول رهن حتى يرد الى الراهن
 والمرتضون الاخيرين حتى يتجده مكان الاول اية المرتضون
 الراهن عن الدين او وجهه منه ثم يهلك الراهن في يده
 المرتضون يهلك جنيته في ولو قبض المرتضون يده او جنيته راجية
 او غيره او يترك الدين عينا او صاغة عنه على من او اكل الراهن
 مرتضون يده على اخر ثم يهلك رهنه يهلك بالدين ورواها
 ويحق ان من اوى ويطلق الخوالة وكذا النوتة وقا على ان
 لا دين ثم يهلك الراهن كل حكم في الراهن الصحيح فهو الحكم
 في الراهن الفاسد وفي كل موقع كان الراهن مالا والمقابل
 به مضاعفا الا انه فقد بعض شرائط اجزاء يشهد الراهن
 بضعة الفساد وفي كل موضع لم يكن كذلك لا يشهد الراهن
 اصلا فاداهلك يهلك بغير شئ **في**
الولايات القتل عذر وهو ان يستعد ضرر به سلاح ومعد
 من خشب وحجر وليف ونار ووجه الاثر والعقود عينا لا
 الكفارة وشبهه وهو ان يقصد ضرر به بغير اذكر وجوبه
 الاثر والكفارة ودية معقولة على الناقلة لا العقود وهو
 ضابطا ودين النفس عذر وظلما وهو ان يضر شخصه صا
 او جريما فاداهو مسلم او ذميا فاصاب اذسا وما جرمه
 كناية او قتل على رجل نعتله وموجب الكفارة والدية فلان
 العاقلة وتقتل بسبب شئ فرب البئر وواضع الحجر وغير ملكه
 وموجب الدية على الناقلة لا الكفارة وكل ذلك يوجب
 حرمان الارث الا هذا **فصل** يجب العقود بقتل المرتضون

الدم

الدم على التابيد عدا بغير طعن ان كل مكانا واشتات الشبهة
 بينهما فيقتل المرتضون بالعبد والمسلم بالذمي لا بما يمس من
 بل هو بقتله قيسا والعاقلة بالجنون والباين بالصبي والصبي
 بالاعمى والرمي من وناقض الاطراف والرمي بالمرأة والعرض
 باصله وان على الاصله ولا سيد بعبده ومذموره ومكاتبه
 وعبدا لولده وعبدا لبيك بعينه ولا بعبد الراهن حتى يجمع العاقلة
 ومكاتب تقتل عدا عن ذمها وارث وسيد وان اجتمع فان
 لم يذبح وارثا غير سيد او ترك وارثا ولا ذميا او اقامه
 ويسقط قود ورثته على يده لا قود بقتل مسلم مسلمة مشركا
 بين الصغين بل عليه كفارة ودية ولا يقاد الا بسيف ولا ب
 افعتوه العقود والصل لا العفو بقطع يده وقتل قريبه ونعتله
 بقدر الدية او اكثر منه وان وقع باقل لم يرضه ونجب الدية
 كالملة والناقص كالباب والوصي بصلح فقط والكلن كالمعتوه
 وللكبار العقود بقتل كبر الصغار اما اذا كان الكبر ايتيا عن
 النصف فلحق ببيع الضعيف ولو قتل القاتل اجنبيا وجب
 العصاص من العبد والدية على ما قلناه في الخطا ولو قاتل ولا يقتل
 بعد القتل كنت امرته بقتله ولا بينة له لا يصديق ولو استوفاه
 بعض الاول لم يضمن شي جرح انسانا ومات فاقام اول القتل
 بنية انه مات بسبب الجرح واقام العاصب بنية انه برئ
 ومات بعد مدة فبنية اول القتل اول القاتل اما ما
 القتل البينة على انه جرمه رايد وقتله واقام زيد بنية
 على ان القاتل قال ان زيد المجرم حتى ولم يتبين فبنية زيد
 اول قال المجرم لم يجر حتى فلان ثم مات ليس لوزيته
 الدعي على الخارج بهذا السبب سقاه سحا حتى مات
 ان وعده اية حتى اكله ولم يعلم به فقات لا قصاص ولا دية

كئيبس ويوزر ولو اوجره ايجار يجب الدية وان دفعه فله ثوبه
 فشره ومات فلما لول وان قتله لم يفتق ان اصابه حد الحدي
 والا لا كالمخني والخرق فقط رجلا فطره مقدم اسدا وبيع
 فقتله فلاقوه فيه ولا دية ويعد رجيس الى ان يموت قطع عنقه
 ومن من الخلق لم يكل وفيه الروح فقتله اخر فلاقوه فيه ولو نكله
 وهو من الترع قتل به ومن جرح رجلا عد او صار ذاقا راش
 ومات يفتق وان مات بفعل نفسه وزيد واسد وجية مبن زيه
 ثلث الدية فان لم يدر او لا فعل ما قلته ويجب قتل من شمر
 سيفا على المبلين والاشي قبله ولا يمين شمر حيا على رجل اسدا
 غارا في مصر او غيره فقتله المشهور عليه وان شمر الجنون على
 غيره سلا فقتله المشهور عليه عدا يجب الدية ومثله العصبى
 والداية ولو ضرب به الشا هر فاصرف فقتله الا اخر قتل القاتل
 ومن دخل على غيره ليلا فخرج السرقة فلبه فقتله فلا شى عليه
 اذا لم يعد انه يوصل على طرح ماله فان عد وقتله مع ذلك يجب
 عليه العصاص كالعصوب منه اذا قتل القاصب براح الدم
 البقا الى الحرم لم يعقل ولم يخرج عنه القتل لكن من غير الطعام
 والشراب حتى يضطر يخرج من الحرم فيقتل ولو انش القتل
 في الحرم قتل فيه ولو قال قتلان فقتله قتل العصاص ويجب الدية
 وفيك لا يوتى قاتل عدى او قطع يده ففعل فلا ضمان عليه
باب القود وما دون الشتر وهو كل ما يكن فيه حفظ الماله
 ميتا وقاطع البعد عما من المفصل وان كان يده اكبر من او كذا الرجل
 والحارن والاذن وعين ضربت فزال منوها ومن قاتله فيجعل
 على وجهه قطن رطب وتعايل عينه بمرارة حماه وتوفى لا وكل
 شجرة تير اى زك الماله ولا قود وعظم الحارس وان خافوا فيقتل
 ان تملعت وقيل بغيره الى موضع اصل السن كما تير وان كسرت

بومضة النية بابتنية واناب بالتاب ولا يؤخذ الا على بالاسل
 ولا الاسل بالاعلى وطرق رجل واسرة وخر وعبد وعبد من
 وطرف المسد والكامر ببيان وقطع يده من تحت الباعد
 وجانية تبرئت ولسان وذكر الا ان قطع الحنطة ويجب العصاص
 في الشنطة ان استقصا ما بالقطع والا فلا وان كانا القاطع اشبل
 او ناقص الاصابه او كان راس الشا ج اكبر من الحن على غيره
 والارض ويستقط العود وموت القاتل ونقص الا ذكرا ونقص على
 مال ولو قتلها ويجب قالا وبصل احداهم ويقتول من حق حصته
 حتى الدية اخر الى القاتل وسيد القاتل رجلا بالصلح من ومها
 على ان تفعل الماسور قالات على الاربعين نقصان لا يقتل جمع
 بوزر ان جرح كل واحد حيا فاملكا والا او فر ويجمع القاتل
 حضر وليهم فان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية كوت القاتل
 قطع رجلا يدر رجل بان اخذ سكين او امر ايا على يده حتى انقصت
 قلاصا سر على واحد منها وضعا قاتلا وان قطع واحد بين رجلين
 قتلها ميتة ويديره فان حضر احدهما قطع له فلا حرج فقتله
 ولو قتل العصاص بينهما متهما احدهما قبل استيفاء الدية
 فلا حرج الموت ويدين وعبد او يقتل عد او لو اخر خطا فقتل
 رجلا عند اقتله البهيم منه الى اخر قاتل يفتق للماول ولش في
 الدية على ما قلته وقعت حية عليه فدفعا من نفسه شتمت
 على اخر فدفعا عن نفسه فوقع على ثا ث فلسعته فميتك
 فان سعت مع سقلا على من غيرك فغلي الداع الدية والالا
 دخل بيته فزاد رجلا ج امة او حارته فقتل حل ولا قصاص
 اشترى القاتل العذرة من لا يجب عليه العود كما قبض يارك
 الاب في قتل ابه فلا قود على احدهما **فصل** قطع يدر رجل قتل

لو يخذ اقرا

اخذ بالامر من ولودين او غلمان او مختلفين فخلق منها بر و
 اولاد ان خطاين لم يتكلم بينهما بر فتيب دية واحدة من مئة
 مائة سوط فبر من سبعين ولم يبق اثر لا دية من عشرة وحب
 كونه تعدل في مائة سوط جنة وحب ايش يا ومن قطع
 فعضا من قطع فأت من قطع الدية ولو عفا به عن الجناية او عن
 القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والنفق من ذلك ما له
 والتم من كله والشعر منه قطعت امرأة يد رجل عبد فتمكها
 على يده لم مات بحب مهر ملكها والدية من مالها ان عمدت
 وعلى عاقبتها ان اخطأت وان تكلمها على اليد وما يحدث منها
 او على الجناية ثم مات وجب لها العدم مهر المثل ولا شيء عليها
 ولو خطا يبرئ عن العاقلة مهر ملكها وابلان وصية ثم فان
 خرج من الثلث سقط والا سقط ثلث المال ولو قطع يد
 فاقطعت فأت الاول قتلها وان قطع يد الثاني قتل وعفا عن
 القاطع دية اليد وقطان النصب اذا مات من ضرب ايش
 او وصية ثانيا على مهرها كضرب معلم صبيا او عبد العيزاذن به
 او مولاه وان باؤتها لا وكذا يعمن زوج امرأة ضرب
 زوجها ثانيا **احكام النساء**
القتل والنفقة البقرة يثبت للمرأة البتة بطريق الملكة
 لا بلطون الارث فلا يصير احد من فضاها عن البقية فلو اقام فدية بعقل
 ابرع عداح غيبة اخيه لا يقبل وان حضره عييد لا يقبل وربي
 النفقة والدين لا يخلو من اقل على عفا العاقب فالخاص خصم
 وسقط النفقة وكذا الوكيل عليه بما عدا او خطا واهدا ما عدا
 ولو اجبر ديا فود بعفو اخيهما فهو عفو للمعاصر منها فاصدقها
 انى قل والاح فلا شئ له وطالعت الدية وان كذبها فلا شئ

لغير

لغيرين ولا ضربها ثلث الدية وان صدقها العاقل وجده فذلك سهم
 ثلث الدية وان صدقها الاح فقط فذلك الدية وان شهد
 انه ضربها بينا جازع فلم يزل صاحب ذم اسحق مات يقتص
 وان اختلف شاهد القتل في الزمان او المكان او الزمان قال
 احد هما قتل جينا وقال الاخر لم او رد ماذا اقتل او شهدا احدهما
 على حاشية القتل والاخر على اخر ارا القاتل به بطلت وكذا لو
 حمل ايشا بن كل واحد منهما ولو حمل احد العرفين دون الاخر
 قتل الكامل منهما وان شهدا بقتله وقال جينا ايشة جنة الدية
 في مائة وان اقر كل واحد منهما انه قتله وقال ابو فلكي بغيرها
 له قتلها ولو كان مكان الاخر ارضا مائة لعنت ولو قال في
 الاخر صدق قتل ليس له ان يقتل واحد منهما ولو اقر رجل بانه
 قتلها وقامت ايشة على ذم انه قتله وقال ابو قتلها فلما
 كان له قتل المزدون المشهود عليه ولو قال لما شهد العرفين
 صدقت انت قتلته وحسب كاذب له قتل شهدا على رجل بقتله
 وحكم بالدية فما المشهود بقتله جيا ضمن العاقله او ان والشهد
 ورجوعا عليه والعقد كخطا ان اذ رجوع ولو شهدا على قماره
 او شهادا على شهادة غيره بما في الخطا لم يعمن ضمن الاول الدية
 للعاقلة والعقبة حالة الرق لا الوصول فتيب الدية بر وة
 العرفان لا قبل الوصول لا باسلا والقيمة بعقبة والنفقة ما عدا
 ربي صيد اخل فوصل لا على كل حال ما دام قاضم فوصل ولا
 يعمن من ربي مقتضا عليه برجم فخرج شاهده فوصل فوصل صيد
 رماه بسجل فوصل لا بالار ما دام فحوس فاسلم فوصل **باب**
الدية دية شدة اجد مائة من الايل ارباها من بئر
 يخاض في جنة وهي المظلة وفي الخطا اثناس من اذن بين
 مخاض او اذن ديتا من الذهب او عشرة الاف درهم من

الورق وكما رتبا عرق رقيه مومن فلقن عجم سدره جعابين
 ولا اكلهم فترجع رقيق احد ابويه مبجل لا الخفين و دية
 المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها
 والمستامن والمسلوك ابون النفس والافق والذكر والمقتضا
 والعقل والنم وانكوفي والبجع والبصر واللسان ان يقع
 انظر او ادا اكثر الحروف وكيفية جلت فليست وتنفذ
 الرأس والعينين واليدين والشفيتين والما جبين والرجلين
 والا ذين والاشنين وثدي المرأة الدية وفي ظفر احد من
 يده الا شيا نصف الدية وفي اشعار الثنتين الدية وفي
 احد يماريها وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين
 عشر ما وفيها مفصل يفي احد يماثلت دية الاصبع ونصفها
 لو فيها مفصلان وفي كل سب من الاصل ونصفه وركبكم
 ويجب دية كاطن في كل عصف ونهس نفعه كيد شلت وعين ناب
 صوما وصلب النطق ما ودر تجب حكومة عدل بالانصاف
 ذهب نفعه ان لم يكن فيه مال كالنيد اشكالا او ارضه كاطلان
 كان فيه مال كالاذن الشافضة **فصل في الشجاج**
 وتحتقر كالتيون في الوجه والرأس وما يغيرها فواحد ومن
 عشرة الى اربعة والداوية والدامية والياضعة والكلابة
 والسحائي والموصضة والهاشمة والمقلقة والامة ويجب في
 الموصضة نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر ما وفي المقلقة
 نصف وعشر وفي الامة والهاشمة ثلثا فان فقدت الحاشية
 ثلثا ما وفي المارصة والداوية والدامية والياضعة والكلابة
 والسحائي حكومة عدل ومن ينظر كم مقدار رقيق السحوي
 من الموصضة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقيل تقدم
 عبد الله هذا الاثر ثم معه فيقدر السقاوت بين الثقتين من

الدية هو من يهنيق ولا يقص الا في الموصضة وفي اصابع اليد
 الواحدة نصف دية ولو لم يصب الكف ومع نصف ساعد نصف
 دية وحكومة عدل وفي كفن وفيها اصبع او اصبعان عشر ما
 او ثلثها ولا يشق الكف وفي الاصبع الزائدة وعلى العصب
 وفكره ولا يشق ان لم يعلم صفة بظفر وحركة وكلام حكومة عدل
 ودخل اشترى موصضة اذ هيست عقله او شعر اسن الدية وان
 ديس سورا وجهه او نظفه لا ولا فوقه وان ديس عيناة بل
 الدية فيها ولا قطع اصبع شل جاره واصبع نظف مفصله الاعلا
 فمثل ما يفي بل دية الفعصل والحكومة فيما يفي ولا يمس نصف
 سن اسود باقها بل كل دية البسن ويجب الارش على من
 اقاو سته ثم فبقت او قلعه فزوت الى ثمنها ونبت عليها
 اللحم وكذا الاذن الحان كلفت فبقت اخرى او النجاسة
 او جرح بضرب ولم يبق اثر ولا يحد جرح الما بعد لبركة وقد
 العصب والميتون خطأ وعلى عاقلة الدية ولا تكن رقة ولا وادان
 صبي ضرب سن صبي فانه ثمنها بظفر بلوغ الضرب **فصل**
 ضرب بطن امرأة حرة ولو كى بية او بوجبة فالتقت جنبها
 ميتا وجب عزة نصف عشر الدية في بسنه فان التقت جافرة
 كاملة وان التقت ميتا كانت الامة فدية وعزة وان ماتت
 فالتقت ميتا فدية فقط وان التقت حيا بعد ما ماتت تجب
 وبيان كما اذا التقت حيا وماتا وما يفي فيه يورث عنه ولا يورث
 ضاربه فلو ضرب بطن امراته فالتقت ميتا فعلى عاقلة
 الضارب عزة ولا يورث منها وفي جدين الامة اذا كثر من عشر
 بنية لو حيا وعشر بنية لو اثنى ما لم الضارب حالا فان جرره
 بسببه بعد ضرب فالتقت فالتقت ميتة حيا ولا تارة في
 اثنتين ان وقع ميتا وان خرج حيا مات فدية الكاره وما

استبان بعض خلقه كنهم فيما ذكره ضمن العزة عاقله امرأة
استقلت ميتا عدا بداءا وفعل بلا اذن زوجها فان اذن لا
ويجب في جنين البهيم ما تقتضيه اللام وان لم تقتضه لا يجب
شي وانما اعلم **باب ما يجد في الطريق وغيره**
اخرج الى الطريق العامة شيئا او ميرايا او جرجرا او كانا جارا
ان لم يضر بالعامه ولكل احد من اهل المخصوصه منع ومطالبة
بتعقبه بعده هذا اذا بين لنفسه بغير اذن الامام وان بين
للمسلمين مسجده ونحوه لا وان كان يضر العامة لا يجوز احد ان
والفقهاء في الطريق يسبح وشرا على هذا من غير ان يملكه
مطلقا الا بانهم فان مات احد سقطت اذنه على ما قلناه كما لو
حضر في الطريق او وضع حجر اقتلت به انسان فان تلف به بهيمة
ممن هو ان لم ياذن به الامام فان اذنه او مات واقع في بئر
طريق جارا وعلى لا ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الدافل
رجلا فقتله فلا ضمان اصلا وان اصاب الفارج فالضمان على صاحب
ولو اصاب الطريق فقتل فمكتوب وجب النصف وجه النصف ولو لم
يكن الطريق اصلا ضمن النصف استغنا وامن في حجره او ضربه اخر
معتقب به رجلا ضمن كمن حمل شيئا في الطريق فسقط منه على حذر
او دخل محسرا او قذيل او حصاة في مسجد غيره او جلس فيه
لا الصلاة فعتق به احد لا من سقط منه رداءا لبسه او اذيل
هذه في مسجد غيره او جلس فيه للصلاة ومن حذر لوجه في طريق
بامر السلطان او من حمله او وضع خشبة في او نقطة بلا اذن الامام
فتعد رجل المذور عليه لم يضمن ولو استاجر ارجل فخر يركب فوقف
عليهم من حوزهم فمات احد بهم فعلى كل واحد من المشركين ربع
الدية ويسقط ربعا **فصل في الخياط والمائل** مال قارط
او طريق العامة ضمن دية ما تلف به من نفسه او مال ان طالب بعضه

سكن

مكلف مسلم او ذمي دراو ملكا ولم يتعقد من مدة يقد على نفسه فيها
ولو تقدم اليه من سكنها ما جارة او عارة او الى المرقن او الى السكن
او الموضع لا يعتد به فلو سقط او اتلف شيئا فلا ضمان اصلا كما لو اخرج
عن ملكه يسبح بعد ان شأه ولو قبل القبض وان مال الى دار رجل
فأطلب اليه فقتل ما جده او ابرأه منه وان مال الى الطريق فاجله
ان ضل او من طلب لا ضمان بين مالكه ابتداء ضمن بلا طلب كما في ما شرع
جناح فاعيد بين نفسه استند على احد لم يسقط على رجل من جنس
الدية والدين ثلثة حواصرهم وما يبرأ او بين ما يطا فعتق به رجل
ضمن ثلثي الدية الا شأه وعلى الخياط شيئا وعلى النقص ففوق رفع
الخياط على الطريق بعد الاثبات ونحوه انسان بتعقبه في ضمن وان
عثر قبيل مات يسقط على الخياط الجناح ولا يبرأ الا شأه وقيل
ان يبي الخياط وتقتل فيه شاة رجل وامرأتين ولو استسما ففوق
باب جنات البهيمه والجنات على من الركب
في طريق العامة ما وطئت دية وما اصاب يد ما وطئ او ركبها
اكرهت او قبضت او صدرت فلو حدثت في البهيم من ملكه
لم يضمن الا في الوطئ وهو الركب ولو حدثت من ملكه غيره باذن غيره
ملكه ولا ضمن ما تلف مطلقا الا ما يفتق به جلا او فخر سائة او حطب
انسان ما رايت او بال في الطريق سائرة او واقعة كد كمل
فكرو بعضه ضمن الا في موضع اذن الامام باقيا فان اصاب
يد ما او رجلا حصاة او سواة او انارت غارا او جرحه او
قتل فضمن لم يضمن ولو ركبها ضمن ضمن البهيم والعتايد ما ضمنه
الركب وعليه الكفارة لا عليه ما ضمنه عاقل لكل فارس دية
الاخر ان اصاب ما ما لو ركب من ولو عذب من يحد ردهما
كما لو جازب رجلا من جلا فاقطع فسقطا وما طاع على القنا
فان فقتل على لوجه وجب دية لكل واحد منهما على عاقلة الاخر

وهدر من وقع على القتل قطع انسان اليدين منها فخرج كل منها
 على القنا فأتوا قديتها على عاقلة القتل وعلى سائق اية وقع
 او اتى على رجل فأت وقاية قطار وطن بعير من رجلا الية
 وان كان معه سائق فقتل فان قتل بعير ربط على قطار ربط على قايده
 رجلا حتى عاقلة القتيه الية ورجعوا بها على عاقلة الية الربط
 ومن ارسل بهيمة وكان سائقا لها فاصابت في غور ما فقتل
 وان ارسل طيرا او كلبا ولم يكن سائقا له او فقتل واية
 فاصابت بالاداء ما فيها او اولها لا لا لم ينجح به ولم يقدر
 على لادها ومن ضرب واية عليها راكب او فقتل فقتل
 او ضربت بيد ما اخرا او ضربت فقتلته فقتل هو لا
 الراكب ووقعت عين شاه فقتل ما تقتضيه في عين بكرة
 جزان وجزوره وطار وبغل وفرس ربح القتيه **باب**
اللعنات واللعنات على جن عبيد خطا وفقه مولاه كسب
 او فذره بارشها فالا فان فذره فقتل مني كالا اول فان جن
 جناتين وفقه بها لول ولها او فذره بارشها فان ومياد
 او عتقه او ذبزه او استولد بغيره عالم فقتل من الاقل من
 تيمه ومن الارش وان علم بها غرم الارش كسبه وعلقت عتقه
 بغير ريد او رميه او سم فقتل فان قطع عبيده حتى قتل
 ووقع اية فاعتقه فأت من الية فالتعبد فقتل وان لم
 يعتقه يذره على سبيله فيقتل او يعق فان جن فذره
 لم يذره خطا فاعتقه سبيله بلا علم بها غرم لرب الية
 الاقل من قيمته ومن ذبزه ولو لرب الاقل منها ومن الية
 ولو التمه اجنبي فقتله واحدة لمولاه فان ولدت مائة
 بيعت مع ولد بان الدين فان جنت فولدت لم يذره

خليلها وليها

ذلاله

الولد

الولد له عدد زعم رجل ان عبيده حرره فقتل وليه خطا فلا يذره
 فان قال مقتول فقتلت اخاك خطا فقتل مقتول وقال اللاح
 بل عبيده صدق الاول وان قال لما فقتل يدك واشت
 انق وقاتل بعتك بعد العتق فالتعبد لها وكذا خطا اخذه
 منها الا بلعاق والعلة عبيد جارا وحب امر صبي فقتل رجل
 فقتله فذره على عاقلة القاتله ورجعوا على العبيد عتقه
 لا على العبيد الا كرايد فان كان سامورا العبد مثله دفع اليه
 السيد القاتل او فذره في الخطا ولا يذره لعل الامر
 في الية ويرجع بعد العتق بلا اقل من العتق او قيمته العبد
 وكذا ان العبد ان كان العبد القاتل فقتل صغيرا فان كسبه
 اقتضى عبيد جوارا فاعتقه مولاه لم وقع ذنبا انسان
 او اكثر فقتل فقتل على ويجب على مولود قيمته واحدة
 فان قتل عبيدا حريين فقتل لبيان فقتل احد ولهم كل
 منها دفع لقيمة ان لا حريين او فذره بدية فان قتل احد بها
 عبيدا والاخر خطا وعفا احد ولين العبد فذره بدية لول
 الخطا وينبغي لاحد وفي العبد او دفع لولته اثنا عشر مولا
 فان قتل عبيد بها فقتل بها وعفا احد بها بطل كله **فصل**
 ودية العبد قيمته فان بلغت هي ودية امر وقيمة الامة
 ودية الحرة فقتل ثلث عشرة وفي الغيب تحب القتيه بالغة
 ما بلغت وما قدر من ودية الى قدر من قيمته فقتل يذره
 بقتل قيمته وتجب حكومته لعدل في قيمته قطع يد عبيده
 ببيده فأت منه ولو ذبزه بغيره لا يقتل والا
 اقتضى منه قال فذره كذا حريين في احد بها فارتبها
 للسيد فقتل عبيد وجمع مولاه عبيده واذ قيمته او اسك
 ولا يذره نقصان ولو حبس مديرا وام ولد فقتل السيد

الآخر

العبد

اليه

بقتل

الاقل من البقية ومن الارش فان دفع العتمة بقتلها
 يشترك الشان الاول لا يجزئ قضاء اتباع الجسد او دول الجنانية
 وان اعتق المدبر وقد جنى جنائيات لم يذنبه الا عتمة واحدة علم
 بالجنانية او لا وام الولد كالمدير اقرار المدبر وام الولد الجنانية
 توجب الحال لم يجز اقراره بجنائيات ما اذا اقر بالقتل عند اقراره
 اقراره بقتل **فصل** قتل يدعيه بقتل المدبر رجل وامرأة
 من ضمن قيمته اقل وان قتل يدعيه في يد الغاصب قاتل منه
 بر من غصب عبد بغير مشقة قاتل في يده ضمن مدبره من الغاصب
 ثم يضمن مدبره ضمن قيمته لها ورجع بغيره على الغاصب
 وههنا الاول ثم رجع به على الغاصب وبكسبه لا يرجع به ثانيا
 والعن كالمدير بغير المولى بغير العبد من الكيفية العبدية
 مدبره جنى عند غاصبه موزة غصبه فجز عنه على يده قيمته
 لها ورجع بغيره على الغاصب ودفعها نصفها الى الاول ورجع
 بذلك النصف على الغاصب غصب مبيحا حرافة في يده
 فإنة او بجى لم يضمن وان مات بقتلها او منتهى حية مدبره
 على عاقلة الغاصب ولو غصب صبيا فغاصب من يده جيبس
 حتى ينجى به او يعقبه او امره فانما يفتش صبا ففعل فقتل حشنة
 قاتل الصبي ففعل عاقلة الجنان نصف ذبيرة وان لم يمت
 فعلى عاقلة كذا لمن قتل صبيا على اية وقال يسكب كماله وقطع
 الصبر ولم يكن منه تسخير قاتل كان على عاقلة من قتلته
 كان الصبي ممن يسكب مثله او لا كصبي او دوح عبدا فقتله
 وان او دوحا ما فكله لم يضمن **باب** القسامة
 ميت به جرح او اشر ضرب او حرق او خرج مدم من ذن
 او عنه وجد من حمله بدنه او اكثره او نصفه مع راسه
 ولم يعلم قاتله وادى وليه القتل على امره او بعضهم على ضمون

جناء

رد على منتهى يشارهم الولد باسما مستقلا لا على اهلها لا الاول ففعل
 على اهل الحلة بالذرية ان وقعت الدعوى قبل عدوان الجنان وفعل
 على اهلهم وان لم يمت العبد كبر الخلف عليهم لانه متضمنين وان لم
 واراد الولد كذا له لا ومن نكل منهم جيبس من يفت ولا قسامة
 على من وجبت وامرأة وعبد ولا قسامة ولا ذبيرة من ميت لا
 اشره لا يمس من منة وانما ذبيرة او ذكرا او نصف منه
 او سبق طولا او اقل منه ولو معدا لراس او من رقبته حية ملقوة
 ومانع حكمة ككبيرة فان ادعى الولد على واحد من غيرهم سقطت
 وعلى معين منهم لاقتيل على اية سباعا سابق او قاتل او ركب
 وذبيته على عاقلة وولن اهل الحلة ولو اجتمع سابق وقائد
 وركب فالذبة عليهم جميعا وان لم تكن الذبيرة ملكا له فان لم
 يكن معها احد فالذبة والغاصب على اهل الحلة وان مرت
 واية عبدا فقتل بين قترتين ففعل اقرارها بشرط سماع الصوت
 منهم والا لا ويراعى حال الملك الذي وجد منه القتل
 فان ملكا يفت القسامة على الملك والذبة على عاقلة وان
 ساجا كقته في أيدي المسكين يفت الذبة في بيت المال ولو وجد
 في ارض رجل ان جانب قترته ليس صاحب الارض منها
 منى عليه لا على اهلها وان وجد في ارض انسان ففعل القسامة والذبة
 على عاقلة وعلى اهل القلة دون السكان والاشترى فان
 باع ظلمهم فعلى المشتري فان وجد في ارضين ففعل ليعرض
 ارضه ففعل على لروس وان بيعت ولم يفتش ففعل عاقلة الباع
 وان البيع بغير رجل على عاقلة في اليد ولا يفتش عاقلة حتى يثبت
 الشبهة اشره لا يمس والظلمك عن من فيها من الرقاب والمكان
 وكذا العجالة دون مسجد حلة وشا رعا على اهلها وسوق كرك
 على الملك ومن غيره وان اشاع على اعظم والسجن والباسم لاشارة

لانه ليس بقتل

في

تقول ان كان اهل القرية ولو كان

والدية على بيت المال او اكان ما يباع من المحلات والا قبل اقرب
 المحلات البعيدة ولو لم يكن بغيره او وسط القرية وفي غير
 صغير على بلد ولو كانت البيرة مملوكة لاحد او كانت قرية من
 البيرة او عتبتا بالسطح فبقي اقرب القرى او اكان يصل صوت
 اهل الارض والقرى الى اهل القرية او ان انقل قوم بالسيرة فابوها
 عن قبيل فبقي اهل القرية الا ان يدعى الولي على ذلك او على بعض
 منهم ويستأمن على قبيلة زيد فبقيت باقية ما قبلت ولا عرفت
 له قاعا غير زيد وبطلت ردة بعض اهل القرية يقتل غيرهم او وجد
 منهم ومن جرح في حي يقتل فيق والقرى من مات فبقيت
 والدية على الحي وفي رجلين بلانكس واحد اجمعا قبيل فبقيت
 الا حردية ون قبيل قرية لا امرأة كره الخلف بعلمها وتدرعا عليها
 وان وجد في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته وعندهما عند
 زمر لاش فيه وبدين ولو وجد في ارض موقوفة او دار كركك
 على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها وان كان غير موقوفة
 على المسجد فهو كالو وجد فيه ولو وجد في معسكر فدية غير مكرمة
 في الخيمة والعسكاري من يسكن في خارجها ان كانوا قبيل
 فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين فكل من اهل القرية
 ولو مملوكة فعلى اهل القرية ولو في قرية لا يتكلمون على الايام
 قسامة وعلى عاقلة منهم مدرك فيه **في**

المعاقل مما جمع معلقة وهي الدية والعاقلة اهل الدوا
 لمن هو منهم فبقي عليهم كل دية وجبت بنفس القتل فوخذ من
 على ايام من كل ثلث سنين فان خرجت العاقلة من القرية من ثلث
 سنين او اقل فوخذ منه وان لم يكن من اهل الدوا
 فعاقلته قبيلة ونقسم عليهم ثلث سنين لا يوزن في سنة
 الا وريهم او درهم وثلث ولم يزد على واحد من كل الدية

لنزه

في ثلث سنين على اربعة من لم تسع القبيلة لذلك علم ابيهم
 اقرب القبايل منها على ترتيب العصباء وان لم يكن حرم ولو
 امرأة او صبيا او مجنونا وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل
 عن مول للمالاة مولاه وقبيلة مولاه ولا تعقل عاقلة جارية
 عبدا وعقد ولا مالوم يعلم واحدة ان الا ان صدر ثوبه في اقراره
 او تقوم جرحه لو تصاد في القتل او اوتيت المعتق من ان
 قاضي بلد كذا افضل بالدية على عاقلة يابسية وكذا عاقلة
 فلا من غيرها وان جرح على نفسه عاقلة فبقي على عاقلة ولا يدخل
 صبي وامرأة ويمنون في العاقلة او الم شاهدة ولا تعقل
 كافر عن يمينه بيمينه والظهارة يتعاقلون فيما بينهم وان اختلف
 ملكهم واد الميراث لعاقل عاقلة فالدية في بيت المال اذا
 كان ميسرا ومن له وارث معروف مطلقا لا يعقل بيت المال
 ولا عاقلة للع **في الوصايا** هي ملكك
 حضاف ان ما بعد الموت وهي واجبة بالزكاة والصدقة والصلاة
 التي فرض فيها والافقية وبسببها سبب التبرعات والبرايا
 كون الموصي اهل للتبكي وعدم استغراقه بالدين والموصي
 حيا وقرا غير وارث ولا قاتل والموصي في اهل التملك
 بعد موت الموصي ورثته فوله او وصيت بكذا القلان ما عدا
 حوا من المال في المصلحة فيها ومكها كون الموصي ملكا
 محفيا للموصي له وتجزأ بالثلث للمريض وان لم يجر الوارث
 ذلك لا الرقة دية عليه الا ان تجزأ ورثته بعد موته ولم يجزأ
 ونسبت باقل منه عند غنى ورثته او استغفاهم بجصته
 له كما يلا اعداها وروى عن الدين وصحت بالكل عند عدم
 ورثته ولو كره بثلث ما لا وداهم او يدان غير ملة
 لا وصحت لمالك نفسه او لغيره او لام ولد والي وسان ولد

لاقل من ستة اشهر من وقتها وصوت بالامه الاجلها ومن لم يلم
لدي وبالعكس لاجل في اماره ولا نوارته وقامت بامره
الابا حازه ورثته وهم كرا او كون الحق بل صيبا او جونا او لم
يكن له وارث سواء ولا من جيني فغير حيزه اصله ولا من مغير
الاقب ينجده وامر دفته وان مات بعد الامراك او لم يات
ايه ولا من عهد ومكاتب وان ترك وفار الا اذا اصابها
الاعتق ولا من معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت
عقله حتى صار له اشارة معهوده فهو احرس وانما يصح فيها
بعد موته فينطلي بقولها ورد ما قبله الا اذا مات موصيه
بما هو بلا قول فهو لورثته ولم الرجوع عنها حتى يصح او فعل
يقطع حق الحاكم بما غصب ويزيد في الموصي بها منه مثله
الا ان كانت السويق بينه وبينها ونقصت بغيره فكل ما يقع
والحمية لا يفضل ثوب اوصي به ولا ينجو بها وكذا الكل وصية
او وصية بها ام اوريا او اخرتها بخلاف تركها وكل وصية
او وصية في باطله او انبى او وصية بغيره فهو له
او لغنان وارث ولو كان فلان ميت وقتها فالاول من
الوصيتين في الجاهل بطل حية المريض ووصية لمن تكلم بعد
خلاف الاخر اولا فخره ووصية وصية لايه كما
او عبد ان اسلم واعتق بعد ذلك وصية معتد وملتقى
واشيل وميسلون من كل ما له ان قال مائة ولم يخف موته
والاخرى ثلث ما له ولا الاجتمع اوصيا قدم الوص وان
اخره الموصي وان تساوت قدم ما قدم اذا اصاب اثنت
عزها فان اوصي بثلث عشر ركبها من بلده ان بلغ نفقته ذلك
والا فن حيث قطع اوصي بان يشترى بثلث ما له بعد نفقته
عنه ولم يخر النورثة بطلت كذا اذا الموص بان يشترى

له عبد باعته ورقيم وزاد الف على الثلث مريض اوصي بوصايا
لم يرضى من مرضه ذلك وعاش بسنتين لم مرض بوصايا باقية
ان لم يترك ان لم يرض من مرضه هذا افقد اوصيته بكذا اوصي
بوصية لم يرض ان اطبق البنون بطلت والا الا اوصي بان يوار
بيته من ثلث او بان يسبق عنه الحاشية ان الموصي اوصي بسبل
انه قال فهو باطل كالواوصي بهذا الثمن له واب فلان ولو اوصي
بقطعة لرجل وعبد لآخر او اوصي بثلثه بوجه لرجل وعبد
لاخر او اوصي بخمسة من سبل لرجل وبالثمن لآخر جازت
الوصية على اوصي بثلث ما له بيت المقدس حازه وبك
ويتفق في غارة بيت المقدس وقراجه وخبره اوصي بثلث
الطعام لخمسة من ثمنه ايام فالوصية باطله والارث
باب الوصية بثلث ما له الا اوصي بثلث
ما له بغير يد ولا خرب بثلث ما له ولم يخر فثلثه لها وان اوصي
لاخر سبل ما له فالثلث بينهما الا ان قال ان اوصي لاحد بما يجمع
ما له ولا خرب بثلث ما له ولم يخر فثلثه بينهما نصفان ولا يغير
الموصي له بكثر من الثلث عند ابي جبيعة رحمه الله تعالى لاني
الحياة والسعاية والدرهم المرسل ويصل نصيب الية
صحت وينصيب الية لا لثلث اوصي مع اثنتين وبخبر
اوصي من ما له فاليان ال ابررثة وان قال سبل
ما له لم يخر فثلثه له وان قال والثلثون سدس ما له بكثر
له سدس وبثلث درهم او غنم او ثيابا متفانية او غيره
ان جعل ثلثه فله ما بقي الا الاوليين وثلث الباقي في
الاخرين ولا لاول كل كيل وموزون وبالثم ولولا
وعين فان خرج من ثلث العين دفع الية والثلث
العين وكل ما خرج من الدين دفع الية ثلثه حق يستوفي

حقه وثلثه لزيد وعمر وهو ميت لزيد كله كما لو اوصى لزيد وجدا
 هذا اذا خرج الماتم من الاصل اما اذا خرج بعد صحة الایجاب
 خرج حصته كما اذا قال ثلث مالي لفلان وثلثان لفلان بن عبد الله
 ان مات وهو فقصر ثلث الموصل وثلثان بن عبد الله عن ثلث فلان
 نصف الثلث واصل الموصل عليه انه متى دخل في الوصية لم يخرج
 لفقد شرط لا وجوب الزيادة في تحت الاخر وحيث لم يدخل في
 الوصية لفقد الالهية كان الثلث للاخر وقيل العبرة بوقت موت
 الموصل ولو قال بين زيد وعمر ولزيد نصف وثلثه وهو فقير لم
 نكث ما لم يمت موته انكسبه بعد الوصية او قبله اذا لم يكن التمس
 به عينا او نوعا معين اما اذا اوصى بغير نوع من ماله
 كثلث غنمه فذلك قبل موته بطلت ولو لم يكن له غنم عند الوصية
 فاستفاد ما لم يمت مته وتوكل له شاة من ماله وليس
 له غنم يعطى قيمته ان شاء بخلاف له شاة من غنم ولا غنم له
 وتميز اكل نوع من انواع المال كالغنم والتميز ولا غنم له
 وبشبه الاموات اولاده ومن ماله ولا غنم ولا غنم له
 لمن ثلثة اسهم من خمسة وسهم للفقراء وسهم للفقير
 وبشبه لزيد وثلث لزيد وثلث لزيد نصفه ولهم نصفه ولو اوصى
 لزيد كان له الاصفى ان يكون واحد وبما له لرجل
 وقارة لآخر فقال لآخر اشركك سقما لثلث مال كل واحد
 منها واربعة لزيد واربعة لآخر فقال لآخر اشركك سقما لثلث
 ما لكل منهما وثلث ماله لرجل فقال لآخر اشركك وثلثك
 سقما لثلث بينهما وان قال لورثة فلان على دين قصده
 فانه يصدر الى الثلث بخلاف كل من اوصى على شيء فاعطاه
 الا ان يقول اني اوصى ان يعطيه فيخرج من الثلث
 فان اوصى بوصايا مع ذلك عزل ثلثه لاصحاب الوصايا

والثلثان

والثلثان الورثة وقيل لكل صدقة فيما خيم وما بين من الثلث
 على وصايا ولا يجزي ووارثه او قاتله ليرث الوصية وبطل
 وصية الوارث والقاتل ثلثا ما اوصى الوارث او دين
 الوارثه ولا يجزي لا يصح في الاجنبي البتة ولو شرب
 مقادير ثلثة قضاع ثوب ولم يدر اني والوارث يقول
 بكل ملك حثك بطلت الا ان يسلموا ما بين منها فكذا في
 ثلثه ولذي الرضى ثلثه ولذي الرضى لوسط ثلث كل واحد
 منها وببيت عين سن دار مشتركة وقسمت ووقع في
 خطه فهو للموصي والامثل وزعمه والافقار ببيت معين من
 دار مشتركة مثلهما وبالف عين من مال اخر فاجازت المال
 بعد موت الموصل ووقعه وكره المنع بعد الاجازة بخلاف
 ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او لغيره او لوارثه ان
 اجازتها الورثة ولو اوصى احد الابن بعد القسمة بوصية
 اصبحت لثلث نصيبه وما مضمون لث بعد موت الموصل
 ولدا وكلهما خير جان من الثلث فهما للموصي والا اخذ منهما
 ما مضمون والله تعالى اعلم

المهر يعبر حال العقد فنصف من مهر فان في الصبر من كل
 ماله والا فثلثه والمضاف ال موته من الثلث وان كان
 في الصبر اعتاقه ومجا باته وميته ووقعه وضمانه وصية
 يتعبر من الثلث ويترام اصحاب الوصايا في الصبر يحرم
 بيعه ان اجير فان جاز وحرم من اولى وبكسبه استويا
 وصية بان يعق عليه هذه المائة عبد لا يفد ما بقي ان
 ملك درهم خلاف ان يجزى بطل الوصية بعق عليه ان جاز
 بعد موته فذمغ وان فذل لا وبشبه لزيد وثلثه لزيد لزيد
 بركة عقد في الصبر والوارث من المهر فان لزيد لزيد

ولا شيء ليكره الا ان يفصل من ثلثه من او تقوم فيه يد عموه
 ولو ادعى رجل على ابنته والعبد عتقا في الصبي ولو اقام العتق
 فصد عنها الوارث سمي في قيمته وتزوج الى العتق ومن اعلم
باب اوصية النكاح **باب اوصية النكاح** **باب اوصية النكاح**
 وصهره كل ذي رحم محرم من نكاحه بشرط موته وبه ينكح حرة
 معتقة من رجب وختمه رجب كل ذي رحم محرم منه كالأولاد
 بناته واهله ونحوه واليه اهل بيته يد صل فيه من ينسب
 اليه من قبل ابيه الى اقصى اب في الاسلام الا قرب والاخذ
 والدخلة والابن والعم والعم والعم والعم والعم والعم
 ولا يد صل فيه اولاد البنات وبناتهن ابنت ابنته
 اهل بيته واهل بيته ونحو اوصت المرأة لجنسها اولادها
 بيتها ما لا يد صل فيه الا ان يكون ابوه من قوم ابيها
 وان اوصى لغيره او لغيره من ابيه او لغيره او لغيره
 مني للما قرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يد صل
 ابوه وان ابوه له والوارث ويكون للثنتين فصاعدا فان
 كان له عان وفلان مني لغيره ولو لم يعم وفلان كان له النصف
 ولها النصف ولو عمو واحد غير فله نصفه ويرد النصف الى
 الورثة ولو عمو وعمه استويا ولو تقدم الحرم بطلت ولو لم
 فقلت الذكركم والابن سوا الوارثة فقلت للذكركم مثل خط
 الاشعيين بشرط صحتها مما سوت الموصى لورثته قبل موت
 الموصى فلو مات الموصى قبل موته بطلت وفي ايتام من الملاء
 وعلمائهم ودمائهم وازاد لهم وغل قيمتهم وغنيهم وذكرهم
 وانتباههم ان احصوا من بين فلان يختص به كورثته الملاء
 كان اسم قبيلة اوخذ فيقول اولادنا مات وموتنا لعنات
 والوالدة وحلفاءهم اوصى من له محققون ومعتقون للموت

بطلت الا اذا عين من اعتقه في صوته وموته لا يد صل فيه
 واصحاب اولاده اوصى بثلث ماله لعتقه ودخل فيه من بين
 النظر في المبايل الشرعية وان لم يثلث سبيل مع اولادها
 اوصى ان يعطين بغيره او يقرب عليه بغيره باطله وان اعلم
باب اوصية النكاح **باب اوصية النكاح** **باب اوصية النكاح**
 عبده وسكن داره مدة معلومة وايداه واهله ما كان خربت
 الزينة من الثلث بطلت اليه لها والى قسم الدار المأثورة
 الصدا وليس للورثة بيع بان ايدهم من ثلثها وليس للموصى
 او التمكن ان يواجر العبد والدار ولا الموصى بالاعلان يستدله
 او سكتا في الاصح ولا يخرج العبد من الكوفة الا اذا كان ذلك
 ملكا ان خرج من الثلث والا فلا الا اذا كان الورثة وبموت
 حياة الموصى بطلت وبعد موته يعود الى الورثة وبموت
 ثلث وفيه نكاح له هذه النكاح وان زاد ابعاده هذه النكاح
 وما يستقبل ثلثه بطلت وان لم يكن فيه نكاح في النكاح
 ويصوف غنمه وولدها وبناتها ما في وقت موته قال ابو ال
 اوصى يجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث ولو كان زوا
 تجعل مسجدا وان لم يخرج وايجعل ثلثها مسجدا وتظهر
 مشكبه في سبيل الله تعالى بطلت اوصى بيتي للمسجد لم يخرج
 الا ان يقول ينفق علي ما زواصبت بثلثي فلان فلان بطلت
 ومن جعل جعل داره بغيره او بغيره في وصية ثلث مني بغير
 وان اوصى ان يبنى داره بغيره او بغيره لم يبن من موقوفاته
 من الثلث وبدارته بغيره في العتق تقوم بغيره من ثلث
 بوصية حرم من ثلث من بطلت له لغيره او من وصا حرم
 المحوى اذا كان لا يملكه فهو بمنزلة الميراث في الوصية وان كان
 يكرهه بغيره الميراث والمرتبة في الوصية كالميراث الوصية

المطلقة لا تحمل الفرض وان تمت ولو غفلت به او لغرم محصورين حلت
لهم وكذا الوفاة بغير ما **الوصي** او وصي التي زينة
وقيل مع فان رو غنزه رو والا لا وان سكت فأت فله الروا والكيل
ولزم بيع شيء من الشركة وان جعل به بخلاف الوكيل فان رو بعد
موتهم قبل بيع الا اذا غفلت قص رده ولو اوصى وغيره وكافر
وقاسى بدل غيرهم فلو بلغ الصبي ومات العبد واسلم الحاكم فخرجهم
التي ضي عنها والعبد وورثته صغار بيع والا لا ومن غفل
عن القيام بها ضمن اية غيره ولو ظهر للقاضي غيره اصلا استبدل
غيره ولو غفل عن القضي لها فغفله وان غفل وان غفل ففعل
احد الوصيين كالمستدين ولو كان ايضا له لكل منهما على الاخر
الابشرا كفنه وجمينه والحقوقه وحقوقه وشرا حجة الطفل
والا تهاب له واثاق عبد معين ورو ورو ورو وتغذ وصية
معينتين وبيع ما يخاف تلفه وبيع اموال الصاوية وان مات احدكما
فان اوصى الى التي او الى طرفه النصف في الشركة وحده والا ضمن
اليه غيره ووصى الوصي وصي في الشركةين وبيع شدة تاريا من
ورثته غيب او مغلغلة الوصي له ولا يرجع عليه ان ضاع بغيره
معه وشدة عن الوصي له مع ما لا يرجع ثلث ما بق ان ضاع بغيره
وهو في الشركة القاضى واخذ بغير الوصي له ان غاب ان غاب
في الكسب والموزون وفي غير ذلك الا ان قاسم الوصي في الوصية
يجوز ثلث ما بق ان يهلك في يده او في يد من دفع اليه لبيع
ولو اقرض الميت شيئا من ماله لا يضاع بعد موته لا وبيع بيع
الوصي بعد من الشركة بغيبته ان كان له غيره ووصي بلغ
ما اوصى ببيع وصدق بئنه وابسكن بعد هلاك بنته غنزه وبيع
في الشركة كما يبيع في مال الطفل ووصي له اصابه من الشركة
وهلك معه فابسكن والطفل يرجع على الورثة بحصة ورجح اقباله

مع اجبت

مال اليتيم لو خسر او بيعه وشراؤه من اجني ما يتخاف من الناس وان
باع او اشتري من نفسه فان كان وصي القضي لا يجوز مطلقا
وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير ولو زاد
الوصي على كسب مثله في العدة ضمن الزيادة وفي العدة دفع المنة
له وضمن ما دفع من مال الميت ولو دفع المال الى اليتيم قبل ظهور
رشته بعد الاذرك ففعلت ضمن وجاز بيعه على الكسب في غير
العقار لا يبيع في ماله نفسه وجاز لو لم يمت ولا يبيع رافعه
يدين على الميت ولا يبيع من شركته ان غفلت الا ان يكون المعتر
وارثا يبيع في حصته ولو اقرضه من لا يدين له او غفله للصغير
لا يبيع ووصي في الطفل اقرضه من حده وان لم يكن وصيه
فالمحل لو بطلت شهادته الوصيين لو ارتض صغيرا مال وكسبه
مال الميت وصوت بغيره كسبه بغيره رجليه لاخرين يدين اقرض
او لا وبن عبيد والاخرين ثلث ماله وتضع لو شدد جلات
له جليل بالوصية بعين وشهد المسكند والمالك يدين بالوصية
حين اقرضه الوصيان ان الميت اوصى في يد عينا لغت
الا ان يدي زيدة ذلك وكذا ان ابا الميت او اباها ان اباها
اوصى الى رجل وهو يكره خلاف شهادتهما ان اباها وكل زيدا
بقبض ويؤنه ماله في حيث لا يقبل مطلقا وصي اخذ الوصية
من مال نفسه رجع مطلقا لو كبل او لم يمت من ماله وكذا الوصي
اذا اشترى كسوة الصغير وما ينفق عليه من مال نفسه
او وقع من الميت او كسبه من مال نفسه او اشترى الوارث
الكسبة لها ما وكسوة للصغير من مال نفسه ولو كسب الوصي الميت
من مال نفسه بثلث قوله ولو باع شيئا من مال اليتيم فطلب منه
بالكسر رجع القضي منه الى اهل البقية ان اقرضه اثنتان منهم انه
باع بغيره وان قيمته ذلك لا ينفقت ال من يريه وان كان في

فصل في شهادته الوصيا

الزايدة يستندى بالكثرة في السورى باقل لا يتفق مع الوجوه
 بل يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع رجلان منهم على ان يؤخذ
 بوجه واحد من قول احد في ذلك **كتاب الخس**
 هو ووضوحه وكذا هو من عرى عن الاثنين معا فان بال من
 الذكر فكلهم وان بال من العزج فاشي وان بال من فالحق
 وان استويا فشكل ولا تعتبر الكثرة فان بلغ وحزبت لصل
 الى امرأة او احتضنته كروا ان لم يلد له ثدي او لبن او فاض او جيل
 او امكن وطهره فامراة وان لم يظهر له علامة اجلا او تقاضت
 العلامات فشكل يؤخذ في امره ما هو احوط فيقف بين صفت
 الرجل والناس ويتنوع له انه تحت من ماله ويكره ان تحت
 رجل وامراة وان لم يكن له مال فمن بيت المال يخرج
 ويكره له بس الفير والى ولا يغلب به غير محرم ولا يسافر بغير
 محرم وان قال ان رجل وامراة لا عبرة به وقيل بعينه ولو مات
 قبل ظهور رجلاه لم يفسل ويعمر ولا يحضره اهل غسل ميت
 شبيهة بعينه ويوضع الرجل بقلب الامام مراهو من المرأة اذا
 صلى عليه ولم اقل النصيبين فلو مات ابوه وترك اقاله
 سمان والحنفى سهم لانه لا ينفق **سابع**
 عرق مدين الحنفى وكل خارج بحسب تقصص الوضوء في مد
 من الحنفى تقصص الوضوء فيه وجد في خلا له حرمه فارة فان كان
 مصارفي به واطل الحزوه لا يفسد الدهن والما والحنفية الا
 اذا ظهر طهره او لو نفي السنين الروايات لا يصح ولا يستعمل
 الدعوة المبتدئة في الجمع وقت العصر عندنا المروج من
 الصلاة لا يتوقف على عليكم فهو دخل رجل في صلاة بعد لا
 يصير داخلها لثوب ثوب بحسب طلب في ثوب ظاهر بابس نظره
 رطوبة على ثوب ظاهر لكن لا يسيل بوضعه لا يحبس كما لو نشر

الثوب المبلول على جبل بحسب يابس سوى الزكاة الا انه سماه وضعا
 جاز من له حظ في بيت المال فله ما هو وجه البيت المال فلا حصة
 ويأخذ انظر من رمضان في يومه ولم يكن حتى انظر في يومه كض
 فعليه كمن رقة واحدة ولو نوى قضاء رمضان ولم يكن اليوم
 جمع ولو نوى رمضانين كعتق الصلاة مع وان لم يؤد الصلاة
 عليه او ادى الصلاة راس شاه متعلق به ثم اخرج وزال عنه
 الدم فاعتقته مرة بازو الحرق كالتفصيل سلطان جيل الخراج
 لرب الارض واذا الخراج وان جعل العتق لا يجزى اصحاب الخراج عن زكاة
 الخراج جاز عنهم مد بوجوه مبيعة فان كانت المد بوجوه مبيعة
 اخرى وكل والا اراها الاخرى وكما ان كاسان يخلق عقل
 اللسان في وصية وتكلم وطلاق وبيع وشراء وقوة لان هذا ينفع
 بصالح مجبوع بغيره ولا اقل بعض الخراج مخرج ترك الخراج منعها
 زوجه من الدخول عليها وهو يكون معان بيتها نشوز ولو كان
 المنع ينسحب الى منزله او كان سكن في بيت العصب
 فاستعت منه لا قالت لا اسكن مع امك او اريد بيتا على حدة
 ليس لها ذلك قال لعده ما لم يكن او قال لا منه اما عتقك لا ينفق
 بكلف فوله ما لا يعلق العتق المتنازع فيه لا يخرج من يده في
 اليد ما لم يبرهن المدعي او يعلم به القاضي عقار لاني ولاية
 القاضي يصح عقاره عليه وقيل لا تقضي القاضي في احادثة بغيره
 ثم قال رجعت من قضائي اوبد الى غيره ذلك او وقعت في
 تلبس السهو او اطلت حكي فزودك كالمجبر والقضاء ما من
 ان كان جد وعوى مجبرة وشهادة بيمينته او اقال الشهود
 قضيت وانهم قضائي بقول ما لم ينفذه فاقض اذ يطأ القاذ
 القضاء في المجتهدين ان يصير الحكم في حادثة فلو رفع القضاء

ما لكي بلاد عوى لم يلقك اليه ويحكم بمقتضى هذا الرتاب
في حكم الاول له طلب شهود الاصل اذا تشرع ببيع انتقال
على بيع باطل او فاسد لا ينعقد جبا فوما سأل رجلا عن شيء
فاقرب وهم يرونه ويسعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم
وان سمعوا كلامه ولم يرونه لا باع عقارا واذا وامر آتة حاضرة
يحكم بغيره الا بين انه ملكه لا تسبع وعواه خلاف الاجنب ولو جارا
الا اذا انصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فلا تسبع وعواه
با عصبية ثم اذا عجزنا وقف عليه واراد تخفيف المدعى ليس
له ذلك وان اقام بينه تقبل وحيث مهر بالزواج فانت وطالب
ورثتها لمهرها وقا لو كانت الحقة من مرض موت او حال في الحقة
فالقول بغيره وكلها بطاقتها لا يملكه غيره وكلها بغيره
من عزالك فانت وقيل يمتنع في عزالك بغيرك ثم عزالك
ولو قال كلهم بغيرك فانت وكيل يقول رجعت عن العوالة
المعلقة وعزالك عن الوكامة المستحقة بغير الصلح شرط
ان يثابدين والا لقال لما يستحق في فيه من او لا شرها
في فتشيد تقبل كالقول ليس عند فلان شهادته ثم جاءه فتشيد
او قال لا تقبل لعل فلان لم ان بها الامام الذي ولاه الخليفة
ان يقطع انسانا من طريق العوالة ان لم يغير بالمارة صاورة
السلطان ولم يدين ببيع ما له فباع صلح كما بين اذا جسد الدين
فباع ما له لقنانه جوزا بالظرب حتى وميت مهر لم ينعقد
على انضرب وان اكرم مهرها على الخلع ومع الطلاق ولا يستقل
الحال ولو اجالت انسانا على الزوج ثم جئت المهر للزوج لم ينعقد
التمتع بغيره ان ملكه او باويعه فتشيد حايظ جاره وطلب غيره
لم يجبر وان سقط الحايظ منه لم يضمن عمره وارزوجه كما له
ما اذنها في العارة لها والنفقة وين عليها ونفسه بلا اذنها فله ولها

بلا اذنها في العارة لها وهو متطوع قال هذه وصفتي ثم اعترف بالخطا
وهذه فتة فله ان يتردها اذا لم يثبت عليه ان قال هو في اوصدق
او كالت او اشهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك ولو اخذ
غيره فتشيد انسان من يده لم يضمن وكذا اذا اول سارق على
مال غيره او اسكك ماله من عدو حتى تقتله يده مال الناس
فقال سلطان او منع ال هذا المال والا اقطع يدك او اضربك
فحين منعه لم يضمن في لست بركت وعواي على فلان وفوتت امرى
الى العوالة لا تسبع وعواه بعده الا جازة لعل الافعال لم تعصب
عشا لا انسان فاجاز المالك عصبه صلح فيه او الفاصب عن الضمان
وقع بخلاف الصور ليصير ماله وحش وسعى عليه في ان اليد
الشان وجد المارطة وخامستها لم يملك كره من الثالثة الجبا
والعده والقصية والثمانية والمرأة والدم المسفوح والذكر
بمقتضى امراض ما لا غايب والغفل والمقطعة خلاف الاب
والوصى والمعتق قال ان كان العبد يعذب المشركين فامر الله
طالوت قالوا لا تطلق امراته لان من المشركين من لا يعذب
حشدة طاهرة بحيث يوراه انسان طهنة تحتها ولا يقع جلد ذكره
الا يشهد بغير ترك شجر اسلو وقال اهل انظر لا يطيق الخنزير لو
ختم ولم يقطع الجملدة كلها يظفر فان قطع اكثر من النصف كان
خنزيرا وان قطع النصف فادنه له والخنزير يشبه وهو من
شعاير الاسلام فلو ارجع اهل بلدة على تركه جازهم الامام
ووقت يسبع بسنين وكذا يجوز كل الصغير وطور حرة وغيره
من المدواة ونفسه انما يام وتيرها وكل علاج فيه شفقة لها
وجاز قتل ما يضر منها ككل عقور وهره وتيرها اذ جازت
المسابقة بالفرس والابل والارجل والرسى وحرم سترط
الجعل من الجانيين لا من احد الجانيين ولا يعل على غير الانبياء

والملاكية الا بطريق التبعية ويستحب الرضى للصعابة والتمتع
للتابعين ومن بعدهم من العباد والاعطاء باسم النيروز والمهرجان
لا يجوز ان قصد تعظيم كبره ولا باس بلبس القلنس ونسب
لبس السواد وارسل ذنب العاصم بن كنفرة الى وسط
الظهر ويكره لبس المعصوم والمزعر وللشاب العالم ان يتقدم
على الشيخ الجاهل اخذت لاجل التبرين للنساء الجوارح
بان كما يجوز ان ياكل من كفا اخذته الزانية في بيته ففر
الى الغضا ولا يكره بل يستحب واذا اخرج من بلدة به
الطاعون فان علم ان كل شئ بقدره البعوضة ونحوه فلا بأس
بان يخرج ويذهب وان كان عنده انه ان خرج بجناحه دخل
ابتلى بصره لذلك فنعى في بلدة ليس فيها غيره افقه من
يريد ان يخرج وليس له ذلك فعلى المدبرين الذين الموكل
قبل الحول او مات فاخذ من كرسية لا ياخذ من المراكب التي
جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جوارح البعوضة
والبعوضة وتعالى الله عن مثل هذه الحقائق عن العارفين كالارسل
والعبد الخائف يتحيزه من غير تقدير ولا تمييز ثم يورث
لها مطالب من جهة العباد ثم اوصيته من ذلك ما يفي ثم يقيم
اي في بين ورثة ويستحق الارث برحمه ونكاحه وولاده
فيستدركه وما لم يورث ثم لا يعصيات النسبية ثم المعصية
ثم عصية الذكور ثم الرد ثم مواساة الاحكام ثم مواساة
الموالاة ثم المعصية لم ينسب لم يثبت ثم المواساة ثم ما زاد
على ذلك ثم بيت المال ومواساة الرقي واختلاف الملقين
والدارين حقيقة او حكما فيعرض للزوجة النكاح ولد او ولد

ابن

ابن والرابع لها عند عدمها وللزوج مع احداهما النصف له
عند عدمهما وللأب والمجد السدس مع ولد او ولدان وللأم
السدس مع احداهما اربع الندين من الاخوة والاختات
والدة مطلقا فاعدا او اكن ثابتات متجاوزات في الدرة
لان العزل يحجب البعدي ولبنات الابن مع البنات ولكل اخ
لاب مع الاخوات لابوين وللواحد من ولد الأم والبنات
لثنتين مضافا من ولد الأم وللأم عند عدم من لها بنت
السدس ولها ثلث ابناق بعد فرض احد الزوجين في
زوجه وابوين او زوج وابوين والبنات لكل اثنين
مضافا من فرضه النصف الا للزوج **فصل**
في العصبية يجوز العصبية بنفسه وهو كل فكرم
يدخل في نسبته الى الملية انثى ما اقبلت الزاوية وعند
الانفraz يجوز جميع المال ويقدّم الاقرب فالاقرب
كالاب ثم ابنة وان سفل ثم الاب ويكون مع البنات
عصية وذات اسم ثم المجد الصريح وان علم الاقرب ثم ابنة
وان سفل ثم العم ثم ابنة وان سفل ثم عم الاب ثم عم المجد
ثم ابنة ومن كان لا يورث مقدم على من كان لاب وصية
عصية بغيره البنات بالابن وبنات الابن بالابن والابن
والاخوات باجنهن ومع غيره الاخوات مع البنات وعصية
ولد الزنا والملاعة مولى الأم وتحم العصبية بالمعق
ثم عصية واذا اترك الاب مولاة وابن مولاة فالكل
للابن او حده واخاه فهو المجد ولا يحرم ستمه بحال الاب
والابن والام والبنات والزوجان وتحجب الاقرب
ممن سواهم الا بعد ومن ادنى في شخص لانه موالا
الام والمحرّم لا يحجب ويحجب المحجوب كالاخوة والاختات

